

ذخائر المغرب العربي

أحمد سعيد المجبلي

كتاب

النيسير في أحكام التسعير

تقديم وتحقيق
موسى لقبال



أحمد سعيد المجلدي

كتاب
التيسير في أحكام التيسير

تقديم وتحقيق
موسى لقبال
الطبعة الثانية

الطبعة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر

رقم القيد 1008/B1

الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب

الطبعة 1981

الإهداء

إلى الذين استشهدوا من أجل أن نعيش حياة الحرية والعزة
والكرامة . إلى الذين بقوا يعملون في إصرار ، وصمت ، وإيمان
من أجل أن يسترجع الوطن وجهه الحقيقي ، عربياً مسلماً .
إلى هؤلاء المواطنين العاملين أهدي اليوم هذا الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

أقدم للقراء الكرام ، وللباحثين المهتمين بتاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية عند المسلمين في العصور الوسطى ، كتاب « التيسير في أحكام التسعير » للقاضي أبي العباس أحمد بن سعيد الجليلي ، قاضي فاس الجديدة ، ومكتاسة الزيتون .

ولقد حققته اعتماداً على ثلاث نسخ منه ، هي : نسخة المكتبة الكتانية التي التي يشار إليها في الهوامش بحرف (ك) . ونسخة الخزانة العامة بالرباط ، التي يشار إليها في الهوامش بحرف (ر) . ونسخة المكتبة الوطنية بالجزائر التي يشار إليها في الهوامش بحرف (ج) . ولاعتبارات كثيرة ، وواضحة اعتمدت نسخة الجزائر منها أصلاً ولذلك سوف نشر إليها أحياناً (الأصل) وقدمت للمخطوط بمقدمة شاملة ، تناولت الكتاب وأهميته وصاحبه وعصره وعلاقاته ، ودوره في الحياتين السياسية والإدارية في بلاد المغرب الأقصى سواء في أواخر عصر الأشراف السعديين بفاس الجديدة ، أو في أوائل عهد الأشراف العلويين بمدينة مكتاسة الزيتون حاضرة أم وأعظم حكام الأسرة العلوية المولى اسماعيل .

وكتاب التيسير في اختصاره ، وشموله ، واعقاده على أحكام السوق ، ونقشه مع النصوص المذهبية ، كما جاءت في الأمهات المشهورة عند المالكية ، وتأخر عصر صاحبه نسبياً ، يعتبر من خير ما يقدم عن آخر صورة لتطورات نظام عقيد هو نظام الحسبة ، الذي اندثرت آثاره ، في بلاد المشرق الإسلامي ، إذا استثنينا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، في المملكة العربية السعودية . وما زال المغرب الأقصى يتروح خاص محافظاً عليه ، حيث المحاسب يوجد في المدن

الكبرى ويعرف برئيس المصالح الاقتصادية . ويعتبر خليفة الباشا في هذا الميدان ومقره عادة بخلفائه وكتابه واعوانه ، في دور البلدية في كل مدن المملكة الشريفة .

ولم يلبس لي تحقيق النص ، وكشف الغموض الذي أحاط بصاحبه ، وتصحيح الخطأ الذي وقع فيه اثنان من كبار المستشرقين هما : فاتيان ، وليفي بروفسال . إلا بعد سفر إلى المغرب الأقصى ، وبعد عناء في البحث ، والمقارنة ، وإلحاح في السؤال والاستفسار ، وبفضل ذلك تمكنت من معرفة صاحب النص ونسبه وعصره .

ولقد بنى المؤلف كتابه « التيسير في أحكام التسمير » على أهم فروع الحبة وهو التسمير . وهذا في حد ذاته ينطق باهتمام المغاربة بنظام الحبة لا ككل ، وإنما يهتمون أيضاً بسائر فروعها وبخاصة منها التسمير ، وأهمية الحبة في المغرب ، قبل عصر المؤلف ، وفي عصره لا تحتاج إلى توضيح .

وقد بلغ من أهميتها في عصر أحد سلاطين الاسرة العلوية ، ان اتدب الختب في مدينة مكناس حاضرة الاسرة منذ عهد مولاي اسماعيل - للاشراف على اخطر صناعة في الدولة الشريفة ، وهي صناعة البارود نيابة عن السلطة الخزنية (الحكومية) .

واهتمامي بنشر هذا الكتاب ، الذي يظهر فيه التمسك الشديد بالنصوص الفقهية في جزئيات الحبة وفروعها المختلفة ، القصد منه توضيح وتأكيد الوجهة الفقهية لنظام الحبة في بيئة المغرب المالكية . حتى في العصور الحديثة .

ولقد اريت بعض جوانب ، كما ملأت بعض ثغرات في نص الكتاب بالأحق التي ألبها آخر النص ، وأظنها في جهتها مهمة ، لأنني أخذتها غالباً مما لم ينشر بعد من أعمال الحبة في بلاد المغرب . أو من كتب التواريخ غير المتداولة بين القراء .

مصادر تحقيق الكتاب

ولتحقيق متن الكتاب اعتمدت على المعاجم اللغوية مثل القاموس المحيط للفيروزبادي ، واللسان لابن منظور ، والمخصص لابن سيده الاندلسي ، وملحق القواميس العربية ، لدوزي ، وفانيان ، والمنجد في اللغة ، والآداب والعلوم للبستاني . ولكشف النقاب عن النص وشخصية صاحبه التي احاط بها الغموض ، استشرت الموسوعات الكبرى مثل « كشف الظنون » لحاجي خليفة . « وايضاح المكنون » ، « وهدية العارفين » لاسماعيل باشا البغدادي ، و « معجم المؤلفين » لعمر رضا كحالة . و « معجم المطبوعات العربية والمعربة » لسركيس و « الاعلام » لحيدر الدين الزركلي ، و « فهرس الفهارس » و « الأثبات » و « الفرائيب الادارية » لعبد الحفي الكتاني الفاسي ، وملحق تاريخ آداب اللغة العربية لكارل بروكلمان ، ودائرة المعارف الاسلامية ، ودائرة معارف البستاني ، ودائرة معارف القرن العشرين لوجدي ، وقد استفدت ايضاً استفادة ، من كتب الفرائج ، وطبقات الفقهاء المخاربة المتأخرين ، التي وجدت فيها معلومات مهمة عن شخصية صاحب النص ، وعلاقاته ، وبعض تأليفه ، ومن ضمنها النص المنشور كما ورد في المخطوطات كلها ، ومن هذه الكتب « المحاف اعلام الناس » الذي تضمن ترجمة لأحمد بن سعيد ، و « الدرر الفاخرة » التي ذكر فيها ضمن العلماء الذين عاصروا المولى اسماعيل العلوي ، والكتابان لنقيب اشراف مكتاس عيسى الرحمن بن زيدان . ثم « صفوة ما انتشر من اخبار صلحاء القرن الحادي عشر » وقد ترجم صاحبه محمد الصفيح الافواني (ت ١٧٣٢ م) ١١١١ هـ وهو من معاصري المولى اسماعيل لأحمد بن سعيد عن سابق معرفة ، ومعاصره . كما تحدث في كتابه « نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي » عن مزايا عصري الرشيد واسماعيل من الملوك العلويين ، في المغرب . ثم « مرة الحجال » وهي بمثابة تكملة للوفيات

والوفاي بالوفيات ، ألفها محمد بن القاضي (٩٦٠ - ١٠٢٥ هـ / ١٥٥٢ - ١٦٢٥ م) وهو من معاصري احمد المنصور الذهبي ، سلطان السعديين الذي يظن ان احمد ابن سعيد تولى قضاء فاس الجديدة في أواخر عهده ، او ربما في عهد ابنائه ، ثم « دوحه الناشر » ، لمحمد بن عسكر ، واعتمدت عليها في ترجمة ، « الونشريسي » ، وفيها وجدت بعض محتسبي مدينة درعة ، في اقليم السوس الاقصى ، في نهاية القرن العاشر الهجري . واستنتجت من ذلك ، بقاء النظام ، وشعوله ، لكامل المدن المغربية حتى ما بعد منها ، عن الحواضر السلطانية ، كفاس ، ومراكش ، ومكناس .

ومن ترجم لاحد بن سعيد ، المؤرخ المتصوف محمد بن الطيب بن عبد السلام الحسني القادري (١١٤٤ - ١١٧٨ هـ / ١٧٣١ - ١٧٦٤ م) في كتابه « نشر الثاني » ، الذي يعتبر تكملة لدوحه الناشر . ومحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٧ م) في كتابه « سلوة الانفاس » .

وعن عصر المؤلف ، رجعت الى كتاب مؤلف مجهول ، عن « الدولة السعدية المتكادمية » ، نشره ليفي بروفسال ، وجورج كولان ، والى ما كتب في دائرة المعارف الاسلامية ، في موضوع مراكش ، وفاس ، ومكناس ، ثم الى « الترجمان المغرب » ، لابي القاسم احمد الزياتي الذي عاصر الفترة التي كرس لها كتابه ، وتحتصر بين ١٦٣١ و ١٨١٢ م ، ورجعت كثيراً الى « الديباج » ، لابن فرحون . وذيل ، لاحد بابا التبعيكي . والبيان لابن مريم التلمساني « والمصور » ، للموسي التعريف ببعض رجال المذهب المالكي في المغرب ، في المصور المتأخرة « اكلنا النص » ، من فهارس المخطوطات ، التي وضعت للكتب الموجودة في الرباط بحضارة رجراجي ، وعلوش والتي توجد في الجزائر ، ووضعت بحضارة قانيان ، والتي توجد في مكتبة الاسكوريال ووضعت بحضارة ليفي بروفسال ، واستفدت من بعض الابحاث الخاصة ، التي نشرت في سواء في بعض اعداد مجلة « التاريخية المصرية » ، او في مجلة « الابحاث » ، الليبانية ، او مجلة « اريستكا » ، او في « كراسات تونس » ، ثم كتابه ، عن شخصية المازري ، الفقيه الصقلي ، المالكي ، حسن حسني عيسى الوهاب ، ومن نشر ، برنامج شيوخ الرعيحي الاشيلي ، (ت ١١٦٦ هـ - ١٢٦٨ م) ومن اصبح تراجم هؤلاء الشيوخ ، عثرت

على معلومات مفيدة من شأنها ان تدحض آراء ليفي بروفنسال ، عن المقصود ، بلقب المالقي الذي نقل عنه صاحب التيسير ، بعض آرائه ، واستدل بكلامه ، ثلاث مرات في الابواب الآتية : الرابع والخامس والثامن (١) واخيراً حاولت ، جهدي - ان القي اضواء كاشفة عن حياة المؤلف ، وعصره وعلاقاته ، من خلال ما وجدته من مخطوطات اثبت شيئاً منها في الملاحق واهمها رسالة ابي سالم العياشي ، وشيئاً آخر في المتن واهمها الاجازة العامة التي اجازها بهامصره ، واستاذ الرحالة العياشي ايضاً ، ولقد رجعت الى مصادر اوروبية اخرى غير التي اشرت اليها : ومنها مقدمة لدراسة التاريخ الاسلامي ، لسوفاجيه في صورته الاخيرة ، التي اخرجها ، كاهين ، والحياة اليومية للسلطين ، للمظاهري والتاريخ اشيلية الاسلامية ، ومقدمة كتاب السقطي ، وترجمة رسالة ابن عبدون لليفي بروفنسال ، والى دائرة المعارف الاسلامية ، في موضوعات ، « الحبة ، و « المحتسب ، و « الجزائر ، و « مراکش ، و « والأمازية ، والى كتابي وستفد وشارل برنو عن موضوع توافق السنين الهجرية والميلادية ، واولها مستشرق ألماني مشهور ، وقاليها فرنسي شغل وظيفة مترجم عربي في مدينة بالقرب الجزائري تعرف بعين توشنت .

واما الجهد الذي بذلته في تحقيق النص ، وفي ترميمه ، ودراسته من وجوه مختلفة فأتذكر تقديره ، والحكم عليه للباحثين المختصين . ولعلي بهذا العمل المتواضع ، اكون قد اسهمت ، في إلقاء بعض من النور ، على جزء من تراثنا المغربي ، في عهد الاستقرار ، والسيادة الوطنية .

وعسى ان يكون الله قد وفقني فيما عملت ، وما توفيقه إلا بالله عليه توكلت واليه اليب .

موسى لقيال

كلية الآداب جامعة الجزائر

الجزائر ديسمبر ١٩٧٠

مقدمة الكتاب

ان اهتمامي بموضوع الحسبة المالكية في المغرب ، ادين به لامتاذي الدكتور محمد عبد الهادي شميرة الذي اثار الموضوع ، ورغب فيه ، على اساس اهميته ، من جهة ، ونظراً ، لان النصوص المغربية في هذا الميدان تكاد تكون متعددة ، ووضح ان البحث على نص مغربي في الموضوع وتحقيقه من اهم ما يجب ان تولفت اليه ، ونعني به . وقد استجبت لهذه الرغبة السامية ، وبعد بحث واستشارة الفهارس الموجودة لفت انتباهي مخطوط يحمل رقم ١٣٧٧ عنوانه « التيسير في احكام التسمير » فطلبت ، فلاحظت ان الغموض يكتنف شخصية صاحبه ، واغراني شك فانيان في اسمه بالتعلق به ، وبالمحاولة الجادة ، للكشف عن غموضه لاسيما ، وان فانيان ، اشار في فهرس المخطوطات بالمكتبة الجزائرية - إلا انه حمل مغربي ، يرجع تاريخه الى القرن الثالث عشر الميلادي ، وقد رجعت الى تاريخ آداب اللغة العربية ، ابرو كلمان ، فوجدت في ملحقه نفس ما قاله فانيان دون زيادة ، او نقص ، كما انه نقل عنه نفس تشكيكه في اسم المؤلف ، ولم يشر الى أي اثر او صورة له في غير الجزائر . ولم اجسد ذكر الكتاب ، في معجم موريس . ولما رجعت الى اعمال ليفي بروفسال . لاحظت في مقدمته ، عن « آداب الحسبة » لابي عبد الله السعدي المالقي اشارة الى الكتاب ، على انه ورد الى خزائن الرباط العامة حديثاً ضمن مجموع . وذكّر ان مؤلفه فاس مغربي . وهو ابو العباس ابن سعيد ، على حسب الكيفية المتأخرة لاسم المؤلف . بحيث

لم يظهر لا بتحديد مؤكد لعصر المؤلف ، ولا لشخصيته ، ونسبته واسم
الكامل .

وقد دفعني تزييح نسخ المخطوط . بالقرن الحادي عشر (هـ) ، وقول
الناسخ ، انه نسخة عن نقل عن نسخة المؤلف نفسه ، إلى الرجوع ، إلى طبقات
المغاربة ، مثل قيل الانتهاء للمبكي ، و « دوحه الناشر » ، لأن عسكر ،
وجذوة الاقتباس ، و « درة الحجال » ، لأن القاضي ، ولما عرفت أية إشارة إلى
المؤلف ، لأن هذه غالباً لا تترجم لشخصيات عاشت بعد انتهاء القرن العاشر
لهجرة ، انتقلت إلى كتب طبقات القرن الحادي عشر . وابتدأت ، بخلاصة
الأثر المحي ، و رغم أنها في الجملة تراجم لعلماء من الشرق فلم أجد فيها ذكراً
للمؤلف . كما لم أجد في « شجرة النور الزكية » ، « تحلوف » ، مع أنها في تراجم طبقات
علماء المالكية في إفريقية ، فلما بحثت في « نشر الثاني » ، وصفوة ما انتشر من
اختيار علماء القرن الحادي عشر ، عثرت على ترجمة وجيزة للمؤلف . وبدأت
منذ هذا الوقت أجمع عنه معلومات ، إذ قد وجدت له ترجمات مختصرة ، في
« فهرس الفهارس » ، للكتاني ، وفي « الأنحاف » ، وذكر في « السرر الفاخرة » ، من
بين علماء الماصرين لقول اسماعيل . والكتانان لتبب أشراف مصنفين عند
الرحمن بن زيدان . وعن هذه الكتب ، نقل « صاحب الأغلام » ، و « كشف
الظنون » ، و « إيضاح المكنون » ، و « هذه العارفين » ، و « مجمع المؤلفين » .
وأمكنني تلخيص كتاب الاستقصاء أن أذكر على إشارة خفيفة ، نشر ، إلى
حد ما ينظر المؤلف وشخصيته .

عصر المؤلف

لم أعط جميع المصادر العربية التي هي أمينة ، فربما لهذا ، المؤلف ، « شاذ
كثير من علماء هذه العصور الأخيرة . ورغم أنها لا ذكر أمرين ،

١ - أنه وفاته كانت سنة ١٠٩٤ هـ - ١٦٨٢ م

٢ - أنه ولي قضاء « مكافئة » إلى تولد سنة ١٠٨٤ هـ - ١٦٧٢ م ، بعد

أن مكافئ على رأس قضاء قصر القيد بعد أن أصبح « قاض » ، وذلك بعد قضاء

لكناسة الزيتون ، في عصر المولى اسماعيل العلوي (١٠٨٢ - ١١٣٩ هـ -
١٦٧٢ - ١٧٢٩ م) ، فان قضاء لقاس الجديدة كان بدون شك قبل ظهور سلطة
الأشراف العلويين في فاس ، اي اما في اواخر عهد احمد المنصور الذهبي سلطان
السعديين الذي امتد حكمه حتى ١٠١٢ هـ - ١٦٠٣ م . وقد ذكر ، شخص باسم
أبي العباس القاضي من بين رجال المنصور الذهبي الآخرين ، مثل عبد العزيز
الفتتالي ، والمؤرخ ابن القاضي ^(١) ، واما ، في بداية عهد ابنائه من بعده ، وأولهم
عادل القديح على فاس الجديدة .

مولاي زيدان . الذي يبيع إثر وفاة أبيه مسوماً سنة ١٦٠٣ م . رغم
احتجاج أخيه الأكبر أبي فارس على هذه البيعة ، التي حضرها رجوع أهل قاس القديم ،
والجديد ، وقاضي مراکش أبو عبد الله محمد بن قاسم الفصار ، وقاضي قاس
الجديدة ، وكان أبا القاسم بن أبي النعمان^(١) . لا أحمد ابن سعيد ، وثاني الأخوة
المتنازعين ، هو مولاي الشيخ ، الذي عزل عن الولاية ، لقضاء أخلاقه أو الخلل
فلم يسلم لآخرته ، ودخل مع زيدان ثم مع أخيه الآخر ، وهو أبو فارس ، في
حروب أهلية مهلكة قلبت المنطقة بأكملها ، ونشرت الفوضى ، وقسمت السكان
إلى أحزاب وشيخ متنازعة ذكرت بحروب مسلمي الأندلس ، في عصر ملوك
الطوائف . وكما حصل في الأندلس ، عندما تدخل المرابطون والموحدين من
بندم ، القضاء على الفتن ، وفرض الوحدة السياسية على الأمر . المتنازعين ،
حصل في المغرب الأقصى ، إذ توشت القوة الأشراف العلويين من سيطرة ،
ولكن سلطانها مولاي الرشيد (١٠٧٥ - ١٠٨٢ هـ - ١٦٦٠ - ١٦٦٢ م) من
مواجهة الموقف المضطرب عندما دخل قاس سنة ١٦٦٩ م . وطرد الأتباع
الطوائف الصوفية المعروفة ، بالدلاية ، ونشر نفوذ الأشراف العلويين على المغرب
الشمالي . ونفس على نظام الأسرة السعيدية ، وهي أسرة الأشراف ، لا كما في الأسرة

(1) 100% of the total amount of the loan is to be repaid by the borrower.

(2) The interest rate is 10% per annum.

وكان آخر سلطان فيها ، هو العباس بن محمد الشيخ بن زيدان (١١) .

ولعل هذه الفتن التي عرفها المغرب الشرقي ، وفاس بصفة خاصة ، سواء التي كانت بين أبناء أحمد المتصور الذهبي زيدان ، والشيخ ، وأبي فارس ، أو بين آخر سلالة السعديين ، وأتباع الطريقة الدلائية ، من جهة ، وقوة الأشراف العلويين ، من جهة أخرى ، هي سبب الفوضى الذي أحاط بحياة المؤلف ، ونشاطه ، قبل سنة ١٠٨٨ هـ - ١٦٧٧ م التي أصبح فيها قاضياً لمكتبة الزيتون مع إجماع المصادر ، على أنه لبث في قضاء فاس الجديدة ، قبل هذه السنة أكثر من أربعين سنة . مما يحتملنا نرجع ، أن الرجل ، عاش فترة طويلة من حياته ، في عهد السعديين . وولى القضاء لبعض سلاطمتهم المتأخرين ، إنما كان محافظاً ، ولم يحدد موقفه ، مما كان يجري في البلاد ، ولذلك بقي مغموراً . وأحاط به الفوضى . وقضى فترة قصيرة من حياته في عهد العلويين وظهر له نشاط ، وولى القضاء لأعظمهم شأنًا .

ويحتمل لنا أن تتأمل ، عن سبب وجيه ، الفوضى الذي نجم على حياة الرجل وعلى شخصيته ، وتاريخ توليته قضاء فاس الجديدة ، مع أهمية المدينة ، وطول المدة التي أقامها فيها قاضياً في أواخر السعديين . ربما انضمت حياته ، بعد ولايته قضاء مكتبة الزيتون ، وظهرت شخصيته على نحو بارز في بيئة المولى إسماعيل إثر وفاة أخيه مولاي قرشيده .

ويظهر لي ، أن سبب الفوضى في الفترة الأولى ترجعه أولاً إلى حالة الاضطراب والفوضى التي ظهرت بها حياة أواخر السعديين ، ووضعية معينة فاس ، ولابياً إلى أن عاصمة السعديين كانت مدينة مراكش ، وهي إحدى أسبغ من فاس ، التي لم تكن في هذا العهد ، غير مدينة إقليمية ، كسائر حدة المغرب الأخرى . ولهذا لا يجب إذا لم تسلط الأضواء عليها ، ولم يقع الإعلام بظلماتها ووجاهتها ، لا سيما ، وأن أحمد بن سعيد ، لم يكن قاضياً لمدينة فاس نفسها ، وإنما كان قاضياً على فاس الجديدة أو البيضاء وهي من أبناء الرواية ، ولا جدال

(١) الفتنة السعيدية في المغرب الحديث ، ص ٤٢ و٤٣ و٤٤

جانب فاس القديمة (البالية) التي هي من بناء الإدارة ، أما وضوح شعب
في الفسحة الشالية ، فمرجعه إلى ان الرجل كان قاضياً لحاضرة ملكية ، وهي
مكتاسة الزيتون ، ومعاصراً لأعظم ملوك العلويين ، وهو المولى اسماعيل الذي
قلده خطة القضاء في المدينة التي اختارها مقراً لحكمه ، ولهذا السبب عرفت
سنة وفاته ، ولم تعرف ميلاده . وينفرد صاحب الانحاف ، بالإشارة إلى أن
ولاية أحمد بن سعيد لحظظة قضاء مكتاس ، تمت في شوال ١٠٨٨ هـ - وولي
١٠٩٧ م بعد عزل قاضها القديم ، وهو أبو مدين عنها ، واستد في إشارته هذه
إلى وثائق خطية رجم أنها للمؤلف نفسه .

ويظهر أن طول المدة التي تهيأت لأحمد بن سعيد ، في ولاية القضاء ، في
مدينتي فاس الجديدة ومكتاس أثارت خيال بعض الخلق من الطلبة والفقهاء ،
فجعلوها ، منظومة شعرية ، تخليداً للذكرى الرجل والأعمال . فمن هو الرجل ؟

أسمه وأبنته :

ذكر في مخطوطي الجزائر ، والمكتبة الكتانية بالمغرب ، باسم : أبي الصالح
أحمد بن سعيد . بينما لم يأت ذكر اسمه في مخطوطات التواتر بالرباط . وذكره
صاحب الانحاف ، ودار القدر الفاضلة ، باسم : أبي الصالح أحمد بن سعيد
المجيشي ، والنسب الأخيرة : أوردتها صاحب الاستقصاء ، بصورة ، الشكيلي ،
وصاحب قهر بن الفهارس ، بصورة ، الشكيلي ، وصاحب الصفوة ، وشو
المثاني بصورة ، الحديث ، وأخطأ في نقل أحمد المؤرخين الحديث عن كتاب
والظل ، الطليل ، فسمي ، الشكيلي ، (١) .

وكيف كانت الصورة ؟ فالواقع أنها ترجع إلى عهد ، ملكي ، ومع ذلك
يرد في الأطلس الأوسط المغربي ، رجوعاً في حكمهم إلى عمدة مكتاسة
الزيتون . ويلاحظ أنهم في مدارق الطرق التي تؤدي من الرباط ، إلى فاس ،
وسبوا إلى قبائلهم ، وكان من الزعم أنهم : وكانت جراً لناب فاس ، مكتاس

(١) في نسخة الأندلس الخطية من ١٠٨٨ هـ ، هو أحمد بن سعيد

وقد ذكر ابن زيدان المكناسي - ان مركز النياحة في أراضي بني مجيد شغل
في إحدى القنات ، أبو عبد الله محمد حدر ، ولجوار قبائل بني مجيد ، قبائل
بني مطير ، وقبائل الكراي .

وهي موجودة حتى الآن في مضاربها القديمة . وقد أشار صاحب الحركات
الاستقلالية ، إلى قبائل بني مجيد العربية ، الذين انحرفوا في سلك حزب
الاستقلال ، مثل قبائل آيت بوسي العربية . فعلت بهم نفقة المستعمرين
الفرنسيين^(١) .

وإذن فالرجل ينتمي إلى قبائل بني مجيد العربية التي توجد مضاربها في
الأطلس الأوسط . وعدم ذكر نسبة في المخطوطات كلها ، هو الذي جعل
تخصيصها صعبة ومن ثم أخطأ فانيان - عندما جعل عصره القرن الثالث
عشر (م) . ولتشكك في اسم أبيه فجعله أحمد بن سعيد ، بيتا حصر كلمة
(سعيد) بين قوسين ، وأطلقها بعلامة استفهام تشير بحيرة ، والخليفة أن رسم
الاسم كما جاء في مخطوط الجزائر ، يؤدي الاحتمالين معا . ومن دون شك فقد
قضى عليه بسبب الأباسي ، أبي العباس أحمد بن سعيد بن سليمان بن علي بن
أخلف الفرجيني - صاحب كتاب طيقات المذاهب ، الأبنية الذي يوجد حتى
الآن مخطوطا في مزارب . والسبب أن هذا الاسم ، عاش في القرن الثالث عشر
لخيلاد (م ٦٢٦ - ١٢٢٩ م) . واشتد لا سيما المؤلف ، في كتب وكتب
واسم أبي^(٢) . وكان هو الكتاب مجرد أول من فهرس فانيان^(٣) . ولذلك لم
يحط أبي إشارة زائدة ، هذا ولا أن يفسر سورة . أما ليفي بروغس^(٤) ، فتح

(١) مقال فانيان ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي - ص ١٧٠ ، في كتابه

(٢) هو هذا الكتاب ، باسم المؤلف ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣

(٣) ١٩٨١ ، (Ann. de l'Inst. Arch. de Paris) ، ص ١٠٠

(٤) L'Algérie française (١٩٢٧) ، ص ١٠٠

Algérie française (١٩٢٧) ، ص ١٠٠

شدة اهتمامه بموضوع الحسية الذي لمناه في نشر بعض أعماله الأندلسية ، ثم
يسلم من الخطأ فجعل المؤلف ، متأخراً عن عصر عبد الرحمن الفاسي صاحب
« الاقنوم » و « متاراً » به ، مع أن عصرهما واحد ، ومن شيوخها ، أبو محمد عبد
القادر الفاسي الذي توفي (١٠٩١ هـ - ١٦٨٠ م) وبعده ، بنحو ثلاث سنين
توفي أحمد بن سعيد (١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م) ، وتأخر عنه ، عبد الرحمن
الفاسي ، بنحو سنتين (١٠٩٦ هـ - ١٦٨٥ م) ، كما استدعى ورود « لقب
« المألقي » ضمن رجال المذهب الذين استدلى ابن سعيد ببعض آرائهم في كتابه
« التيسير » . فجعل المألقي ، على أن المقصود به السقطي ، صاحب « آداب
الحسية » وجعل ابن سعيد ، متأراً به ، وأخذاً عنه والحقيقة أن امتناعه عن
صحيح ومردود لأسباب أهمها :

١ - استدلى صاحب التيسير ببعض فقرات من المألقي - في الأبواب :
الرابع ، والخامس والثامن وبالرجوع إلى « آداب الحسية » ليعت عنها ،
والعقارنة بما جاء في التيسير ، لم نجد ما يشير بذلك ، فضلاً عن نفس الفقرات .

٢ - اشتهر صاحب آداب الحسية ، باسم أبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي
أكثر مما اشتهر بلقب المألقي ، الذي يتسم بالطابع العام ، ويعني كل من انتسب
إلى مدينة مالقة في الأندلس . بخلاف النسبة الأولى ، فهي أسماؤه لتحديداً . ولو
كان المقصود بالمألقي ، في « التيسير » هو السقطي لصرح المؤلف باسمه أو ببعض
ما عرف به ، من ألقاب ، ولو مرة واحدة بين المرات الثلاث . وقد رأيت
يذكر ابن حبيب مثلاً بالكيفية ، أحياناً ، ثم يذكره أحياناً أخرى ، باسمه بوجه
عبد الملك . وكذلك يذكر « مطرفاً » وابن الماجشون ، باسميهما . ثم أكثر
أحياناً بذكرها بين رجال المذهب ، بلقب « القرينين » . وكذلك عندما يتناول
عن يحيى بن عمر ، ليجده يذكر اسمه كاملاً أحياناً ، ويكتفي بمرات ، باسم
يحيى فقط .

٣ - وبالحديث في كتب طبقات المالكية ، وجدت فيها ما ذكره وذكره
في كتب الفروع ، باسم المألقي ولا رجوع في « التيسير » وقد عالج في التوضيح

القرن السابع الهجري (ت ٧٠٥ هـ - ١٣٠٦ م) . ومن تأليفه تفسير عن القرآن . وبعض كتب في الفقه ، وفي القراءات ^(١) ، فله هو الذي ينقل عنه صاحب التيسير . ثم اتنا وجداً شخصاً باسم أبي بكر محمد بن أبي الحسن علي بن يوسف المالقي . ذكر من بين الشيوخ الذين حفل بهم ، برنامج الرعيني ، الاشيلي ، وقد ولي خطة السوق ، وهي الحبة ، في مدينة مالقة . وتوفي في سنة (٦٣٦ هـ - ١٢٣٩ م) ^(٢) أي في نفس عصر السقطي صاحب آداب الحبة أو قبيلة ، بفترة يسيرة ، كما عثرنا على اسم أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عطية القيسي المالقي ، من بين قضاة مالقة ^(٣) . وأهم من كل من ذكرنا شخصية أبي بكر بن محمد بن جابر السقطي (ت ٦٣١ هـ - ١٢٣٤ م) ^(٤) .

١ - وأوصلنا البحث في فهارس المخطوطات إلى الوقوف على قفبه مالكي يسمى علياً بن يحيى الهواري المالقي ، من رجال القرن الحادي عشر الهجري . أي في نفس عصر أحمد بن سعيد ، وذكرت له بعض أعمال في القروع ، منها : أحكام السهر في الصلاة ، وهو مخطوط بالرباط ، تحت رقم ١٣٤١ . وقد فرغ منه مؤلفه سنة (١٠٦٢ هـ - ١٦٥٢ م) ^(٥) أي في الوقت الذي كان فيه أحمد بن سعيد قاضياً على قانس الجديدة ، في أواخر أيام السعديين . فأى شخص من هؤلاء السابقين ، وليس من بينهم أيما بندو ، السقطي ، الذي عرف به ليحيى بروفسال ونشر له كتاب الحبة - ولكن أنه يكون منصوباً في كتاب التيسير ، غير أن أرجحهم في نظري . هو صاحب سوق مالقة ، أبو بكر محمد بن أبي الحسن علي بن يوسف المالقي ، والذي يظهر أنه صاحب التيسير ، نقل عنه ، من بعض

(١) أبو يوسف ، قريشي اللغة ص ٢٨١

(٢) شعيب ، وضع القواعد الذهبية ص ١١١ ، راجع رقم ١٠١٠ - في الأثر بكتابه

في ١٠١٨ هـ - ١٦٨٨ م - ١٢٨٨ م - ١٨٨٨ م

(٣) الشيخ ، نفس المقام ص ١٢٨

(٤) القيسي ، القضاة ص ١١١ - في الأثر - المصدر السابق ص ١٠٠

(٥) في القيس ، القضاة ص ١١١ - في الأثر - المصدر السابق ص ١٠٠

أعماله في الحبس ، كانت معروفة في عصره ، ثم فقدت أو بقيت بميدة عصر
الأنظار .

شخصية أحمد بن سعيد

يظهر أن الفن والموضوع التي عرفتها بلاد المغرب الأقصى قبل انتهاء عصر
الإشراف السعديين حدث من نشاط هذا الرجل ، ومن ثم اكتفى بالصمت ،
والمرلة التامة عن الأحداث الخطيرة التي كانت تمر بها المغرب في عهد أبناء وأحفاد
أحمد المنصور الذهبي ، ولذلك لم تظهر يذكر اسمه بصفة قاضي ، لا في عهد
ريدان ولا في عهد أخويه ، الشيخ ، أبي فارس ، ربما لأنه لزم داره وترك السب
الاحتجاج على الظالم ، وسوء التدبير والاضلال ، من جهة ، وخوفاً من أن يقع في
الارتباك والتناقض ، الذي وقع فيه فعلاً ، أبو القاسم بن أبي التمع ، قاضي قاس
والقصار ، قاضي مراكنش ، اللذان ربما ريدان بالسلطة ، ثم ربما أخاه الشارح
له فأنها من الأخير التعم والتفريع وأمرهما بالذهاب إلى مراكنش .

ولم يظهر لأحمد بن سعيد نشاط سياسي ملحوظ ، قبل عصر مولاي الرشيد
الذي احتل عام 1666 ، وطرد أبناء الطريقة والدلاكية منها ، وهؤلاء قد
يكونون لأن سعيد منهم علاقة مودة وصداقة ، أبناء أبناء يروون عن قبيحهم ،
هو أحمد بن أبي بكر اللواتي .

أما في عصر الرشيد فقد بدأ الرجل يظهر في ميدان الحياة العامة ، ويكره
لنشاط سياسي ولما تلك الحياة لا تطرد من يوم الأندلس الذين حضروا بين
مولاي الجليل سلطان الدين ، بعد وفاة أحمد الرشيد ، ووالدهما أبيه ،
باعتبارهم من أهل الفن والفكر ، وكان ذلك عهد عبد القادر القاسي ، وأبي
علي القيس ، وأبو عبد الله الجاني ، ومنه ، علفت الاستقصاء ، وروى الرشيد
يوسف الجليل بعد ، وأبو جبريل ، أبناء المغرب ، وسليمان ، بعد ، في آخر
في أنه شعر بها ، وأنها ، بعد ، في آخر ، في آخر ، وروى

ويعتبره قاصداً ، وقد جاهد في حياته

ويعتبره قاصداً ، وقد جاهد في حياته

على بيئته أهل الحل والعقد من العلماء والأشراف كالشيخ أبي محمد عبد القادر بن
علي الفاسي ، والشيخ أبي علي اليوسي والشيخ أبي عبد الله الفيلالي ، وأبي
المعالي أحمد بن سعيد المكيدي^(١) .

ولا ريب أن هذه إشارة من مصدر مغربي ، قريب نسباً من عصر المؤلف ،
ومن عصر المولى اسماعيل ، ولذلك نعتبرها هامة ، في التعريف بشخصية أحمد
بن سعيد ، وبمركزه ونشاطه السياسي في عصر الرشيد ، وأخيه اسماعيل .

ولم يكن قضاء فاس الجديدة ، ومكانة الرشون ، هو ما عرف به أحمد بن
سعيد فقط بل اشتهر أيضاً في ميدان التدريس . فكان من علماء هذا العصر
القليلين ، الذين تعمقوا في دراسة الفقه ، وكرسوا جهداً كبيراً لمختصر خليل بن
اسحاق الجندي المصري ، فكان يدرسه لطلبة كل سنة ، حتى أصبح مشهوراً به
ولكثرة محاربه له ، ألف عنه شرحاً جامعاً لأراء كل من سبقوه ، من شرح
المختصر المالكية ، مثل البستاني ، والزرقاني ، والفردوسي والحارثي ، والسيبكي
والمواقف والقلاني ، وهرام والدعيري ، والأجهوري ، سباه ، وأم الحواشي ،

وقد عرف أحمد بن سعيد ، في ميدان الحياة الاجتماعية بالتواضع ، ودعائه
الحلق ، وسعة الصدر عند المناقشة ، ولحج أهل الاستقامة والدين . وكانت في
ممارسة وظيفة القضاء عدلاً في الأحكام ، يتعزى الدقة ، ويستلزم الحسح
والبيات في حدود ، وصبر ملحوظين أمام إعجاب الناس ، وحياة اليهم .

شيوخه وتلامذته

أخذ أحمد بن سعيد عن جماعة من علماء المغرب في عصره . كما استفاد منه
آخرون أما شيوخه فأهمهم أبو محمد عبد القادر بن علي بن أبي المعالي يوسف
الفاسي (ت ١١٩١ هـ - ١٢٥١ م) وهو من مشاهير علماء المغرب في الفروع ،
دخل سنة ثمان ، إلى تلمذ بها إجازة التي تضمنت شيوخه ، وفنون العلم التي
مارسها ، وعلى كثرة من تخرج على يده من علماء نهى مثل ابنه ، أحمد الرشدي .

(١) المكيدي : الاستقصاء ج ١ ص ١٧٠ - أبو القاسم الزواوي : المحققون العرب ص ١١٢

واحمد بن سعيد ، والعباشي واليوسي . لم يؤلف كتاباً واحداً . وليس له إلا
 بعض فتاوى ، واستفسارات ، بعنوان ، مسائل واجوبة مختلفة ، مخطوطات
 مكتبة الرياط ^(١) تحت رقم ١٥٨٦ . كما اخذ احمد بن سعيد ، على أبي عامر
 عبد الله بن محمد بن أبي بكر العباشي (ت ١٠٩٠ هـ - ١٦٧٩ م) صاحب
 « الرحلة » . وغدت تربطه به رابطة قوية فيما بعد . حتى انه طلب من ان يحضر
 على عادة العلماء ، مع تلامذتهم ، ومن يروى عنهم . في هذا العصر ^(٢) فأجاز
 إجازة عامة ، ظهر فيها الشاء على الرجل ، لعله وخلقه ، ووقاره ، وتشرف
 حطة القضاء ، ولا خلاصه في تعليمه وفي علمه . ودقته في روايته . ونصها هذا
 وان الأخ ، في الله ، والمحبة من أجله . . العالم المحقق الذي تشرفت به حطة
 القضاء . . الموفق السعيد ، سيدي احمد بن سعيد . . . كان ممن له بهذا الأمر
 عناية مبالغة في التنقيب على ذويه ، والفحص عن صحة السند فيما يرويه . . ولشدة
 رغبته في الاقادة والاستفادة ، وتواضعه في التعلم والتعليم . . طلب من هذا العبد
 الفقير . . ان يجيزه بما صح له عمله ، من رواية وقراءة ودراسة ، وسماع وإجازة
 ومناولة ووجادة . . ومسللات بأنواع طرقها ، ومصفقات على اختلاف طرقها
 من حديث ، وفقه ، وأدب ، وتفسير ، وتصوف ، وفروع . . . وأصول
 فأكرمت ذلك إحلالاً واعظمت استصفاً لنفسي . . فلما ألح ، أيسر إرضاء
 لطلب محبة وقلت : أجزت السيد المذكور . . بجميع ما لي من مقروءات مسجولة
 ومفروقة ، ومجموع ، وإجازة ، ووجادة ، ورسالة ، ومشيخة ، وإفادة لغيره
 ومناولة وغريب ، ومداول ، مسنن سائر المؤلفات والمجموعات ، والآراء
 والمقطعات والأخبار والاشادات كل ذلك بشرطه المعتمد عند اعطائه ، فلهذا

(١) روى في هذا العصر العلامة ابن خلدون . . .

(٢) هو الذي رواه ابن خلدون ، والاشهاد في سنده روية أحمد بن حنبل ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن خلدون . . .

وبالإضافة إلى ما أشرد إليه ، من تناء أبي سالم العياشي على أحمد بن سعيد ،
تلاحظ أنه اعترف به كأحد العلماء الكبار ، الذين لا يحتاجون إلى مثل هؤلاء
الاجازات الخاصة من معاصريهم ونظرائهم ، ولصفاء الورع بين الرجلين ، نتيجة
اقتناع مباديل ، طلب أحمد بن سعيد من شيخه أبي سالم العياشي أن يزوده
بنصائحه فيما يخص معالم طريق الحج ، وذلك عندما عين مرافقاً لأبي الرحيب
القاسي . فكتب إليه رسالة طويلة مؤرخة بتاريخ عشرين ربيع الأول سنة
(١٠٦٨ هـ - ١٦٥٨ م) أظهر فيها شوقاً إلى العشيات المقدسة ، وأشد على
ظروفه التي لا تساعد على المرافقة إلى الحج ، هذا العام وارشدته إلى المسالك ،
والمزارات ، والأوراد التي يواظب عليها ، والامتنع التي بأخلعها معه ، ومما
يلاحظ أنه حث على أخذ الجلب الأحمر ، والعطرية ، والتبر غير المطروح ، والوقوف
بالبارود ، وعلى مداومة الذكر وقراءة الأوراد الصوفية ، مثل حزب البحر ،
والكبير لأبي الحسن الشاذلي (٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م) وحزب النصر ، لصاحب
الوحد التوسلي ووظيفة الشيخ زروق (ت ٨٩٩ هـ - ١٤٩٣ م) . وارشدته
أيضاً إلى ضرورة المحافظة على امتنعه الخاصة به حتى وقت الاقتتال والتوب ،
فالسراي في الطريق موجودون ، والبيان بطراً على المسافرين ، وإلى الاستعانة
بأدلاء من فصيح - في معرفته بجاهل الطريق وإلى ضرورة زيارة صلواته
سجدة ^(١) . وبما جاء في الرسالة قوله : أشد شيئاً من الجلب الأحمر ، فإنه
يفقد أمانتك ، وتصل إلى قرى لا يسأرون بالشعب ولا يعرفون له نصراً ، ولا
يستخرج الإنسان من عدم ما يحتاج إليه . إلا بما يسميه الخجاج النظرية والحج
ذلك ، القراقل والكامل ، والبراء والفران والحسابي والشط والبر
والكبد من أصحابك من رضي بدينه بأحد ربيع ذلك ، لأنه الشراء في العبادات
هو من النساء والصبيان والجملة الرجال ^(٢) . وبما يلاحظ أن ابن سعيد في العام
قرينة أول حج له ، فأخذ عن علماء عصره ، منهم فتاوى الخجاج ، لا سيما

(١) انظر المخرج ، زروق - حركات ١٠٦٨ - ١٠٦٩ م ، في تاريخ الخليلي

(٢) المخرج السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧

علماء الحجاز ومنهم الكوراني والثعالبي ، وأصبح يروي عنهم كما كان يروي
طبقة أخرى من فقهاء المغرب الأقصى : منهم أبو السموه القاسي ، واحمد بن
بكر الدلائي ، والقاضي عبد المؤمن التفجدي واحمد بن عمران القاسي
أما تلامذة احمد بن

أما تلامذة أحمد بن سعيد ، والمتفكرون بعلومه ، فلم تعرف عنهم ، إلا الأديب
الحسن بن مسعود اليوسي (ت ١١٠٢ هـ - ١٦٩١ م) . وهو من علماء القرن
المشهورين ، له مجموعة أجوبة على مسائل في الفروع تحمل اسمه . وتوجد مخطوطة
في قسم الفقه ، بدار الوثائق بالرباط تحت رقم ١٣٣٤ . إلى جانب رسالته
وجهها لأحد سلاطين العلويين .

وقد قرأ أيضاً على أبي سالم المياشي وأجاره . كما كتب لنفسه رسالة
فهرستاً على عادة علماء العصر - تضمن مجموعة شيوخه ومروياته ، وأما
والقانون التي مارسها^{١٢١} وفيه ذكر اليوسي أنه حضر على أحمد بن سعيد
« خليلاً » وقرأ عليه « رسالة الأسطرلاب » و« شيئاً من » الحياكية ، و« شيئاً من »
الفلسافي^{١٢٢} (ت ٨٩١ هـ) وأثنى عليه ثناء جميلاً . وبالإضافة إلى من تقدم من
الشيوخ الذين عاصروا أحمد بن سعيد ، هناك للأرجح محمد الصغير الأرمزي ، وابن
زاكود المراكشي (ت ٩٢٠ هـ - ٩٧٠ هـ) .

تأليف احمد بن سعيد

أما عن إنتاج الرجل ، فيظهر أنه كان كثيراً . في ميدان القنوع ، والقوارك
والأحكام . وقد استخرجنا من المصادر ، التي ذكرها إلهيا ، حصة من تأليف
الرجل ، وأهمها :

شرح و اف مختصر خلیل بن اسحاق ، علی طبرستان ، یسوی ہا ، سنہ ۱۰۸۰

(c) CH_3COOH : حمض الخليك : القوي قليل

[illegible]

© 2003 Blackwell Publishing Ltd, *Journal of Internal Medicine* 253: 105–112

الحواشي ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . وكان هذا الجهد الفريد نتيجة خضبة طويلة بالمتنصر ، درساً وتدريباً حتى غدا في تحقيق مسأله مشهوراً . ثم كتاب ضخم في النوازل والأحكام ، جمعه من نوازل «المعيار» لأبي العباس الوشيري ويظهر أن ابن سعيد ، كان معيياً بطريقة الوشيري وبأبحاثه الدقيقة وإجاباته الذكية ، مما يسأل عنه من نوازل وفتاوى . ولعل ذلك هو السر في اتخاذ كتابه «المعيار» من مصادر كتابه الآخر في الحسبة وهو «التيسير في أحكام التسيير» الذي ستحدث عنه بعد قليل . . وقد أنقلت المصادر المغربية ، التي رجحت لأحمد بن سعيد على أن حجم هذا الكتاب صغير ، وحده ابن زيدان ، بنحو الكراسة . وتفرّد بين غيره بذكره باسم «التيسير في أحكام التسيير»^(١) . وعنه نقل صاحب «الأعلام»^(٢) . واكتفى الأقراني ، في «الصفوة»^(٣) ، بالقول بأن له تأليفاً في الحسبة دون أن يذكر عنوانه . ومثله القامري في «شر الثاني»^(٤) الذي قال أن له تأليف غير «أم الحواشي» و«اختصار المعيار» ، دون أن يذكر الحسبة إطلاقاً^(٥) . ونفس العنوان الذي ذكره ابن زيدان وروى في مخطوطات ، الجزائر والرباط ، والمكتبة الكتابية .

وقائمه :

تتفق المصادر المغربية ، التي رجحت لأحمد بن سعيد ، على تحديد سنة وفاته ١٠٩٤ هـ . ويضيف صاحب «الأعلام»^(٦) «والمسألة» أن التوفاة وقعت صرب يوم الاثنين حجة وشرب من صفر (٢٤ ربيع ١٢٨٣ م) . والشيخ كات بلزعة ، ظهر يوم الثلاثاء بخارج أبواب فاس المشهورة ، وهو ، باب المروني ، وراه صاحب «الصفوة» ، بأن مكان دفنه ، يقرب من ضريح الإمام ابن العربي^(٧) .

(١) ابن زيدان ، كتاب اعلام الناس بمجال أخبار سلفهم وعلماهم ، ص ١١١ .
 (٢) التيسير في أحكام التسيير ، ص ١٩٠ .
 (٣) الأعلام ، ج ١ ، ص ١٩٩ .
 (٤) الأقراني ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .
 (٥) ابن زيدان ، المصدر السابق ، ص ١١١ .
 (٦) الأعلام ، ج ١ ، ص ١٩٩ .
 (٧) ابن زيدان ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

ورقته . بعضها يشتمل على ستة وعشرين سطرًا وبعضها الآخر على خمسة وعشرين
سطرًا أما غسدا الأعيرة ، فليها خمسة عشر سطرًا فقط . اشتمل في كتابها
الصمغ الأسود ، وكتب بخط مغربي نسخي ، حصل أن كان دقيقاً ، إلا أن
أبجد حروفه ، ومطلقاً ، إلى حد كبير .

وأبعاد كل ورقة ١٧٢ × ٢٢١ مم . وعظم الكتاب طبعي ، ليس فيه أي
تلوين أو زخرفة ، ولا تبع للآداب ، بأسطر ، أو عناوين ظاهرة ، أو حقلية
بارزة .

وأبواب الكتاب ، عشرة ، تختلف من حيث القصر ، والطول ، ومن حيث
الأهمية مع مقدمة وجيزة ، وحالة .

وبتبدأ المخطوط بالمسألة التالية :

« وما الله العالم الأفضل ، القاضي الأعلى ، أبو العباس سيدي أحمد بن
سيد رحمه الله ... »

ولحق بالمسألة التالية

« ووافقني القراء من تيسية أو اسطر رجب الفرد من عام واحد وللتعويض
كتب من كتب من نسخة المؤلف رحمه الله ... » ١١/٢٥ - ١٦٢٠ م .

ويلاحظ أن نسخ المخطوط ، لم يذكر اسمه ، وإن لبين من خلال شكل
الكتاب أنه فيما يبدو على مستوى لائق من الثقافة ، وال ضبط . وهذا اعتبار مهم
يختلف فيه ، وجوه ، فربح محمد قسح ، وبالنظر إليه ، يلاحظ أن قسح وقع
في نهاية المؤلف ، في نسخة قاس ، ويحصل أن القل ، حصل في مكان عام
أمر العرب الأملاكي قد يكون قسح ، أو قاس نفسها الآن القسح ، كتاباً
من التاريخ الأملاكي قبل أن تتألف والتلفيد . فكلم من رجالات القل
أج من مخطو رأته إلى الوطن الآخر فالقري والمطياي الحد ، والموسوي
علاء وشكوك ، القسح ، وبنا المراسل ، يكتبون القلوا لسبب أو آخر ، من
بعض قاس ، أو قلا ، أو شكوك . والشرح لرواية قاس نفسها ، ومع ذلك
أشارت على قسح العرب موطناً ، وبها قسح ، وقد نشأت نسخة من الأعداد

الأملائية ، إذا استثنينا ، رسم ألف الفرق مع الفعل المضارع ، للواحد (رسم)
وطرق رسم الهزة . في الأوسط ، (يسألون) وامقاطها في بعض الأجزاء
(ويومرون) . وكيفية رسم مثل الصلاة (الصلوة) .

وبالمجلة ، سار التاسع في نقد على نهج سليم . كما أن النقل ، كان من الأصل
بطريقة غير مباشرة . أي عن شخص ، كتب نسخته ، من نسخة المؤلف .
وهذا اعتبار آخر ، لطيف إلى ، أن نسخة الجزائر ، اكمل نسخ المخطوط ، فيها
فروع وتبسيهات سقطت ، من نسخي ، الرباط ، والمكبة الكتابية . وهذه
الاعتبارات كلها تشير إلى أهمية خاصة تكتسبها نسخة الجزائر . وهي التي منتم
ليها في التحليق بالحرف (ج) أما نسخة المكبة الكتابية فتوجد ضمن مجموع
يحمل رقم ١١٠٣ ك . وعدد أوراقها أربع عشرة ورقة . تتضمن كل واحدة
منها تسعة عشر سطراً ، ما عدا الأولى ، فيها سبعة عشر سطراً . والآخر
فيها أحد عشر سطراً .

وأبعاد كل ورقة ١١٥ × ١٠٠ مم . وكتب بصمغ أسود ، وخطها مغربي
نسخي بلغ الغاية في الجودة والوضوح ، والانتقان . ومظهر الكتابة في المجلة
طبيعي ، ما عدا بعض العناوين حيث نجد خطوطاً حمراء ، كنوع من الزخرفة
ثم أن العناوين كتبت بخط بارز ، متميز ، مما يوجد في بقية الورقة ، وهو ما
نتأثر به ، على نسخة الجزائر .

ولخصت هذه النسخة ، من حيث المحتوى ، نفس ما تضمنت نسخة الجزائر
مقدمة ، وعشرة أبواب وخاتمة . أما سقطت منها فقرات كثيرة أهمها ، ما نقل
عن ابن مردود ، وقد نسخها عليه في النص .

والخلاصة النسخة بعد البسطة والتعليق ، بالعلماء الأئمة .

و بما لك العلامة الأفضل القاضي الأعدل أبي (أبو) القاسم سيدي أحمد
بن سعيد رحمه الله .

أما الخاتمة فكانت على النحو التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم . وقد بدأنا في هذه ، وإن لم يكن لنا

بالخطي منه وصل الله . . .

وهي نفس ما ختمت به مخطوطة الجزائر ، إنما خلت نسخة المكتبة الكونية
من الإضافة الهامة التي جسامت في نسخة الجزائر ، وتضمنت تاريخ النسخ ،
ومصدره .

وهناك شيء آخر ، نلاحظه في هذه المخطوطة ، هو وجود تعليقات ، وتخریجات
من كلام المؤلف نفسه ، على جانبي الورقة ، أو أعلاها . وهذا ما لم نلاحظه في
نسخة الجزائر . وقد تشعّر ، بأن المخطوط ، كان بمثابة كتاب الدراسة ، ومن ثم
كان يلجأ الدارسون إلى إخراج رؤوس الموضوعات سهيلاً على المارّين .

وقد أشرت من قبل إلى أن هذا المخطوط ، يوجد ضمن مجموع خاص . كنت
على ملك عبد الحمي الكتاني عدتّ القرب المشهور ، وقد أمم مع غيره من كتب
الرجل ، من طرف حكومة جلالة السلطان محمد الخامس رحمه الله - وضم الجميع
إلى الخزانة العامة بالرباط . وفي المجموع عدة مخطوطات ، في الفقه ، والمبادئ ،
والمنطق والنحو . وهذه النسخة سُمّيت إليها أثناء التحقيق بحرف (ك) .

والخلاصة : أنها ، خلت من تاريخ النسخ . ولم يذكر فيها اسم النسخ ، ولا
مصدر النسخ . غير أن خط النسخ . كان جميلاً متيناً ، بيد أن خطه من
التفاهة لم يكن ، مثل خط نسخ مخطوطة الجزائر ، بدليل أنه وقع في بعض
المفردات . بمثابة نسخ مخطوطة الجزائر على بعض مفردات النسخ الأول .

أما نسخة دار الوثائق بالرباط ، فتوجد هي الأخرى ضمن مجموع خاص ،
لحم رقم ٢٥٧٧ د ، امتلكت الخزانة العامة بطريق الشراء ، من السيد عبد الله
ابن عبد الكريم القادري صاحب المكتبة السنية بفاس .

عدة أوراقها أربع عشرة ورقة ، تتضمن كل ورقة واحداً وعشرين سطراً ،
ما عدا الأولى ففيها أربعة عشر سطراً ، والأخيرة ، ففيها خمسة عشر سطراً
وكنت بخط مغربي ، واضح نسبياً ، دون اللين أو زخرفة ، إلا العناوين التي
أجدها نادرة بكتابتها بالزوا ، وبخطوط حراء القرينة . والحد كل ورقة ١٩٥ × ١١٢
سم .

الحسية . وكان خلاصة وافية بالوقائع العامة لظنة الحسية الذهبية . كما يراها
مجتهدو مذهب مالك بن انس . وكما جرت بها العادة في إفريقيا والغرب . ومن
هذه الناحية . فالكتاب صورة لتطور الحسية الذهبية في المصور الأخير .
ونشره . سيجعل للحسية الذهبية . مكاناً بارزاً . لأنها لا تعرف . كتاباً مثله .
نشر في الموضوع . وقد جعل احمد بن سعيد . مسائل الحسية . محلاً لأجتهاد
الفقهاء . وأول النظر . من كامل المدارس العلمية المالكية . سواء في المغرب .
أو في المشرق أو في الأندلس . ثم إن الكتاب يدور الحلية على فرع من فروع
الحسية وهو التسمير . وهذا شيء هام . لم نلاحظه فيها نشر من كتب الحسية .
ونشر الكتاب . سيفقد أهميته نشر أحكام السوق . ليحيى بن عمر . فالتقدمة
خصصت للحديث عن حليقة التسمير . عند الفوريين . وفقهاء المذهب المالكي .
مثل ابن عرفة . أما الحالة فتضمنت اثبات مسائل هي الشارع عنها . وأهمها .
تلقى السلع قبل وصولها إلى الأسواق المتداولة في البلد . وتولى المصري . بيع
المنعة الخالب القيدوي . بصفته مسيراً له . والريادة في شأن السلع . من غير
رخصة في شرائها وهو ما يسمى في مصطلح الفقهاء . التجش . أو التاجش . وفي
عرف أهل مدينة تلمسان الجرم . والتفريق بين الأمهات . وأولادهن . على
البيع في الأميين وفي غيرهم .

كما تضمنت أيضاً إرشاد المهنيين إلى الاستعانة بأمناء ثقات يحافظون على
وقائعهم حدود . في مسألة بيع الأماء . يعتمد على استقلالهم . في تقرير
سلامة الأماء من الحمل . لأن الحامل أم ولد . وهي لا تساع . ويكون تقرير
السلامة . نتيجة وضع الأماء في محل مأمون . مدة . فمن حاضرت منهن . عرفت
بإمترحمها . ومن لم تحض عرفت حملها وحرم بيعها . ويعرف انتشار الأمهات كامل
على هذه . بالمواضعة والاستعارة .

وكان الباب الأول : عرضاً وجيزاً لأهمية خطة الحسية . ومن ثم انحصار
أبواب الخطاء والأمراء ولم يذكرها لغيرهم . مع كثرة اشتغالهم . وانسائها عن رعاية
الوظائف الدينية والسلطانية مثل القضاء والشرطة . فهي مثال القضاء في غيرها

ممن فيها جادوا ببيعهم في الأسواق ، ويدعو إلى اعتبار المصلحة العامة في هذه
الناحية ، حتى لا يقع اضرار بمصلحة المستهلكين ، أو البائعين ويستثنى المؤلف من
التسمير الجبري ، على الجزارين وبائعي السمن والعسل وغيرهم إذا وجدت ضرورة
مثل الغلاء - أصنافاً من الباعة ، والحرفيين مثل الجالب للطعام ، والمحتكر ومن
ليس له دكان ، وبائع الفواكه والخضر ، والحرار ، والحداد ، والدباغ ، والسماير
والبناء ، والشرايط ، والتكاز ، والسيار ، وغيرهم من اصحاب الحرف اليومية التي
تفاوت أغراضها ، ومنفعتها . ويقترح المؤلف في ثانياً الباب حلاً يحفظ للناس
راحتهم ، يتمثل في تقديم سبباً امناً على الأسواق ، يعرفون اثنان السلع ، ولا
يخرجون عن اطارها المصلحة ، والعادة . واخيراً يرى المؤلف ان الناس أحرار
في بيعهم سلعتهم بأسعار يقترحونها ، بشرط ، ان لا يقصد احدهم الاضرار بغيره ،
والألزم باحترام سعر الأغلبية ، إذا كانت سلعته في جودتها ونوعها ، مثل سلع
غيره .

وتضمن الباب السابع رأي الفقهاء في الأشياء المنهي عن بيعها ، كآلات الهو
وأموال المحر . وفي أصناف من الباعة ، مثل ذوي المعاهات كالبرعرو والمخدمين
وهل صح بيعهم المقتضات للأصحاء ، وبحور وضوءهم وشربهم من الأواني العامة ،
أو ينعون من ذلك كله . ومن الأمور القطيعة التي جاءت في ثانياً الباب ، رأي
الفقهاء ، في حكم تعاطي الأفيون ، والحشيشة والقهوة والتبغ ، ويظهر ان الحكم
يندرج تحت الكراهة ، والحرمة ، والأباحة ، وهي الأصل في الأشياء بشرط ان
لا تضر بالصحة ، ولا تلوث على المقل ، وإلا أصبحت في اطار المحرمات ، وما
يجوز هنا وبلا حظ ، ان القهوة والتبغ ، ظهرا حديثاً في بيئة المغرب . . . وصدي
قوة القهوة في برقة وفي غيرها من مدن المغرب ، واختلاف الألفة المالكية في
أربها ، موجودان في ثانياً الكتاب وفي الترجمة العياشي أيضاً .

وعن المؤلف في الباب الثامن صوراً مختلفة من متكررات الألف ، والحرفات
والأصول والمعامات . وقد أوردتها بلاحق من احوال الحصة الأخرى
على باب السباع ، ليعتد عن طريق معاملة أهل الدابة ، حسن المعاملة

واليهود . ولاحظنا هنا ان الائمة المجتهدين ، يميلون الى ضرورة مقاطعتهم في
البيع والشراء ، حتى لو كانت بضائهم مما يحل للمسلمين استعماله ، والزامهم
بنهج خاص في الحياة الاجتماعية ، في اللباس ، والسكن ، والمركوب ، وفي اداء
الطقوس الدينية .

وفي الباب العاشر ، ذكر جملة من صور النقش في المبيعات : فالذهب ، ينقش
بخلط جيد بربيته ، او وضع النحاس فيه . والدرهم ، تنقش بخلطها بالنحاس ،
او يغيره من المعادن ، ويسمى المنشوش بهرجا ، او مبهرجا ، ويعرف بالزغى ،
او الزغفة ، في مصطلح مصر المملوكية ، وربما في غير مصر من بلاد الشرق
الاسلامي . والحيز ، ينقش بالنقص من كتبه اليهودية . او يعجن بدون ملح ، او
يخلط دقيقه بالحجارة ، فيصير مرملا . او يرعى القمح ، في الرحن ، او النقش مباشرة
دون تنقيته من طرف الطحانين ، او يباع قبل غريكته . او يخلط جيد النقيق
الذي يعرف في الاندلس والمغرب ، بالدرمك ، بربيته وهو الشنية . واللحم ،
ينقش ، اما ينقعه او يخلط السمن بالمهزول . او يحمل الضأن مع الغزاة او وضع
الامعاء والشحم مع اللحم ، في الوزن . والبقين ، ينقش بخلطه بالماء ، والتجديده
بالزيت ويحتج التظليل على حوائث العذارين من الغش ، والتعريض ، مثل نصيب
الاكسية بالكعريت ، واخطاه قدمها بالفصل ، وبالرفوا وعدم ذكر صاحبها
المصاب بمعاذ ، واغلاء الاموال من الاطعمة ، مثل تركها لشخص واحد يبيع
حتى ينفذ ما عنده ، مما يدخل الضرر على العامة ، ويعد في اطار الغش لحائش
السلطان . اما عن موقف الشرع من مركب الغش ، فالفقهاء ، متفقون على
ضرورة تأنيبه ، بصورة تدريجية ، وعلى قدر حاله . ثم ان فريقا منهم ، يحل
وجوب التصديق بالصيانة المنشوشة او لغيرها على المحتاسرين ، مائة في التاكيل
بصاحبها او تبايع على يد امين ، بعد توضيح لما فيها من غش ، ان يستعملها في
المراسلة الخاصة ، بشرط ان لا يتكون من العناصر الغش ، وعلمهم حينئذ
بولا الصيانة لصاحبها ، الكفلاء بما لحقه من اعادة والتجريس .

أما المصادر التي اعتمدها المؤلف ، فيمكن تصنيفها إلى مصادر عامة وأخرى خاصة . ويدخل في إطار الأول ، جميع مجتهدى المذهب المالكي ، دون تمييز بين مدارسهم المختلفة . وهكذا نجد ابن القاسم وأشب ، وابن وهب ، وخليلا بن إسحاق ، والبدر القرافي ، وأصغ بن الفرج من المدرسة المصرية ، ومطرفا وابن الماجشون من المدرسة الحجازية ، والقاضي عبد الوهاب من المدرسة العراقية ، وابن حبيب والمالقي والمواق من المدرسة الأندلسية . ويحيى بن عمر ، وعبد الله بن طالب ، والبرزلي ، والخطاب ، وزروق ، وابن مرزوق الحفيد من المدرسة الأفرقية ، ومع هؤلاء الفقهاء ، نجد أمهات الفقه ، المالكي ، مثل المدونة ، والعتبة ، والواضحة ومختصر خليل .

أما المصادر الخاصة ، فحددها المؤلف في ثلاثة علماء من المدرسة الأفرقية بينهم علاقة لطيفة الحيوط ، بحكمة السج ، وهم ابن هرون ، وابن عرفة ، والوشري ، فالأول أستاذ للثاني ومعاصره ، والثاني انتقلت الجامعة ، وتأثيره ، إلى الثالث ، بطريقة غير مباشرة وهم مع المؤلف ينتمون لقطار المغرب الثلاثة ، وأشار المؤلف إلى أنه اعتمد على ابن هارون ، في كتاب المختصر ، وعلى الوشري ، في المعيار ، وعلى ابن عرفة ، في كتاب له في الفروع يسمى المختصر . وليس بين هذه المصادر ما هو مطبوع ، غير معيار الوشري .

لم نر هؤلاء العلماء الذين دار موضوع الكتاب عن آرائهم ؟

أولهم : أبو عبد الله محمد بن هرون الكتاني التونسي (ت ٧٥٠ هـ - ١٢٩١ م) : الفقيه المالكي ، الذي عاش في تونس ، في قصر الخفصي . وكان حيا في الفروع وفي الأصول ، ودارزا في علم الكلام ، وفي تحقيق مسائل ، تأمل التيارات الثقافية الأندلسية ، كما تأمل بالتيارات الثقافية في بلاد المغرب . وفيها :
 ١ - ٧٩١ هـ - ١٤١٩ م : وابن رابطة الخفصي ، والبياني الرحالة ، ومن استفاد
 منه في تونس ، الشريف ابن عرفة الذي شهد لشيخه في الفروع عروبة الاجتهاد

المذهبي ، ومن أخذ عنه ، محمد بن مرزوق العجيسي النيسابوري الذي هو
الجدي ، والخطيب ، والحاجب ، كانت حياة ابن هرون مليئة بالشغل والكد
ومن ثم ترك ، مصادر معتبرة في الفروع والأصول ، منها : شرحه على
ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦١٦ هـ) وشرح آخرى على المعجم الفقهية واليه
والحاصل . واختصر كتاب النهاية والتهام في معرفة الوثائق والأحكام واليه
(ت ٥٧٠ هـ) ، ومن أهم تأليفه مختصر الفقه الذي أتمه عليه أحد تلاميذه
ضمن مصامره الرئيسية .

أما ابن عرفة (٧١٦ - ٨٠٣ - ١٣١٦ - ١٤٠١ م) فهو أبو عبد الله
بن عرفة الورعني التنويسي ، عالم الفروع والأصول ، في الفقه الحنفي
المجري - تولى في عدة وظائف دينية منها الإمامة في جامع الرضوية أرواح
الافتاء المالكي - أتم بل القضاء مسجع مهارته في الأقضية وأعماله
والشهود الموثقين على آرائه ، رغبة منه في التفرغ لشؤون القضاء بمساعدة
رجال الحكم ، وعن الناحية السياسية ، ناز بالتيارات الثقافية في بلدته العرب
وأخذ عن شيوخ كثيرين ، منهم ابن هرون ، وابن عبد السلام ، والأبي ، ومن
شيخ ابن خلدون أيضاً ، واستفاد منه كثير من العلماء ، منهم : الرضا بن شريح حيدر
والجزالي ، وابن ماجي ، والأبي ، والواوغي ، والفشتاني ، وابن مرزوق ، حيد
و ابن فرحون البغدادي صاحب الفرج ، وفي مصر المالكية التي تولى بها
طريقته إلى الحج ، ودور عنه من طلابها : الفقيه النيسابوري ، والفقيه بن عبد
والخالف بن سحر ، وحظي بمناخ خاصة من قبل السلطان الظاهر برقوق الذي
استقبله وأودع في أمير القربى ، الحمل ، بالصلابة به - حظى حياة ابن عرفة
بالشأن الثقافي الحبيب ، من القريبى ، والأفكار ، وتأليف ، ومسيرته مع
الحجرات الفقهية والعلمية التي استقرت في تكليف أربع حوزات بولاية
بها ، إضافة إلى ما كان ، وهذا فضلاً عن مساهمته في الحياة الفكرية والحجرات

[١] ابن عرفة التنويسي ، الفقيه الحنفي بن عرفة ، ولد في سنة ٧١٦ هـ في بلدة العرب ، وتوفي في سنة ٨٠٣ هـ في بلدة العرب ، وهو من مشايخ الفقه الحنفي المجري .

ومنها الحسية وامامنا أحمد بن سعيد ، الذي اتخذ المختصر ، من مصادره الأولى ،
ومن معاصري ابن عرفة وحيد عصره ، شيخ المؤرخين عبد الرحمن بن خلدون
الحضرمي صاحب ، كتاب المعبر ، وقبر ابن عرفة ، في الجلاء بتونس مشهور
ومقصود ١١١

وكانت مصادر كتاب التيسير كتاب ، المعيار المغرب ، والجامع المغرب في
قناوى اهل افريقية والاندلس والمغرب ، . وموضوعه واضح من العنوان :
النازل القديمة والمعاصرة ، بما جرى ببلاد المغرب والاندلس . اعتمد مؤلفه ، في
جمع قناوى الاندلس ، والمغرب الأقصى ، على المكتبة الزرية ، التي كان يملكها
عليه قاضي فاس الجديدة ، محمد بن الفريسي التفلي ، وفي جمع نوازل افريقية
والمغرب الأوسط ، على نوازل العزالي ، ونوازل المازوني .

ومؤلف المعيار هو ابو العباس أحمد بن يحيى بن محمد ... التونسي التفلي
٨٣٤ - ٩١٤ هـ (١٤٣٠ - ١٥٠٨ م) نتاج طيب لبيئة ثقافية مزدهرة في
تونس الزيرية ، استفاد من علماء ينتمون لأسرة المقياني ، وهم عائلة علم وأدب ،
تلقب اقرباها ، في وظائف القضاء في تونس ، وسلا وبجاية . وحده الأسرة
وهو سيد المقياني هو الذي ربط باسمه قناوى المرحوم الشهيرة التي ولدت لثمة
للسلا . ومن أبنائه وأحفاده : قاسم وأحمد ، ومحمد ، وهو صاحب
البحث ، وهؤلاء ، شغلوا منصب قضاء الجماعة في تونس ، في فترات مختلفة .
يضاف إليهم ، ابن مرزوق الكفيف ، وأبو عبد الله الجلاب . بحث إيهاسم
التونسي لتونس الى فاس إلا بعد أن اكتملت ثقافته ، ونجح فكره . وفي
نوطه الجديد ، شغل نفسه بالتدريس والدراسة والافتاء ، والتفكير في حياة
من حائل الطلبة ، أصبحوا في المدرسة متجربة في النوازل والقناوى ، منهم
عبد القادر التونسي ، ومحمد بن عيسى القليل ، وابن مرزوق الطبري ، وأبو

أبو القاسم ، المعروف بـ ١١١١ - ١١١١ هـ ، وهو من علماء تونس ، صاحب كتاب
المعيار ، وهو من علماء تونس ، وهو من علماء تونس ، وهو من علماء تونس .

زكريا ، السوسي ، أما مؤلفاته عدا كتاب المعيار ، الذي أشير إليه في آخر
كتصدر أساسي من مصادر كتاب ، التيسير ، فأهمها : شرح وثائق المحاكم
والعائق في الوثائق ، والقواعد في الفقه ، وكتاب الولايات . وهو مسج آخر
المعيار ، يعتبران من أهم ما أتيحه الرجل ^{١١} .

١١ : ابن القيم : معجم المؤلفين ، ج ١ ، ص ١١٠ . ابن القيم : معجم المؤلفين ، ج ١ ، ص ١١٠ .
١٢ : ابن القيم : معجم المؤلفين ، ج ١ ، ص ١١٠ .

مراجعتها ممن يتولى أمور الأسواق وكان على نفسه وعلى المسلمين ذا إشفاق والمحافظة على
 الحقوق وصف^(١١) لازب وبجانبه العقوق أمر واجب فيجب^(١٢) المتولي المتابع ،
 ويأمر بالسراء^(١٣) ويرفع المضار ، ويذكر^(١٤) عن الفساد ، ومن استعمل في خطأ
 من الخطط ، فالمعرفة بأحكامها في حقه تشترط ، إذ لا يحل لأحد أن يقدم على
 أمر حتى يعلم حكم الله فيه^(١٥) وإلا فهو ضال^(١٦) مضل ذو تقوية .

والحامل لي على تطهير هذه الأوراق ، وجمع نقول الأئمة فيها بعد الافتراق ،
 إلحاح^(١٧) بعض من ابتلي بخطة الحية^(١٨) ، ورغبته^(١٩) في تليق^(٢٠) ذلك
 أعظم رغبة ، فليت^(٢١) نداه ، وأجبت دعاه ،^(٢٢) رجاء أن يضرب لإيهم
 بين المستقيدين ، وأن أعد بفضل الله ورحمته من فريق المقيد^(٢٣) . أجاب الله
 دعاه ، وحقق رجاءه ، الله سميع قريب كريم مجيب .

(١) ر . و . وصحاح .

(٢) ر . فليجب .

(٣) ر . بالشراء .

(٤) ر . يذكر .

(٥) ر . ما سلك المؤلف ، ليس حديثاً ، وإنما هو من قواعد الفقه الكلية .

(٦) ر . و . ضال .

(٧) ر . و . اسأل . وفي ر . و . يعرفها .

(٨) ر . أياض من التنايل ، هذا ، ر . و . السطري ، والفتاوى ، من الاستعانة والطلب
 بعض المحتجج بسوء عليهم .

(٩) ر . و . عذابه .

(١٠) ر . و . ما سلك المؤلف ، ليس حديثاً ، وإنما هو من قواعد الفقه الكلية .

(١١) ر . و . عذابه .

(١٢) ر . و . ما سلك المؤلف ، ليس حديثاً ، وإنما هو من قواعد الفقه الكلية .

(١٣) ر . و . عذابه .

وقسته إلى مقدمة وخمسة (عشرة أبواب) ^(١) وخاتمة، ليسهل الفحص ^(٢)
على مريد ذلك من مسائل الكتاب، ويقرب العنود على أي جزئية راجعها ^(٣)
في هذا الخطاب والتمت النقل ^(٤) من اختصار ابن هرون، وابن عرفة، والمعيان ^(٥)
لما فيه ^(٦) من إيضاح المسائل التي يشهد بها ذو معرفة.

المقدمة

أما المقدمة فهي تعريف ^(٧) ما رمت جمعه

الابواب

وأما الابواب فهي :

الأول في فضل ^(٨) من قام بهذه الحسنة الشريفة التي هي الحبة وشروط
الحب.

والثاني في حكمه ^(٩).

والثالث في الأشياء التي تسمر، والتي لا تسمر.

والرابع فيمن يسمر عليه، ومن لا يسمر عليه.

والخامس في المعيار الشرعي، والعادي، وما يباع وزناً، أو كيلاً، أو
هما ^(١٠) وفي كيفيةها.

(١) كذا في الأصل، والتصحيح هو : ١٠ : ١ ثم جزئية التبع في الخامس.

(٢) ر. الخط.

(٣) ر. ومثلها.

(٤) ر. بالنقل، نقل.

(٥) عدم التبريد، بالوفاق، وكثيرهم، في المقدمة.

(٦) الأمر، بها، في خلاف ما جاء في جميع نسخ المخطوطات.

(٧) المصنف هو : ١٠ : ١.

(٨) ر. النقل، نقل.

(٩) التبع، هو : في التبع، الذي ليس هو التبع عليه، لا هو التبع المذكور.

(١٠) ر. ر. ١٠ : ١.

والسادس في رد سعر الواحد ، والاثني عشر ، لسر ^(١) الجماعة .
 والسابع ، في الأشياء التي يمنع ^(٢) بيعها ، أو يكره ، في الأسواق وفي منع
 ذوي العاهات ، والفروع ، من بيع المائعات ^(٣) وغيرها .
 والثامن ، في وجوب رفع ضرر عام من ^(٤) الأرفقة ، والرحاب ^(٥) ،
 وغيرها ^(٦) .
 والتاسع ، في حكم ^(٧) اختلاط السفين في أحكامهم ^(٨) مع أهل القعة ،
 والنسب بهم .
 والعاشر في بيان الغش ، وما يعاقب به من ظهر عليه أو اتهم به ^(٩) .
 وأما الحالة ففي جمع مسائل لها تعلق بالمعنى الذي هو ^(١٠) أساس هذا
 التأليف ، وعليه المنى ^(١١) وحقيقته .
 والتيسر في أحكام التيسير ، ^(١٢) والله سبحانه وتعالى (تعالى) ^(١٣) الميراث
 للصواب ، واللهم ، إلى الحق الذي ليس فيه ارتباب . فاقول .

(١) رد : يسر

(٢) رد : منع

(٣) رد : سقط مع نوى

(٤) رد : القافة

(٥) التصحيح : رد : في الأصل : و رد : في الآخرة

(٦) سقط الرحاب

(٧) رد : غيرها . وما في الأصل من التصحيح

(٨) رد : مع

(٩) رد : اتهم . رد : الأصول

(١٠) رد : اتهم . رد : في

(١١) رد : سقط

(١٢) رد : ليس هذا التأليف عليه والميراث

(١٣) هذا التيسير في حرم البيع

(١٤) رد : سقط ليس . رد : في الأصل : جائد بغيره لا

المقدمة

في التعريف ، بالتفسير ، وكلام الأئمة فيه لغة ، واصطلاحاً ، على اختلاف التفسير .

التفسير لغة ، هو القدر الذي يقوم عليه الثمن ، وسعروا سعيراً ، انظروا على سمر ، قاله في القاموس ، ^(١) واصطلاحاً ، قال ابن عرفة حد التفسير ، تحديد حاكم السوق لبائع الخاكول فيه قدرأ للبيع المعلوم ^(٢) ، بغير م معلوم ^(٣) .

هذا هو التفسير لغة ، وهو القدر الذي يقوم عليه الثمن ، وسعروا سعيراً ، انظروا على سمر ، قاله في القاموس ، ^(١) واصطلاحاً ، قال ابن عرفة حد التفسير ، تحديد حاكم السوق لبائع الخاكول فيه قدرأ للبيع المعلوم ^(٢) ، بغير م معلوم ^(٣) .

الباب الاول

في فضل الحسبة ، وشروط الختب

اعلم ان الحسبة من اعظم ^(١) الخطط الدينية ، وهي بين خطه القضاء وخط الشرطة ، جامعة بين نظر شرعي ديني وزجر سياسي سلطاني ، فلمعوم مصطنعاً وعظيم منفعتها ، تولى أمرها الخلفاء الراشدون ، والأمراء المهتدون لم يتركوا أمرها إلى غيرهم مع ما كانوا فيه من شغل الجهاد ، وتجهيز الجيوش المتعاقبة والحلاد ^(٢) .

شروط الختب

ومن شروط الختب ، ان يكون ذكراً ، إله الداعي إلى الخلو ^(٣) الله كورية ^(٤) اسباب لا تخصي ، وامور لا تستلعي ^(٥) . ولا يرد ما ذكره ابن هرون ان عمر رضي الله عنه ولي الحسبة على ^(٦) سوق من اسواق ^(٧) المدينة لامرأة ^(٨) تسمى الشفاء ^(٩) ، بنت عبد الله . وهي ام سليمان ابن ابي

(١) ر - الخط

(٢) ك - يكررا .

(٣) الصحيح من ك - في الأصل والكلمة والاعتناء .

(٤) الشروط ، ر - الشروط

(٥) الله كورية ، ر - للذكورة

(٦) ر - باسقاط ، لا تستلعي

(٧) ر - إلى

(٨) ك - الاميرة ، ر - القديسة

(٩) ك - امرأة ، ر - امرأة ، ر - امرأة ، ر - امرأة

(١٠) في الأصل ر - ك - أم القديسة ، والصحيح من ر - أم القديسة ، ر - أم القديسة

ر - أم القديسة ، ر - أم القديسة ، ر - أم القديسة

(١١) ك - القديسة ، ر - القديسة ، ر - القديسة

القديسة ، ر - القديسة ، ر - القديسة

خيسة ^(١) الانصارية ، لأن الحكم على الغالب ، والشاذ ^(٢) لاحق له ، والقضية من الدور ^(٣) بكان ، أو لعله في امر ^(٤) الخاص يتعلق بأمور السوء ومن شروطه أيضاً ^(٥) أن يكون مسلماً ، إذ لا ولاية للكافر على مسلم ولا أمانة ^(٦) ، وإن يكون بالغا ، إذ الأمور مع الصبي لا تكون تخضع لحال ^(٧) برام ، لا متراجحة ^(٨) في الغالب ، بلك التثبت ، وكثرة الأوهام ، وإن يكون عدلاً ^(٩) إذ هي أصل في الخطط ، والولايات ، والأمور المبينة ^(١٠) للجنايات ، ومن شروط ^(١١) الكمال ، أن يكون لا يخاف في الله لومة لائم - ذا مهابة ، ووقار ، ومهنة ^(١٢) عالية عن دنى الأقدار ^(١٣) ، وفطاطة يشوبها رفق وروي عن علي رضي الله عنه ، أنه أدب رجلاً فقال له ^(١٤) : قتلني يا أمير المؤمنين ، فقال الحق قتلك ^(١٥) فقال له أرحمني فقال : الذي أوجب عليك الحد أرحم بك مني .

(١) كائنية

(٢) ر . د . التامر

(٣) ر . الدور ، ومعتاداً في كل دور

(٤) ر . بكت

(٥) ر . بلفظ أيضاً

(٦) ر . د . أمانة ، ولذلك لا يجوز شهادة الكافر على المسلم إلا في قتل ، لأن في

الولاية والتولية تشريعاً

(٧) ر . على الغالب

(٨) ر . لا متراجحة

(٩) العدل عند الفقهاء من يوجب الكفار دماً ، والمسلم غنياً ، ويقتل الجاهل غنياً

أو العروسة

(١٠) ر . القضية

(١١) ر . د . في الشروط

(١٢) ر . لاهية

(١٣) ر . القدر

(١٤) ر . القتل مع العسر

(١٥) ر . عطفة من العسر

ومن حقه ألا يؤدب أحد حتى يتقدم له فيما أمر به ، أو نهى عنه ويثابره
يؤدب أحداً ^(١١) إلا بعد التحقيق ، قال تعالى (وما كنا معذبين حتى نعت
رسولا) ^(١٢) .

وقد أدب عمر رضي الله عنه رجلاً رآه يصلي بين النساء فقال له ، والله لو
كنت أحست ، فقد ^(١٣) ظلمتني وإن كنت أسأت فما ^(١٤) أظلمتني ، فقال له عمر لما
سمعت ^(١٥) ينهي أن يطوف الرجال مع النساء فقال له ^(١٦) والله ، ما سمعت ، ثم
ألقى له الدرة ، فقال له ، اقنص ، فقال لا اقتنص اليوم ، فقال فاعف فقال
لا ، وانصرف ^(١٧) ثم لقيه غداً فقال له ^(١٨) : أما لك أن تقتنص ، أو تعفو ، فقال
قد عفوت .

وعلى المحتسب أن يحسب في كل ما يراه مصلحة للمسلمين وإن ^(١٩) ينظر في
جميع الأمور الخلية ، والحقيقة ، وقد كان بعض أصحاب الشافعي لما قدم لها
من بغداد ، أقام قاضياً وجده يقضي في المسجد فقال له ألم تسمع قوله تعالى (في
بيوت أذن الله أن ترفع) ^(٢٠) . ولكن هذا يخالف ^(٢١) ما روي من استحباب

(١) الاضطرار من (١) .

(٢) سورة الاسراء (١٠٤) .

(٣) ر. الله

(٤) ر. يا

(٥) ك. ط

(٦) ك. باسقاط

(٧) ر. قال

(٨) ر. فانصرف

(٩) ر. : ر. باسقاط

(١٠) الاضطرار من (١) .

(١١) سورة الاسراء (١٠٤) .

(١٢) ر. تعذب : وهذا أحد المروي عن الله تعالى في سورة الاسراء (١٠٤) .

مالك الجلوس للقاضي ، في المسجد ، ليتوصل اليه القوي ، والضعيف ، والصغير ، والكبير ، وقد كان يحسب أمر المؤذنين ان يعصوا على اعينهم ، وقت صعودهم للتأذين ^(١) على السطوح والمنائر ^(٢) وليكن لنا في فظاظه ، ضعيفا في قوة ، يربح ويخسر ، ويشوعس ^(٣) ويسجن ويضرب ، ويعاقب ^(٤) سرا وجهرا ، ويطوف بعد التثبيت ، كما قال تعالى فتثبتوا ^(٥) او فتنبوا ان تصيبوا قوما بجهالة ، فتصيحوا على ما فعلتم نادمين ^(٦) الآية ، ويتخذ من ثقات اهل السوق ، من يعرف ثقته وامانته وتصبحته للمسلمين ^(٧) يبحث له عن احوال الباعة ^(٨) ويتفقد الموازين ، والامداد بنقه مرة بعد مرة ، في الاوقات المهددة وغير المهددة ^(٩) فما ظهر من المناكر غيره ^(١٠) ، بحيث لا يتجسس على احد ممن ابتلي بشيء من هذه القاذورات الخاصة به إلا الجماهير وقد قال صلى الله عليه وسلم (من ابتلي منكم شي ، من هذه القاذورات فليستر ستر الله عليه ، فان من

(١) رآه قاتلهم

(٢) القدر في جميع النسخ والمصحح ما في القدر

(٣) يشوع وهو واضح الخطأ

(٤) إقطاع الطريق الواحد من هذه مصالفا إليها ، القتل ، والتجريس ، والقتل ، والتعريض

(٥) القبر يسمى عزرا ، وهو طريق غير ممدودة ، يجب في كل مصالفا ليرقبها ، جد أو كفاية

(٦) جلت الخط في الآية ، وهي ليست من القرآن

(٧) سورة الحجر الله رقم ٥

(٨) المصلحة من الآية ، يدور الألف هنا (ك) إقناع عرفاء في الأمور خبيرين في الأسماء

التي لا يراها عليهم

(٩) عادت التجارة مضطربة هكذا ، (رواية من ثقات أهل السوق ، ومن يعرفون ثقتهم

التي يبحثون عن أحوال الناس ، وتصبحهم المصلحة ، ومن يعرفون أحوال الناس ، يبحثون عن أحوال الباعة

(١٠) لا يظن غير اليهود

(١١) لا يظن غير اليهود

(١٢) لا يظن غير اليهود

أبدي لنا صفحته اقنا عليه الحد) كما قال تعالى (ولا تجسوا)^(١١) ، ولا ينبغي له أن يتصور دار قوم إذا اتهمهم بمعصية ، ما لم ترتفع فيها أصوات الملام والمناكر ، وضجيج السكاري ، فله الهجوم عليهم حينئذ^(١٢) وتغير الشكر^(١٣) واجب إذ ذاك . واجرة أعوان المحتب كأجرة أعوان القاضي قال ابن عاصم^(١٤) :

واجرة العون على طالب^(١٥) حق^(١٦) ومن جواه إن الذ^(١٧) تستحق^(١٨)

تكميل

وسئل ابن مرزوق عن له معرفة بأحوال أهل السوق والمعرفة في تسعير الفواكه وغيرها عدا الزرع ، ويعرف من ذلك الجيد والردى . هل يجوز له اخذ الاجرة على الباعة أو لا يجوز ذلك فأجاب ان كان في نصبه ناظراً عليهم منفعة للمسلمين ، لقطعته مادة^(١٩) فساد الباعة ، من غش في المبيعات ، وسرقة في المكيلات ، والمزروعات وما أشبه ذلك من الاضرار التي يفعلها الباعة ، نصب وحل له الارتفاق على ذلك . وسئل عن أجرة عون القاضي ، الذي يأتي بالتخلف عن دعوة قاضي وطنهم والسجان هل على الطالب أو على المطلوب ؟

(١) سورة الحجر آية رقم ٩٧

(٢) الزينة آية في آية

(٣) المناكر

(٤) هو أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم قاضي الجماعة بقرطبة وأحد مشايخه .

ديوانه في كل سنة ١١٩ هـ . له من المؤلفات كتاب النجاة في الأحكام ، الذي يعرف بالكتاب

أو أراجيز أخرى في الفقه والأصول والفرائد ، المعاني ، دليل القديح ٥٩٤ هـ .

(٥) صاحب من دعا الواقع أو في الدلف في القضاة : الطر فصل (١) رقم القدر . عليه

دعا يلحق به .

(٦) لا الطر

(٧) كالمسحوق . واليهذا كما جاء في النجاة .

واجرة العون على صاحب حق . ومن جواه إن الذ^(١٧) تستحق^(١٨)

(٨) راجع إلى ما ذكره في النجاة .

وهل هي محدودة ؟ وهل يجوز للقاضي أن يسجن في سجن ولاية الأمر ، أو لا يجوز له ذلك ؟ فأجاب إن كان المطلوب يلد^(١١) ويتقيب عن مجلس الحكم تعنتا وطال به فالأجرة عليه ، وإلا فعل الطالب ، والمحبوس كذلك ، إن عرف أنه مظلوم ، ظالم بالمطل ، فالأجرة عليه ، وإلا فالأجرة على الذي طلبه . وأما سجن الأديب فعلى المحبوس ، ولا أعلم لذلك قدراً محدوداً ، لكن ينظر القاضي فيما يشبه أن يكون أجرة ، على ذلك العمل الذي فعله المتصرف بين يديه ، وقدر المؤونة من ذلك وكذا في سجن السجان ، ولا يترك الخدم يتقمعون^(١٢) من الناس^(١٣) .

(١١) باختصار : أما السؤال ، فهو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق المحبي القسبي المعروف بالطيب ، من كبار علماء المغرب الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع للهجرة . من كتبه المختص بالشرع في الفقه ، والأصول والآداب والحديث من أهمها : «مناجيع التورقية» ، «تدريج بحر الفوائد» ، «سيف المصابي القسبي» ، «أمره المصاني الشهيرة في العلم والفقه» ، «الفتاوى» ، «عن الشريف القسبي» ، «أين عرفنا» ، «الخصار» ، «في مصر أحد عشر شهيداً» ، «أول ابن مرزوق سنة ١٠٤٩ هـ» ، «تفستان» ، «عند بلبل الكاردي» ، «في نوازل رطل شريفي في جيل» .

الكتاب : ٢٠٩ - ٢١٤ ، قبل الانتهاء ٢٩٤

نسخ الطبع : ٢٠٩ - ٢١٤ ، في تونس القرن ١٢

(١٢) القسبي في جميع نسخ : «ويعمل بالفتوى»

(١٣) «فقد استكمل الطويل» ، الذي تضمن رأي ابن مرزوق في مسألة «سجن المتعلم» ، «أمر الأديب» ، «أمران القضاء والسجالات» ، «مقدارها الشرعي» ، «في مصر» ، «الأصل» ، «وغيره» ، «الفتاوى» ، «أشياء في الفتوى» .

الباب الثاني

في حكم التسمير

في إباحة التسمير ، وما ورد في ذلك عن النبي ﷺ وعن السلف الصالحين وعن ^(١) ابن هرون ، سئل النبي ﷺ ^(٢) ، عن التسمير فقال : ان كان من القابض الباسط والمفلي ^(٣) فهو المرخص وإني لأرجو أن ألقى ^(٤) الله بوليس أحد منكم عندي مظنة () ، ولهذا روى ابن القاسم عن مالك : أنه لا يحمل ^(٥) أهل السوق سمراً ^(٦) يبيعون عليه ، وروى أشهب عنه ، في العتية ، يسم على الجزارين ، بقصر ما يروى من شرائهم ^(٧) يقول لهم اشترُوا على هذا ولا فاعرجوا ^(٨) من السوق . ابن عرفة ، وأهل السوق في تركهم ليسهم ^(٩) واختيارهم ومنعهم ، سماع عيسى ، ابن القاسم مع سماعه ونقله عن ابن حبيب

(١) في نسخة

(٢) في نسخة

(٣) في نسخة

(٤) في نسخة

(٥) في نسخة

(٦) في نسخة

(٧) في نسخة

(٨) في نسخة

(٩) في نسخة

(١٠) في نسخة

عن سماع^(١) القريين^(٢) . وعليه يجب على صاحب السوق^(٣) الموكل بصلحت ،
 ان يجعل لهم من الربح ما يشاء^(٤) وينضمهم من الزيادة عليه^(٥) وينفقد^(٦) في ذلك
 ربحهم إذا كيفما تقلب السعر زيادة أو نقصاناً^(٧) ، ومن عصاه يعاقبه^(٨) بعد
 هذا الباب فليراجع ، واجمعوا على انه ، لا يقول لهم ، لا تبيعوا إلا بكذا ، وكذا
 ربحتم أو خسرتم ، من غير أن ينظر إلى ما يشترون به^(٩) ، وعلى أنه لا يقول
 لهم ، لا تبيعوا إلا بمثل الثمن الذي اشتريتم به ، وإن ضرب لهم الربح على ما
 يشترون ، معهم أن يقولوا السعر^(١٠) ، وأن لم يريدوا إذ يتساهلون فيه ، وإن علم
 ذلك منهم ، ضرب لهم الربح على ما يعلم من مبلغ السعر ، وقال (يقول)^(١١)
 لا تبيعوا إلا بكذا ، وكذا ، ولا تشتروا إلا عليه . قال ابن حبيب : لا يكون
 التسعير عند من أجازوا إلا على (رضى)^(١٢) ومن أكره الناس عليه فقد أخطأ .
 ونص كلامه : صفة ما يليق للامام أن يفعله من التسعير ، أن يجمع وجوه ذلك
 التي ، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم^(١٣) ، ويسألهم كيف يشترون ؟
 وكيف يبيعون ؟ وينار لهم^(١٤) إلى ما فيه لهم^(١٥) وللدامة مصلحة وحدا .

(١) مع سماع

(٢) ما يظرف : وابن الماحشون

(٣) ويطلق السوق

(٤) ما يشاء : وعلى الأصوب ، يشاء .

(٥) وينضم : يتقدم في ذلك

(٦) وينفق : أو نقصان

(٧) ومن : الزيادة في

(٨) ويضاق به

(٩) في البيع

(١٠) قال في جميع النسخ ، وحاشا له أن يتساهل في

(١١) الصحيح : في ، وفي الأصل : في

(١٢) رضى

(١٣) كيف يشترون : ويشترون

(١٤) ينار لهم

ولا يحبرون على التفسير ، وعلى هذا أجاز من أجاز أه كلامه (١١)
وسئل يحيى بن عمر ، عن التفسير ، فأجاب بنحو هذا الكلام وأطال التفسير
في ذلك فراجع ، في المعيار في كتاب البيوع إن شئت وعن كلامه (يحيى بن
عمر) قال مالك : لا خير في التفسير على (١٢) الثامن وعن حط من سعر الثامن أقم
وعن ابن وهب ، سئل مالك عن صاحب (١٣) السوق ، يريد أن يسعر ، فيقول
أما بعتم بكذا وإلا خرجتم من السوق فقال : لا (١٤) خير فيها ، ونقل ابن رشد
وجوب (١٥) التفسير . وقصة عمر (١٦) مع حاطب الآتية ، تشهد لمن أجاز التفسير
والله أعلم . ونأمل كلام ابن عرفة الآتي في الباب الذي بعد هذا ، فجدد نصا
صريحا في الجواز .

(١١) : (مقتضى أه كلامه)

(١٢) : في المعيار

(١٣) : السوق

(١٤) : لا خير فيها

(١٥) : وجوب

(١٦) : مقتضى أه كلامه

الباب الثالث

في الأشياء التي تسعر ، والتي لا تسعر

قال ابن هارون: يسعر الحاكم على الجزارين بقدر ما يرى من شرائهم يقول لهم اشترُوا على هذا وإلا فاخرجوا من السوق . وقد مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على حاطب بن أبي بلتعة يبيع زبيبا في السوق ، فقال له : أما أن تريد في السمر وإلا^(١) فاخرج من سوقنا قال ابن حبيب ، يختص بالمكيل والموزون خاصة ، طعاما كان أو غيره . ففوله : أو غيره^(٢) لا يتناوله حد التسعير المتقدم لابن عرفة فتأمل . فأهل الحرف كالخزاز ، والحداد^(٣) على هذا لا يسعر لهم تفاوت صنعتهم^(٤) جودة ورداءة (أ٣) وسيأتي في الباب الرابع الكلام عليه . قال ابن عرفة : إذا كان الإمام عدلا ورأى التسعير مصلحة ، يجمع وجوه أهل (سوق)^(٥) ذلك الشيء ، ويسألهم كيف يبيعون ؟ ؟ وكيف يشترون ؟ وليس ما أحازه^(٦) في القمح والشعير وشبهه^(٧) من ذلك ، لأن الخبال يبيد ولا يترك التجار^(٨) يبيعونه على أيديهم ، إنما ذلك في مثل الزيت

(١) الأصل وإنما ، وتصحح من كذا

(٢) لا توجد هذه التريادة في ر

(٣) التمثيل غير وارد في ك

(٤) في صنعتهم وما في المتن وارد في ك وهو السب

(٥) التريادة من ك ، وجوه ذلك الشيء

(٦) لا أحذف

(٧) في القمح وشبهه

(٨) لا أحذف

والسمن والعسل واللحم والبقل والفاكهة وشبه ذلك ، ما عدا الخبز والقطر
 وشبهه . قبل ليحيى بن عمر ضع لنا القيمة التي تقام على الجزارين وغيرهم من
 ارباب الحوانيت الذين يبيعون السمن والعسل والزيت والشحم ، فانهم ان تركوا
 بغير قيمة اهلكوا العامة ، لحقة ^(١) السلطان وضعفه وان جعلت لهم قيمة ، قبل
 ترى ذلك جائزاً ؟ فان كان جائزاً فاذن ^(٢) يجب على السلطان ان يفعل فيما
 نقص من ^(٣) القيمة ، وقدر من عندك بحجة ظاهرة ، وامر يمين ، وتبرير
 ما كتبنا به اليك ، فأجاب وقال : قال مالك : لا خير في التسعير ، ومن حط
 عن ^(٤) سعر الناس اقيم . وقال ايضاً : ان قال صاحب السوق بع على ثلث رطل
 من الضأن ، ونصف رطل من الابل قال : فما أرى به بأساً وان ^(٥) سعر عليهم
 شيئاً يكون فيه ربح قدر ^(٦) لهم من غير اشتطاط .

(١) = الخ

(٢) = ر ١٩٠

(٣) = ر ١٩٠

(٤) = ر ١٩٠

(٥) = ر ١٩٠

(٦) = ر ١٩٠

(٧) = ر ١٩٠

الباب الرابع

فيمن يسعر عليه ، وفيمن لا يسعر عليه

(قال) ابن عرفة ، الجالب لا يسعر عليه . (قال) ابن رشد اتفاقاً قال : إن حط عن قدر السوق أمر بمساواته أو قيامه النظر تمامه ^(١) في الباب السادس ، ولا يسعر على المشتكر ، حيث يؤمر بإخراج طعامه إلى السوق ^(٢) ويبيع مما فضل عن قوت عياله كيف شاء ولا يسعر ^(٣) عليه ، فإن سألوا الناس ما يحتمل أن يكون ثماً قال : هو ما لهم يملكون فيه ما أحبوه ^(٤) ، ولا يحرمون على بيعه يسعر بوقت لهم ، فهم أحق بأموالهم ، ولا أرى أن يسعر عليهم ، وما أراهم إنما رغبوا وأعطوا ما يشتهون ، وأما التسعير فظلم لا يعمل به من أراد العدل . قال يحيى بن عمر قوت عيالههم يعني قوت سنة ، كانوا تجاراً أو حراثوا لأنفسهم ، يترك لهم قوت سنة ، ويؤمرون ببيع ما بقي قال يحيى بن عمر وأرى على صاحب السوق أن يأمر البسويين ^(٥) إذا أتوا بالطعام يبيعونه ، فلا يتركوه في السوق والمشتري ^(٦) فلا يبعوه لا في السوق ، ولا في المسابيق ^(٧) وأن يخرجوه إلى

(١) قوله من له

(٢) بفتح السين

(٣) يسعر

(٤) أحبوه

(٥) البسويين

(٦) المشتري في البيع عليهم ، والمساوات فأن في ذلك لغة بوجهة راسي ، وأما بيع
في المسابيق وحسن ، والبيع في المسابيق ، انظم بوجهة الهالقة غير (٧) ^(٨)
أن قوله بفتح في

أسواق المسلمين حيث يدرّكه الضعيف والمعجوز الكبيرة (١) . قيل ليحيى بن
قال البدوي أنه تدخل (٢) على مضرة فيمن يشتري مني نصف دينار أو ثلث
دينار ، (٣) فربما طالت إقامتي ولا أرجع إلى بلدي ، (٤) وإنما معي (٥) زاد يوم أو
يومين . قال يحيى : يقال له حظ من السعر نصف الثمن أو ربعه ، فينظّم طعامك
سريعاً ، وترجع إلى بلدك (٦) . وأما ما ذكرت من المقام (٧) والمضرة ، قالت
تريد أن تبسّ نافعاً وتريد أن ترجع سريعاً إلى بلدك فلا يمكنك هذا ، (٨) لأن
ضرر على المسلمين ، قيل ليحيى بن عمر : فإن جالس من لا يعرف بيعه أراد
ليأكله (٩) . فقال إذا صح هذا خلي بينه وبين طعامه ليحمله إلى داره ، قيل له
فإن أراد الرجل أن يبيع طعاماً عليه من منزله (١٠) إلى بيته . فاحتاج إلى ث
معرض منه قليلاً في يده في السوق فاشترى منه الحناطون على الصفة ،
ليكتالوه (١١) في داره وينقلوه إلى حوائثهم فقال أرى أن لا يمكن البائع (١٢) أن
يبسّ في داره وأرى أن ينقله إلى سوق المسلمين . قيل له : فإن كان أهل القصر (١٣)

(١) في الأصل قنجر

(٢) في الأصل يدخل ، روى

(٣) ر سقطت ثلث دينار

(٤) لا سري

(٥) ر سقطت هذه السيارة المحصورة بين الطرفين

(٦) ر الأكلية

(٧) ج أ يمكن من هذا

(٨) أ أراد

(٩) ر أياكله

(١٠) أراد يقول الضيف وقد انطلق عن القرية أيضاً مثل منزله وزاد : رسول قيم جيد

بشوش الآن .

(١١) ر ليكتالوا بيته

(١٢) لا يمكن السيارة : أي كان لا يمكن البائع

(١٣) القصر : أي من قصر بني أمية في القرون القليلة من قبل بني العباس . القصر : القصر

بني العباس

حيلة^(١١) توثقا^(١٢) بأنمان الناس وان يكون أمينا وثقة^(١٣) عارفا بعنت خبا
 بالجيد والرودي ومن حرفته يحفظ لجماعته ما يجب أن يحفظ من أمورهم^(١٤) ويحرم
 أمورهم^(١٥) على ما يجب أن تجري ، ولا يخرجون عن^(١٦) العادة ، فياجرون
 العادة في صنعتهم والمحتسب تمزيق ثوب إن خرج عن عادته ، وتحرين الخط
 وحرقة إن خرج عن عادته ، وكذلك سائر الأشياء ، وذلك بعد وقول
 العارفين عليه (والله الموفق) ١٨١ .

(١) أمينا وائينا

(٢) ر موثقا

(٣) عارفا في جميع النسخ وائينا

(٤) أمورا من أمورهم

(٥) أمورا من أمورهم

(٦) ر عارفا

(٧) ر عارفا

(٨) عارفا من أمورهم

الباب الخامس

في المعيار الشرعي^(١) (والمعادي)^(٢) وما يباع ورنأ أو كيلا أو بهما معا

وفي كيفيتها

قال صاحب المختصر^(٣) ، واعتبرت المائلة بمعيار الشرع وإلا فبالعادة ، والمعيار الشرعي^(٤) للذهب والفضة وسائر النقود الميزان والقمح والشعير وسائر^(٥) ما تؤدى منه زكاة^(٦) الفطر ، الكيل وغير ما ذكر تتبع فيه العادة العامة في كل بلد ، كالوزن في اللحم والخبز ، والخاصة^(٧) كالجوز والرماد والأرز والسن والعسل^(٨) فإنه يختلف باختلاف البلدان ، فيعمل^(٩) في كل بلد بمعادته

(١) ريشتر

(٢) فريضة في كـ

(٣) قواعد خليل بن إسحاق الجليلي القليبي المصري على منصف ملكه ت ٩١٩ هـ : قرا

في البيع أن قد عده القولي ، وقرا عليه جماعة منهم ابن فرحون وإمامنا أيسره مختصره في

فرد الله الملك : وقوله أله في المتن ابن فرحون = الديباج ص ١١٢ - ١١٣

(٤) المعيار الشرعي

(٥) جميع

(٦) ريشتر

(٧) خطم القليبي ت

(٨) في الكيل فطر

(٩) ريشتر

ان اتحدث ^{١٤} وإلا فأغلبها إن اعتيدت ^{١٥} وحيها معاً ان استوردت ^{١٦} قتل
عرفه: يقال لهم اشترىوا على ثلث رجل الخ فراجعته في الباب الذي قيل
وسئل مالك (أ) عما ^{١٧} يجب على الكيال في الكيل ، وهل يطفئ ^{١٨}
يطفئ ، لأن الله تعالى يقول (ويل للعطفين) ^{١٩} ولا خير في التطفيف ، ولما
جيب عليه حتى يجسده فإذا جسد أمسك . قيل لمالك : من اشترى دنانير
اللحم أو الزعفران أو غير ذلك ، أياخذ ذلك بميل الميزان أم لا ^{٢٠} فقال له
ذلك ان يكون لسان الميزان معتدلاً . قيل ^{٢١} : وإن سأله انه يبيعه قال لا
ذلك له ، قال مالك : وأرى السلطان ^{٢٢} ان يضرب الناس على الوفاء والوفاء
عندي إذا ملأ رأس الكيال ، وأما البرم والزلزلة فلا أراها من الوفاء . وأنت
كأنه يكره ذلك ، وقال سمعت ^{٢٣} مالكا وقد سئل عن التطفيف في
البرقيات ^{٢٤} قال له صاحب السوق لهم يستولون في الخواطة ، ويكفون
ناسيها بكيل موه فذلك ، فرأيت ان يسج رأس الوفاء ^{٢٥}

- (١) ر. السنت
(٢) ر. السنت ر. الأصل السنت ر. التصحيح مر ٢
(٣) في سبيع قسح لشربا
(٤) كذا في سبيع قسح ر. ما تقدم من يسير بين عمر ١ في السنت السنت ر. ليس في
مودة ، في السنت ر. رابع
(٥) ر. ما
(٦) ر. السنت سبت الاستقام
(٧) مودة السنت ر. لم لا
(٨) في ر. ر.
(٩) ر. السنت
(١٠) ر. السنت
(١١) في الأصل السنت ر. التصحيح مر ٢
(١٢) ر. السنت ر. السنت ر. السنت ر. السنت ر. السنت
(١٣) ر. السنت ر. السنت ر. السنت ر. السنت ر. السنت

لا يحسن^(١) فيه أحد فقال مالك عليك أن تأمر الناس بالوفاء بمالك وما هنا
 من ظلم فنفسه ظلم^(٢) . وكره مسح الورقة لطيفاً كما جاء^(٣) شديداً . وقال
 اكره التطفيف . وقرأ هذه الآية مراراً (وبل الطافين) . وعن ابن الأختون
 أن رسول الله ﷺ أمر بتصير^(٤) الكيل^(٥) ، وأن يسامع علي^(٦) . وقال أن الحركة
 في رأسه وهي عن الطفاف^(٧) . وحدث أنه بلغه أن كيل فرعون لما كان على
 الطفاف (الصفاق)^(٨) مسحاً بالحديد قال ابن حبيب : وسمعت مطرفاً وابن
 الأختون يقولان : كان مالك يأمر أن يكون كيل الورق على التصير .
 ورسم عن الطفاف^(٩) (الصفاق) ويكره رزم الكيل والحريك قبل له كيف
 يكون ؟ قال يلا الصاع^(١٠) من غير رزم ولا تحريك . وشرح^(١١) (الكيل)^(١٢)
 الطعام بيده على رأس الكيل فذلك الوفاء . وقال ابن حبيب : سمعت ابن
 الأختون يقول : ينبغي للسلطان أن ينفذ الكيل والميزان في كل حيلة ولا
 يجرى الناس على الوفاء . وكذلك كان مالك يقول ويأمر به ولأن السوق بالمدينة
 له كلامه مسح من الميزان زاد^(١٣) ويجب على الخاطفين أن لا يسموا^(١٤) القمح

(١) لا يحسن

(٢) وخطه ظلم

(٣) كما حصرنا

(٤) أمر تصير

(٥) الكيل وفي الأصل الصيار وما في المتن من رزم الصفاق لغة على الكيل والقياس

(٦) ابن الصيار كما جاء في الأثر . والأرجح الطفاف أي الأصبار في الكيل

بالحديد والحصل الصيار بفتح ما يأتي

(٧) الطفاف الصفاق وهو ملا الكيل مسحاً شديداً

(٨) الصاع القرمي أربعة أشتات . وحدثنا في حرف الخاء أن قال طافاً ، وكان قديماً أربعة

أشبار وهو أربع أشتات

(٩) رزم

(١٠) في الأصل

(١١) في الأصل

(١٢) الكيل

والشعير والفلول والمعدس والخص وجميع القطاني حتى يتولدوا . والحسل
الكيل كما فسر . في غير هذا الموضع قال الماقي : يبيع النقيق بالوزن أول من
الكيل ، والحب بالكيل والوزن لكن الكيل أعرف عند الناس وقد
عن ميزان الرمانة إلا إن كان الوزن بها أمينا غير مائع ولا مشوي ليس هو ولا
اعلم .

ويؤمر الوارث بـتطهير الميزان ، ولا يوزن المأكول بما يوزن به غيره ، وأصل
الوارث ما كان ثقبه في قصته وعموده ، وكان الثقب واسع الجهتين غير
الوسط مشوكة ^(١٩) . مثل المسار وأكله ما كان ثقبه في المكان أو كان وسط
الثقب غير مشوكة ^(٢٠) أو كان المسار رقيقاً على (شعاع ٢) ^(٢١) الثقب . وكذلك
إذا اختلفت أوزان الكفات . وأصل المكييل ^(٢٢) وأقرها المصلحة السهم
الشكل . وأما الثلث أو الربيع أو ذو الزوايا كيبا ^(٢٣) كانت ، فليس بصحيح
(٤ ب) والشكيب والوارث ^(٢٤) القوام من الخدج والحبيل فمن الخشب لا ينظفهم
في جميع الأحوال ، ويشبه على خدعهم من لا خبرة له بأحوالهم القبيحة ،
ويشعر من أشرفى منهم ^(٢٥) والقريب ويبيع ما ورثه لعله يطلع على غشهم

(١) التصحيح عن كذا في رواية الأمامين والشيخ

(١٠) في جميع الحالات، يجب على المدين أن يضمن أن المدينين الآخرين لا يتضرروا من جراء الإفلاس.

الباب السادس

في رفع السعر (١١) الواحد والاثني لسعر الجماعة

(قال) ابن هرون : قال الصنع : ولانظام الجماعة لواحد او اثنين ويقام الواحد والاثني لجماعة (١٢) قال ابن حبيب : هذا يختص بالكيل والموزون (١٣) خاصة ، طعاماً . (كان) (١٤) او غيره مع التساوي في الصفة فان اختلفت صفته لم يضمن البيع الجيد ان يبيع مثل سعر القليل . (١٥) قال ابن عرفة : سمع عيسى ابن القاسم من خط السعر او ادخل على الناس فساداً امر ببيع الناس ، او الخروج ، من السوق ، ولو باع (واحد) (١٦) اربعة (١٧) ارطال ، والناس يبيعون ثلاثة فيقوموا لواحد ، ولا اثنين ، ولا خمسة ، وإنما يقام الواحد والاثني اذا خطوا (١٨) عن حل (١٩) سعر الناس ، فادخلوا (٢٠) فساداً . وسمع ابن القاسم ليس لجال الصاع ان يبيع بدون (٢١) سعر الناس . قال سحنون : يريد بما هو في جودة

(١١) في نسخة واحدة في ()

(١٢) بخط جماعة

(١٣) بخط ابن هرون

(١٤) في نسخة من ()

(١٥) في نسخة

(١٦) في نسخة من ()

(١٧) في نسخة

(١٨) في نسخة

(١٩) في نسخة

(٢٠) في نسخة

(٢١) في نسخة

سلته ، وليس عليه ان يبيع الجيد بسعر الردي ، قال ابن رشد ^(١) :
 سعر الناس في المثلون ، لا الثمن ، وذكر بعض الناس تأويله على رد
 هذه ^(٢) وأمثالها ، ان الواحد والاثنين (من اهل السوق) ^(٣) ليس
 يبيعوا بأرخص من (يبيع) ^(٤) اهل السوق ، لأنه ضررهم ومن فساد
 الوهاب بن محمد بن نصر البغدادي ، وهو غلط ظاهر إذ لا يلام احد على
 على البيع ، بل يشكر عليها ، ومثل قول سحنون الأول ، قول ابن حبان
 انما المتع إذا تساوى الطعام او تقارب ^(٥) ، وان اختلف فراءه صاحب الحد
 صاحب الدية ^(٦) الدرهم والدرهمين في المد ^(٧) فلا يمنع او لم يمنع
 والدرهمين في المد ، فبا بين الجيد والردي ، انما هو في الاندلس إذ ليس ^(٨)
 فيها ، من الاختلاف ، مثل ما باقريلية ، ولا يمكن ، حيث لم يمنع ^(٩)
 الشام ، والخصومة ^(١٠) قاله فضل ، وهو صحيح او إذا كان المرخصون ^(١١)
 ونحو ذلك مما هو يسير لم يرد عليهم غيرهم ، (من هو كثير ، وان كانوا ^(١٢)
 رد عليهم غيرهم من هو كثير) ^(١٣) وان كانوا اكثر منهم ، وان كان ^(١٤)
 قليلا فالأقل تبع الأكثر ، إذا كان الأكثر هم المرخصون ^(١٥) ولا ريب

(١) في قوله هذا

(٢) قوله من

(٣) الاصل من

(٤) قال

(٥) قوله

(٦) قوله

(٧) قوله

(٨) قوله

(٩) قوله

(١٠) قوله

(١١) قوله

قيل لمالك قال رجل يأتني بطعامه ^(١١) وليس بالحديد وقد سقوه بأرضهم من
 الآخر الطيب فيقول صاحب السوق لغيره : أما بعتم مثله وأما ^(١٢) فتم حسن
 السوق ، فقال : لا خير في ذلك ، ولكن لو أن رجلا أراد بذلك فاساد السوق ،
 رأيت أن يقال له : إما أن تلحق بغير الناس ، وإما خرجت . وأما أن يقال
 للناس كلهم إما أن تبعوا بكذا وإما أن تخرجوا فليس ^(١٣) بصواب .

(١١) طعام . من تصدق به عرف الجور .
 (١٢) فتم حسن .
 (١٣) فليس .

الباب السابع

في الاشياء التي يبيع يبيعها، أو يكره في الاسواق وغيرها وفي

نوي العاهات والقروح من بيع المائعات وغيرها

كره مالك عمل الداربات ^(١) (والصور) ^(٢) وبيعها من الصبيان ^(٣) ،
وكذا قال في العظام على قدر شبر يجعل ^(٤) لها صورة ، ولا يحل للحنابلة
يتروك كل ما هي الشرح ^(٥) عن بيعه أو ^(٦) شرائه ، ان يباع في أسواق السفرة
هي عنه فهي تحريم أو نهى ^(٧) كراهة ، كآلات الملاهي ^(٨) من عود ووداد
ووقواق ومزهر ^(٩) وطبوس ، وإن كان يجرى ضرب بعضها كالدف في الأعراس
لكن يسهو وكراهة منهي عنه ، وكذا ^(١٠) الألوان التي لا تصلح إلا للسرور ، أو
قيد قال في الميزان ، كتب إلى عبد الله بن طالب بعض قضاته ، رفع إلّي في

(١) في الأصل دوي ، كراهة دوي ، ويأخذ بالقرآن يا فتوى ، أو كراهة ، كراهة ،

(٢) عن يمين صورة

(٣) ١٢٠ ، ١٢١

(٤) ١٢٢ ، ١٢٣

(٥) ١٢٤ ، ١٢٥

(٦) ١٢٦ ، ١٢٧

(٧) ١٢٨ ، ١٢٩

(٨) ١٣٠ ، ١٣١

(٩) ١٣٢ ، ١٣٣

أمر قدور من نحاسي لعمل جدهم لا تصنع لهم البيت وحالوا إذا أرادت قطع
 البيت والتضييق على أهله ، فاقطع هذه القدور ، فأمرت بها ^(١) فحمتهم من هذه
 أهلها ، وصيرتها في موضع الثقة ، وأوقفها ، فكتب الله غلطهم ، وإذا لم يكن
 فيها منقعة إلا للحمر ولا تكتب ^(٢) لغيره ، فغير أمرها وأكرمها وصيرها
 نحاساً ^(٣) ورد نحاسها عليهم كما يفعل ^(٤) بالبرقي ، وأمنع من يمسها ، فبلى يحيى
 بن عمر هل تقول هذا ؟ قال : نعم . وما ينبغي ويحب على الوالي إخراج ذوي
 المناجات من الأسواق ^(٥) ، ومنهم من يبيع المناجات ، ومن الشرب والموسى ،
 من الأواني التي يستعملها غيرهم من الأصحاء ، مثل يحيى بن عمر عن الصريح
 يبيع الزيت والحل والمائع كله هل يبيع من ذلك كله ؟ قال : نعم ، فبلى له ،
 وإن كان له غير ، أبيع من لبنها وجبنها ؟ وهل يبيع يفسد جالسا ؟ قال : يبيع
 من ذلك كله ويرد عليه إذا بيع له ، فإن اشترى ذلك مشروعه علم به غير
 جائز ، ولا يجوز الشترى أن ^(٦) يبيع ذلك في أسواق المسلمين ، ومثل أيضا ^(٧)
 عن الحسن بن علي بن محبوب أن رجلاً من أصحابه ^(٨) أمر الشترى ^(٩) ، فقال
 الحسن بن علي : إذا كان ثوباً قد ليس فأرى إن كان ينقصه القيل ، إذا قيل غير

(١) سقطت هذه الكلمة

(٢) لا تكتب

(٣) سقطت هذه الكلمة

(٤) بالبرقي

(٥) الأسواق

(٦) سقطت هذه الكلمة

(٧) عن الحسن بن علي بن محبوب

(٨) من أصحابه

(٩) أمر الشترى

(١٠) سقطت هذه الكلمة

غيب يرد به (عليه) ^{١١١} وإن كان لا ينقصه الغسل فليس هو عيا ^{١١٢} ورواه
وقال سحنون : لا أرى أن يمنع المحدث من الصلاة ^{١١٣} في المساجد ، ولا من
الجلوس في الجماعات ^{١١٤} وقد رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة تظفر
فقال يا أمة ^{١١٥} الله لو جلست في بيتك لكان خيراً ^{١١٦} لك ولم يعرف عليها أحد
سقيهم من الآثار ووضوءهم منها ، فيسمعون من ذلك ، بل يسلي نعيم ، ورواه
لهم في آنيتهم قال صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) فوردتهم الله
وإدخالهم أيديهم ، فيه ضرر بالأصحاء جداً صح من المعيار ، وليرجر ^{١١٧} لو
من يبيع المحرمات كالخمر وغيره ^{١١٨} ، من المسكرات والمخدرات ^{١١٩} والرفقات
والمغصوبات ، فيبذل جهده ما استطاع ولا يمدد ^{١٢٠} في ذلك كله ، وكذلك
آلات اللهو كما تقدم ذكره .

وقد نقل الخطاب الخلاف ، في حلية ^{١٢١} الأفيون ، والظاهر أن قتادة

(١) قوله عز وجل

(٢) قوله عز وجل

(٣) قوله عز وجل

(٤) قوله عز وجل

(٥) قوله عز وجل

(٦) قوله عز وجل

(٧) قوله عز وجل

(٨) قوله عز وجل

(٩) قوله عز وجل

(١٠) قوله عز وجل

(١١) قوله عز وجل

(١٢) قوله عز وجل

(١٣) قوله عز وجل

(١٤) قوله عز وجل

(١٥) قوله عز وجل

للجسم ^(١١) أعظم من صلاحه ، كما شوهده ^(١٢) (ظهر) ذلك فيمن يتعاطاه ^(١٣)

فرع ^(١٤)

ذكر الخطاب (ه ب) بعينه صرده الأشياء : السكرات ، والفرجات ، والمخدرات ، والمقصوبات ، وعقل ذلك يجوز بيع الأفيون ، وإن لم يرف فيه نصاً صريحاً ، لكن الظاهر أن يقال إن كان فيه منقطع غير الآكل حراً يبعه ممن يتفهم به في غير الآكل وذا ^(١٥) الأمر ^(١٦) إلا يبيعه ممن يأنه ، ثم إن كان من القسرات وقال : من صلى به أو بالبحر نطل صلاته إجماعاً وكذا غيره من القسرات قال : ويجوز أن يتناول من الأفيون والسكر ما لا يصلح ^(١٧) إلى التأثير في العقل ، والحواس ، انتهى . زاد ، ويجوز لمن يستل بالآكل الأفيون ، وصار يخاف على نفسه الموت بفركه ، أن يستعمل منه القدر الذي لا يضر في عقله وحيواته ويسمى في ثقليل ذلك ، وقطعه ^(١٨) ويجب عليه أن يشرب ويسقي على ما مضى والله أعلم .

وهو كثر في الجدلي في الخبيثة ثلاث أقوال : قالت إن حصة فحمة رعيها الحدة ، أولاً ، فلا حد ولا نجاسة . واختار القرافي لا حد مطلقاً ، بل ^(١٩) لا حد للحدود ^(٢٠) من النجاسة والنطل الصلاة بحملها .

(١١) الجسم

(١٢) هو موت حيلة في الأول : بطلان من يبيعه

(١٣) أي في الأول : قوله فيمن يتعاطاه

(١٤) أي في الأول : قوله فيمن يتعاطاه

(١٥) أي في الأول : قوله فيمن يتعاطاه

(١٦) أي في الأول : قوله فيمن يتعاطاه

(١٧) أي في الأول : قوله فيمن يتعاطاه

(١٨) أي في الأول : قوله فيمن يتعاطاه

(١٩) أي في الأول : قوله فيمن يتعاطاه

من ظهر عليه ذلك ، لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ، ومن عرّض مسن
الكتاب والشعراء ، يسب أحداً^(١) أو عيروه ، سجن وأتت وقد فعل ذلك
عمر رضي الله عنه بالحطيئة^(٢) سجن^(٣) حين عرّض واليرقان في يد كسبي
بقوله ،

دع المكارم لا ترحل^(٤) لبئسها^(٥)

واقعة فإنتك أنت الطاعم الكاسي

ويقدم الكتاب النوارج ، أن لا يكتبوا كتب غداً^(٦) لامرأة ولا نصر ،
ولا يجر ولا يطم لسم ، ولا ينطلق ، ولكن الكتاب في كنوز الطبر
وليحفظوا الصبيان على ما حوت به العامة من تعظيم القرآن والكتابة والآداب والعباد
وغير ذلك ، ولا يستخدم المعلم الصبيان في حوائجهم ، إلا إن كان^(٧) ساعداً
آبائهم^(٨) ولا يسمع الأب يجلوس الأولاد البالغين مع الصغار ، ولا يعطى المصم
عن^(٩) تقلدهم ، وخصوصاً البالغين منهم ، ولا يسمع لامرأة تحمل سباً
يكتب لها كتاباً مثلاً ، ويكون تأديبهم^(١٠) الصبيان ، بالضرب على أرجلهم^(١١)
أو حياء^(١٢) أو سباً يرفق ، ولا يسمع من الصغار لهم حاجة الأسارى ، ويلزم
معلمهم بالصلاة وخصوصاً المراهقين ، وضرب على ذلك ، ويتبع العتات أن
يشرب بلسان النساء ، أو يصفقن ، ويلزمه أشد التأديب ، وضع النواج^(١٣)

(١) إلى الرجل رجل ودنا في الفن من آخر وهو آخر نصريته

(٢) الحطيئة واليرقان الشاعر المصري المصنف

(٣) سجنه من

(٤) العتات جمع عتات فتنار الأعداء من قبله فتنار

(٥) عطفه لغة وقد

(٦) يكون

(٧) أي جميع جميع أيه والغلب يفتقره الخ

(٨) أي

(٩) أي

(١٠) أي

والناثحات من فعل المصادب^(١١) ويؤذهم^(١٢) ويؤجرهم^(١٣) ويؤذهم^(١٤)
وجوههم^(١٥) وزيتهم^(١٦) ومن غاشهم^(١٧) والرجال يسمعون^(١٨) أو كذا من كذا
والنساء يسمعن^(١٩) والقراءة بالتلحين^(٢٠) (ب) ويأمر حاتم بن حمر بن
حق لا تشم الرائحة^(٢١) ولا يخاف عليه البيع^(٢٢) ولا الكلاب^(٢٣) أو
عظام الموتى.

ويحتسب على المؤذنين^(٢٤) في حفظ الأوقات^(٢٥) وكس الحاجد^(٢٦) أو
ذلك عامة^(٢٧) وأقله يوم الجمعة^(٢٨) وغسل القناديل في كل شهر^(٢٩) ولحظها
الكلاب ولعب الصبيان^(٣٠) ويقول الناس من الحوائط إذا شرع خطب الجمعة
فيأمر عطائه بضرب من وجده^(٣١) حبله في الحوائط^(٣٢) قوماً رجاء
ويأمرهم بالتحفظ على الصلوات الخمس^(٣٣) ويأمرهم بتطيف الأولاد^(٣٤)
يصل ومسح ما يسح وفي هذا كله رفع ضرر عام على السعيد^(٣٥) والتفريط
للمحتسب^(٣٦) واحتكار الطعام من الضرر^(٣٧) وفيه شيء ذو عيب^(٣٨) ومن احتكر
في امر حاد جاز على بيعه في العلاء^(٣٩) إذا لم يوجد سواه^(٤٠) أو إلى غير هذا
وليس له بيعه في العلاء^(٤١) إلى يخرج إلى السوق^(٤٢) لا من دفع الضرر إلى
الخروج كيفية^(٤٣) إذا يخرج من السوق^(٤٤) أو لا يخرج إلا في السوق^(٤٥) أو حاد حاد

١١١١١

١٢٠٠

١٣٠٠

١٤٠٠

١٥٠٠

١٦٠٠

١٧٠٠

١٨٠٠

١٩٠٠

أحسن من الأجزاء ^(١٠٠) ، ويختلج ^(١٠١) جرمها يند ^(١٠٢) ليتولد لها ^(١٠٣) ولا يحل
 لواحد ^(١٠٤) إلا لأية واحدة ، ويحصل القسم في أربعة أقطار بحيث لا يخطئ منه ^(١٠٥)
 على اثنين أو لا يحصل أحد ^(١٠٦) حوثا في يده ^(١٠٧) أو يثبت في وعاء يكون ^(١٠٨) ليس ^(١٠٩)
 لولب اثنين أو من وجدت في يده ^(١١٠) أو يثبت منه وحملت في طرفه ^(١١١) لتكبره
 وتنام حول ^(١١٢) الاستكمال ما جرت به العادة بينهم ولا يلبس سكاها ^(١١٣) ولا يرمي لهم
 ولا يجر جودا جرت به العادة عندهم ^(١١٤) من البحر على حبل الاستكمال ^(١١٥) لثقل
 الصغار ^(١١٦) لهم مثلهم أو يرمي الحثاسي ^(١١٧) يحفظ منديل عليه ^(١١٨) ومناويل ^(١١٩) على
 ريت الطيات ^(١٢٠) الخاك ^(١٢١) والأحجار ^(١٢٢) في الماء كي ليتا ^(١٢٣) ويغسلون ^(١٢٤) الحاصلات
 ويتعظرون ^(١٢٥) على عرق ^(١٢٦) الماء من الصغار ^(١٢٧) ويروم ^(١٢٨) كل من دخل الحمام من طبع
 أو أحسوا ^(١٢٩) عورته ^(١٣٠) من طيات ^(١٣١) أو غيره ^(١٣٢) ولا يخطئ ^(١٣٣) التمسكي ^(١٣٤) في

(١) بحثنا في الأصل وفي : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣

[illegible][illegible]

القول (١١) وما أحدثوا دخول النساء (١٢) في الحمامات من غير ضرورة لم يسن
 للرجال الحمام من دون مقرر (١٣) وهو لم يسن قال الواقي (١٤) : دخول النساء
 الحمام لا يقع في هذا الزمان حيث ينبغي أن يوقت خلص ، أو الحمام وحده ، أو
 أعظم بالصواب (١٥) ومثلي أبو احميم بن اسحاق الحرابي (١٦) رحمه الله من شرب
 ولا يسكر ، يصل خلفه ؟ قال : نعم . قيل له فمن (١٧) يدخل الحمام مع من
 قال : لا يصل خلفه ، لأن شرب النبيذ ، إذا لم يسكر منه لم يخلط فيه ، وإن
 دخول الحمام بغير منور يحرم وإجماع ، وإن كان بعض العلماء يقول : يخرج من
 الحمام إلى ما بين (١٨) من نور لوجهه ، ومثله لعمري ، وإلا لم يسن في دخول
 من غير يقول : الحمام من النعم الذي أحسنه . ومن الشكر في الحمام لم يسن
 لمودة الرجل المسلم بالبور ، انتهى (١٩) وفيه أيضاً ما أحسنه . البيع والشراء

في الأحكام به هذا هو من طلبة الشريعة في جانب الفقه به بعض ما
 في الأصول : قول القائل في سائر الأمور : وصفت طريقاً فربما يقع حكم التوسيد به
 على كل ما يشبهه من غير أن يشبهه بالكلية وفيه (٢٠) .

(٢١) في الفقه

(٢٢) في الأمن عند دخول الحمام ما في الفقه

(٢٣) في أمن الفقه في الأمن عند دخول الحمام ما في الفقه
 في الأمن عند دخول الحمام ما في الفقه

(٢٤) في أمن الفقه في الأمن عند دخول الحمام ما في الفقه

(٢٥) في الأمن عند دخول الحمام ما في الفقه
 في الأمن عند دخول الحمام ما في الفقه
 في الأمن عند دخول الحمام ما في الفقه

(٢٦) في الأمن

(٢٧) في الأمن

(٢٨) في الأمن

(۱) حصار بی رویه (لا محدود) و نامی که از آنجا می آید حصار بی رویه است.

الرجل الحائظوا آخره إصبعاً . ثم طينه من خارج (قال : فاقبل أرمع الأرمع
 الله تعالى) عليه كما كان . وما كرهه السلف ، طرح السنور والذئبة على الناس
 والطرفات ، فينادي المسجون بوائج ذلك و كان شريح (١٧) ولحقه إلهام من الله
 سنور دقتوه في دورهم ، ومثله إخراج الميازيب (١٨) وصيها في الطرفات . كان
 أحمد بن حنبل (رضي) وأهل الورع يعملون ميازيبهم إلى داخل بيوتهم
 (وقال إبراهيم النخعي لأحدكم يكذب مرتين ولا يشعر . يقول لأشياء ولا
 ليس بشيء . يعني قول الناس لأشياء اليسير الذي لا يوصف بكبير ، شيء ، الشيء
 فاستعظم هذا ورآه كذاباً (١٩) مرتين انتهى (٢٠) .

(١) كسلطت صفة لعل رجاء في الأصل مختصرة ، ومعناها : وهي رسلت كالأفراء
 الصورة بين الطرفين

(٢) هو فاقبى ثم طوى الكوفة . كان أعمى أهل زمانه بأحكام السادة في ٢٠٠ هـ . بعد أن استمر
 قلبي مدة طويلة في حجر بني أمية - أنظر ابن خلكان ج ١ ص ٢٢٢
 (٣) ٤٧

(٤) في صحيح الشيخ مزار

(٥) في الأصل الدنيا

(٦) لم تصح في الثلاثة بين هذه . وما سئلوا : لأن مدلول القول : غلبت بقرآن فذكر
 صفة واحدة هي التي : أما صاحب القول : فإني مشهور : من القبح وهو من حسن
 قرينة قوله ٢٠٠ هـ

في حكم الاختلاط المسلمين في الأسواق مع أهل الكفر
والنشبه به في البيع

قوله (قالا فلتشتبا) ^{١٠} كره مالك التبرك من غلظة ^{١١} لبيع سوقه
غير أن يكون في أسواقها من يدين أو صيرفة ^{١٢} أو لم ^{١٣} أن يفتوا من الأسواق
علامات ^{١٤} ربه لا يسمون في أسواقها شيئا من أمهم ^{١٥} أو لئلا يكونوا
البيعوم ^{١٦} قال ابن حبيب ^{١٧} قال معمر بن دينار لا يجتنبوا بيعهم من التبرك
منهم رجل سوء أو لا يفسح تبركه أو قد ظم ظم ^{١٨} ولا أن يشتكي من البيوع
مثل الطريقة ^{١٩} ربه مالك بما لا يأكلونه فليفسح على كل حال ^{٢٠} النظر ثم الخروج
في الأصل (القول) ومن الشيخ يوسف بن عمر شارح الرسالة

قال عمر بن عبد العزيز ^{٢١} ليجعل لهم علامة يعرفون بها ^{٢٢} وقد كان أمر أهل
الأنبياء حرور ^{٢٣} أو ليجزئوا الصبي ^{٢٤} وهذا الزنار في زماننا يكون علامة لهم
وتكون من البيع في الأسواق ^{٢٥} لمعاشهم ^{٢٦} الرأ ولا سيما في الضرر ^{٢٧} انظر

(١) أم مع

(٢) أعطت حقا ما لهم

(٣) يشد الأمر فلتشتبا في قوله ربه أسواقه فليفسح على كل حال ^{٢٠} النظر ثم الخروج

(٤) جزم

(٥) أهل الأسر إلى دفعهم إلى ما في القرآن من جرم ^{٢٨} أو حكمة ^{٢٩} إلى

(٦) أو الصغار

(٧) الطريقة

المتأخرين ، إنما كان هذا حين كان الغالب على المسلمين العامة الجاهلة (١) .
وأما الآن حين كثرت الرأى في الأسواق فعمامة الذمي أحسن من معامسة المسلم ،
الذي يعامل بالرأى ، لأن الذمي غير مكلف ، ومع هذا كله لا يجوز علم الشرع
قال عليه السلام (من ظلم ذمياً فإنا خصيمه) يوم القيامة .
تشديداً (٢) انتهى .

وسئل (٣) يحيى بن عمر عن يهودي يوجد وقد تشبه بالمسلمين وليس عليه
رقاع ولا زمار فأجاب : أرى أن يعاقب بالضرب والسجن ويطاق به في موضع
اليهود ، والنصارى ، ليكون (٤) ذلك زجراً لهم ، لمن رآه منهم ، وكب عبد الله
ابن أحمد بن طالب (٥) إلى بعض قضائيه في اليهود والنصارى ، أن تكون
الزناجير عريضة صغيرة مخالفة للون وجوء ثيابهم (٦) ليعرفوا بها ، فمن وجئت
أو كذا بعد نيك ، فاضربه عشرين سوطاً بجر دأ ثم صيره (٧) في الحبس فان عد
فاضربه ضرباً وجيعاً بليفاً ، وأطل (٨) حبه ، وفي كتاب عمر رضي الله
عنه المبعوث إليه من نصارى الشام ، وقد أشاروا على أنفسهم شروطاً قبلها

(١) في الأصل الظلم ، والاضلال بن ر

(٢) التصحيح من ر : دنا في الأصل فحمل هذه ، وحمل شرط

(٣) ما سبق من خط مطبوع في ك : رواية الباب من هذا وسئل في رواية أبي نعيم
أما من الظلم متعلداً

(٤) في الأصل يكون

(٥) في الأصل : وفي ك : ابن أبي طالب ، وهو أحد قضائيه القرويين في عصر الخوارج

بسر الأعمام السجديين ، ص ١٧٥ ، ورواه أيضاً أبو عبد الله في من خالفه ، ص ١٧٥ ، وقال القاسمي
والمعل البراني ، التبريد ص ١٧٥ - ١٧٦

(٦) في الأصل أن لا يفرق

(٧) ك : سخطاً فلو في وجوء ثيابهم

(٨) ك : ما يفرق بين ذمياً و يهودياً

(٩) في الأصل

منهم وراثة عليهم فيها شرطين (آخرين)^(١) ما يؤذن بالافتداء به في إثمهم هذا
الشرط ، ونصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين ، من نصارى الشام ، أنكم لما
قدمتم علينا^(٢) أسألتكم الأمان لأنفسنا ، وذراريها ، وأموالنا وأهل ملتنا وشرطنا
لنم على أنفسنا ألا نخدث في مدائننا^(٣) ولا فيما حولها دبراً^(٤) ولا كسبة ، ولا
بسة ولا صومعة راهب ، ولا لجدد ما خرب منها ، ولا تمنع كنائسنا أن يتر لها
أحد من المسلمين في ليل أو نهار وأن نوسع أبوابنا للعارة وابن السبيل ، وأن
نؤل من مروجها من المسلمين ثلاث ليال نطعمه ولا نؤدي^(٥) في كنائسنا ، ولا
منارتنا جاسوساً ، ولا نكتم غشاً للمسلمين ، ولا نعلم أولادنا القرآن ، ولا نظهر
شرعنا ، ولا ندعو^(٦) إليه أحداً ، ولا تمنع أحداً من ذوي قرابتنا الدخول في
السلام إن أرادوه ، وإن نوقر المسلمين ، ونقوم لهم من مجالسنا إن أرادوا الجلوس ،
ولا تشبههم في شيء من لباسهم في قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق
لنبر ، ولا تنكلم بكلامهم ، ولا تتكلم بكلامهم ، ولا تركب السروج ، ولا
تلك السيوف ، ولا تتخذ شيئاً من سلاح ، ولا نحملة مضاً ، ولا نلش على
خواتنا بالعربية ، ولا لبيع الخمر ، وإن نجز مقام^(٧) الرؤوسا^(٨) ونلزم رؤسنا^(٩)
حيث كنا ، وأن نشد^(١٠) الزنابير على أوساطنا ، وإن لا نظهر حليتنا بركنا

(١) الافتداء بدمه في الدنيا

(٢) دخلت علينا

(٣) في مدائننا

(٤) دبراً

(٥) أي نؤدي ، أي نؤدي ، وفي الأصل نؤدي ، والصحيح لنؤدي ، أي نؤدي ، أي نؤدي

(٦) ندعو

(٧) مقام

(٨) رؤوسنا

(٩) رؤوسنا

الباب العاشر

في بيان الغش وما يعاقب به من ظهر عليه ، أو اتهم به

قال ، خليل ، وتصدق بما غش ، ولو كثر ، إلا أن يكون اشترى كذلك
 إلا علم بفسده ، كقولهم "أخبر بالتشاءوسيك ذهب جيد وردي" ، ونسخ اللحم .
 قال ابن حبيب : قلت للطرف وابن الماجشون : لما الصواب عندكم فيما يفتن
 برفس الوزن قال^(١) الصواب عندنا والأوجه^(٢) في ذلك ، أن يعاقبه السلطان
 بالضرب والسجن ، والأخراج من السوق ، وإن كان قد عرف بالغش والفجور
 في عمله ، ولا أرى أن ينتهب ماله ولا يفرق ، إلا ما خف قدره من الخبز إذا
 غش ، واللين إذا شيب بالماء ، فلم أر بأساً أن يفرق على الساكنين ، تأدياً له ،
 مع الذي يلزم به من الضرب والسجن والأخراج من السوق ، إذا كان يعشاه
 للصور في الغش ، فأما ما كثر من اللين ، والخبز ، أو غش من المسك
 والإعفران فلا يفرق ولا ينتهب . قال عبد الملك (بن حبيب) ولا يلحق للامام
 أن يرد إليه^(٣) ما غش من المسك والإعفران ، فلا يفرق ، ولا ينتهب^(٤) ولا يغير ذلك
 لما عظم "تسره" بل يبيع ذلك عليه من أهل الطيب ، على بيان لما فيه من الضرر ،

(١) في جميع النسخ قال ، وخبره خليل في المختصر : وتصدق بما غش ولو كثر إلا أنه
 يحذف اللين كذلك إلا علم بفسده ثم انظر من المختصر من ١٧١

(٢) في الأصل

(٣) في الأصل

(٤) في الأصل

(٥) في الأصل

من لا يريد ^(١) ان يفتريه ومن يستعمله في وجوه ^(٢) مصارفه ^(٣) من الطيب ^(٤)
 ان ^(٥) أسلم إلى الذي غشه أو بيع من مثله ، من أهل الاستحلال للغش ، فقد أرى
 لهم العمل به ومما كثر من اللحم والشحم والسمن والعسل واللبن ، وإذا غش
 والخبز إذا نقص فلا أرى أن يشهب ، ولكن يكسر الخبز ثم يرد إلى صاحبه
 ويباع عليه السمن والعسل واللبن ، ^(٦) على ما فيه من الغش ، لمن يأكله أو يبيع
 في بيعه ، ولا يسلم إلى ^(٧) الذي غشه ، ولا يباع من مثله فيباع لهم أو يفتروا
 المسلمين . هكذا جرى العمل في كل من غش تجارات السوق ، أو يخبز
 بيعها . قال يحيى بن عمر كالحب إذا نقص وقد تقدم إليه النبي فلم ^(٨) يت
 يتصدق به ويقام من السوق ، واللبن ^(٩) إذا مزج بالماء تصدق به ولا يطرح . ومثل
 عن الحب يرجع مولا ^(١٠) بالحجارة فقال يرد على صاحبه ، وأرى أن يؤمر الحامل
 ألا يطحن قمحه ، وب ، حتى يغريه ، وينقيه ، ^(١١) ولا يربح إلى الغش ، ف
 فعل شيئا من ذلك تصدق بخبزه . والخبز يرجع ناقصا في الحوائث يؤمر
 صاحبه ^(١٢) ويخرج من السوق ، ويتصدق به ، وصاحب الرحى يرمي القمح إلى
 الغش ، فيضمن مثل القمح ، إلا أن يعلم بوجه بذلك ، فلا غرم ، قال يحيى بن

(١) رعا لا يردان به

(٢) راجع

(٣) مصارفه وهو خطأ واضح

(٤) راجع إلى

(٥) سقطت هذه الفقرات المحصورة بين الفقرتين

(٦) راجع إلى

(٧) راجع إلى القياس القياسي ، على تجارات السوق أو غيرهما

(٨) راجع إلى

(٩) راجع إلى

(١٠) راجع إلى القياس القياسي ، على تجارات السوق أو غيرهما

شهرت في السوق دراهم مہرجة ^(١) أو مخلوطة بالنحاس فليست ^(٢) القوي فيها
 حبة ، ويبحث ^(٣) عن أحدثها ، فإذا ظفر به أناله من شدة العقوبة . وأمر أن
 يخاف به في الأسواق ^(٤) ويتركه ويثرد ^(٥) به من خلفه لعلهم يتقون عظم ما نزل
 به من العقوبة ، ويحبسه بعد على قدر ما يرى ويأمر ^(٦) أوشى من يجد يتعاقد
 ذلك من السوق ، حتى تطيب دراهمهم ودنانيرهم فهذا أفضل ^(٧) ، ما يحوط به
 رعيته ، ويعمم به نفعه في دينهم ودنيائهم ويرجي ^(٨) لهم بذلك ^(٩) الزلفى عند
 ربه ، والقرية أن شاء الله . وليحيى ^(١٠) بن عمر : من اشترى حبة فكسرها
 فأخذ ^(١١) منها لقمة ، فوجد فيها حجارة ، فله أن يرد ما بقي منها ، وعليه قبضة
 مثل ما أكل ^(١٢) على أن فيه حجارة ^(١٣) ، وينهى صاحب الفرو عن هذا فإن
 عاد مثله حبس وأخرج من السوق ، ويتصدق بخبره ، وسئل يحيى عن يخلط
 لها جيداً يردى ، فقال يتقدم إليه فإن عاد عوقب بالضرب والطرود وكذا ينهى
 من يمن التين بالزيت ، فإن عاد إلى مثله بعد النهي تصدق بالتين المدعون أبياله ،
 ولا يباع سائر الخبث إلا بعد غربلتها والنظر ما عث به البلوى ، من عصى

(١) في الأصل مہرجة

(٢) في الأصل فليست

(٣) ويبحث

(٤) في الأصل يظاف به الأسواق

(٥) يثرد في الأصل يثرد به ، طرفه ، والانسب يثرد به ، ويثرد

(٦) يأمر

(٧) الأفضل من ذلك

(٨) يرجي

(٩) الزلفى عند

(١٠) يحيى بن عمر

(١١) يأخذ

(١٢) ياكل

الخبز بغير ^(١) ملح ، هل هو ^(٢) غش يتصدق به ، ويعاقب فاعله أم لا ، وسئل
يحيى بن عمر عن خلط اللحم السمين بالمهزول في الوزن ، فقال إن كان
أرطالا يسيرة كالحمة والستة ، تباع بالدرهم والدرهمين ، فلا أرى بذلك مانع
وإن كان كثيراً ^(٣) كالعشرين والثلاثين ، فلا خير في ذلك لأنه من المروءة ،
وأرى أن يمنع من الغش الذي لا يحل قاله أصبغ .

وسئل يحيى بن عمر عن نفع اللحم وعن خلط الطأن بالمر ، فقال : نعم
الأول فمكروه عند أهل العلم فليشهو عنه أشد النهي فإن عادوا أخرجوا من
السوق وأما خلطه فالأولى ^(٤) أن يجعل كل واحد على حدة فيباع كل بصره
فهذا الذي أرى ، وبالله التوفيق قال ابن وهب : سئل مالك ، عن الرجل يبيع
اللحم فقال : أي أكره ذلك ، وأرى أن يمنع منه . وسئل يحيى بن عمر عن
الجزارين ، واليطالين ، يخلطون السوق لواحد منهم ، يبيع فيه وحده ، وما لم
يؤمن ، ولا ينقص من السعر شيئاً ^(٥) وإنما صنعوا ذلك ، ليرفق به إذا بقيت
بعضه ، وأراد أن يتزوج مثلاً فأجاب : إذا أدخلوا السوق لهذا الرجل فلا تترك
وكان في ذلك مضرة على العامة فنهوا عن ذلك ، وإن لم ينقص من السعر ، ولا
يكن على العامة ضرر فلا بأس به ^(٦) ونأمل هذا فإنه كثير ما يخلطون

(١) ملح .

(٢) في الأصل فيه : هل هو غش يتصدق به .

(٣) كثيراً .

(٤) أي كما في نسخة أصبغ .

(٥) أي في الأصل .

(٦) أي في نسخة أصبغ .

(٧) أي في نسخة أصبغ .

(٨) أي في نسخة أصبغ .

(٩) أي في نسخة أصبغ .

(١٠) أي في نسخة أصبغ .

(١١) أي في نسخة أصبغ .

فصدق لأمناء كل حرفه ، كالخيار ، والسفاح ، ومنع ما يرمي مغلوماً ، وفقد
شهادة^(١) في ذلك ضرر على العامة ، فيلغى زجرهم ، ونهيم^(٢) ، من يعود في
لن عام إلى مثله ، عوقب أشد العقوبة ، وسئل عبد الله بن أحمد ، بن طالب ،
عن الحراريين يسلطون المهزول بالسهم ، وعن الحراري يوجد خبره ناقصاً^(٣) ،
بعد الإطلاع عليها ، فأجاب بأن ذلك يتعلق عليه وبذلك ، فساد خيف فساد
بيع مع البيان لما^(٤) فيه من الغش ، ويوقف له الثمن ، وسئل يحيى بن عمر عن
احتكار الطعام ، إذا كان فيه ضرر على الناس في أسواقهم ، فقال : أرى احتكار
عليهم^(٥) ، ويكون لهم رأس مالهم ، والربح يتصدق به أربابهم ، وينهون عن
ذلك ، فمن عاهد ضرب وطيف به ، وسجن ، ومثل ابن القاسم عن
قول مالك ، يلغى الناس إذا غلا السعر واحتاج الناس أن يبيع الوالي
ما عندهم من فضل الطعام ، قال إنما يريد مالك ، طعام التجار الذي
خروه لبيع من طعام جميع الناس^(٦) ، إذا انتفت التلة واحتاج الناس إلى
ذلك يباع عليهم ، ولكن قال يأمر ، الوالي ، بإخراج وإظهاره للناس ، ثم
يبيعون ما عندهم ما فضل عن^(٧) ، قوت عيالهم ضعيف شلوا ، ولا يسم
عليهم .

تبيه

إنما نسب هذا الكلام لمالك في باب رفع الضرر من الأسواق ، وقد تقدم
ذلك هناك ، ومن المشرى ، والله أعلم . - التظليل على حواشيت الحراري ولحقهم ،
لعمركم لكن المشتري من صفه ما اشتراه ، فكتم أ ما يجده بعد الشراء ، فلهما

(١) : مثله

(٢) : نهيم : نهي

(٣) : ناقصاً : ناقصاً

(٤) : لما : في الأصل وفي : ما

(٥) : عليهم : عليهم

(٦) : انتفت التلة : انتفت التلة

(٧) : عن : عن

لعرضه في مكان الضوء. فقد هي الشارع عن البيع والشراء. ^(١٢) في حين يعلم
مظهره بحيث لا يوقف على حقيقة وصف ما اشترى ^(١٣) والتظليل قريب من
فيتمى ان يتقطن له. وان يزال هذا الضرر على المظلي.

وفي المعيار مثل بعضهم عن تبييض الأكسية بالكبريت هل هو غش أم لا
فأجاب، بأنه غش لا يجوز والله أعلم ^(١٤).

خاتمه

وما يسمى للمحتسب ان يتقطن لأشياء فهي الشارع عنها فهي
مكروهة وبزجر فاعلها والعامل بها ، كتلفي السلع قبل بلوغها إلى أسواقها ،
لنبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، ومن ذلك لا يختص المتلقي ، وبجها^{٢٢} دون
غيره ، فان وقع تزغث منه ، وشاركه غيره في الربح ، والوضيعة على المتلقي
لفظ ، فقبل يؤدب ولا تزغ منه وكيع حاضر لباد قوله صلى الله عليه وسلم ،
ودع الناس يوزق الله بعضهم من بعض ،^{٢٣} وهذا فيما اكتسبوه ، بغير عوض من
الصرف والسمن وغيرها ، فان وقع ذلك ، فقال مالك وابن القاسم يفسح ،
فلا يسخرون من ابن القاسم ، لا يفسح ، وأما شراء الحاضر كقادي ، فيجوز
القبض ، وهو ان يريده التاجر في لمن السلعة ، ولا يريده شرائها بل ليصرفه ،
فيريده فيها فان وقع كان القسري الحاضر في النسيئة ، والرد فان كانت رامت
عليها ما لم تكن أكثر من التسعة ، ولا يأن يسأل بعض الحاضرين ،
يكون من الرضا ، ولا يقول ذلك الكل ، و... ، وكثير من الأبيد والعداء
في الاستيفاء^{٢٤} على المشهور ، لقوله صلى الله عليه وسلم ، من فرق بين وجهين

أما حديثها في السجن ، فالحق اليقيني (هي) إذا كانت ترفقنا نسكاً وراحمين (فوجدنا)
عظماء على أقدامهم ، وحينئذ لم نكن نعلم أن هذا الكهنة السكوت .
(١) في الكهنة ورحمتها وبعثها في السجن ، من يركب ، وهو الكهنة .
القسيس ، في حجاب الكهنة والقسيس ، يركب ، وهو الكهنة ، وهو الكهنة ، وهو الكهنة .
أما الكهنة الكهنة ، إنهم الكهنة ، إنهم الكهنة ، إنهم الكهنة .

«مولانا» الحمد وآله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين «وهو حسي
 ونعم الوكيل»^(١١) ولا حول «ولا قوة إلا بالله العظيم العلي»^(١٢) ووافق القراء من
 نسخة «اواسط رجب القرد من عام واحد وثمانين وألف» ١٩٨١ هـ .
 كتب من كتاب من نسخة المؤلف رحمه الله ونقضا به وبساتر اهل الفن «
 والمير أمين والسلام»^(١٣) .

(١١) قوله

(١٢) قوله

(١٣) قوله

كشاف عام

أ - المصطلحات

ب - القهارس

كشاف بالمصطلحات

الأمثال - نقل - براه - بها بقايا أعمام الحيوانات المنبوحة ، وتطلق على المفردات أيضا .

دوزي جلد ١ - ص ١٦٠

الأنوار - التيسير ٥٣ ، مصطلح في الفروع ، يقصد به بالنسبة للصبيان سقوط الرضايع ، وظهور عوض عنها ، لأن الشيء في هذه الحالة يكون قد قلت حاجته إلى أمه ، فيمكن التفريق بينها .

شرح التاودي على تحفة ابن عاصم ج ٢ ص ٢٥

الاستبراء - التيسير ٥٣ ، مصطلح في الأحكام يقصد به ، في بيع الأماء ، التأكد من سلامة رحم الأماء من الحمل بالحبيس ، لأن الحمل يصير الأماء أم ولد ويحرم منها عتق .

الحرام - التيسير ٥٤ ، صانع الحرم ، وهي التدوير ، وتسمى الطائفة أيضا ، يقال قصر برام ، وطعيم برام ، وقد يطلق على صانع القربة ، وهي شئ يستعملها أهل القرب ، خاصة في الخمر ، على رؤوسهم ، وتكره من القوم أو من شئ الماهر .

دوزي جلد ١ ص ٧٤ - ٧٩

الحرام - التيسير ٥٤ ، الحرم ، لئلا يولد صانع البنية والآباء ، ويظهر أنه الذي يتم برام الماء ، لأن القرب في عرف العرب ، هو مشورة الماء في قصر ويطلق على صانع الأكرام أو التسوف برام لأن البنية ، جمع برام ، على خلاف أيضا .

دوزي جلد ١ ص ٧٤

٥٤ - صروج ، التيسير ٥٤ ، القرباء في البنية ، وهي القرباء ، ولا يطلق في مصر

الرجلية ، والرجل ، وقد يراد بالبرجاة الشهرج .

القطري - آداب الحية من ٥٥

تقدم فيه في أمر - أعطاه إرشادات وأوامر خاصة به ، وذلك عندما يكون الأمر منها عا ، ويؤدي هذا المعنى ، حبره أو لعت نظره .

التكرار - ، التيسير ٣١ ، في عرف أهل العرب ، يحذف التكرار ، وهي لغة معرفة القريب ، بالنظر في النظام ، أو التحقيق ، أو في الرمل أو في تحت اليد والكلمة تحتفظ بدلوها في تونس ، وتعرف في العرب أحيانا بخط الرمل ويرادفها كلمة التزادة ، عند سكان الجزائر ، والتكرار ، أو التكرار أو الخط سرقة المشعوبين والحواة من النساء والرجال .

القطري - ، التيسير ٥٢ ، مصطلح في باب البيع ، معناه شراء الأظنة من الخالين قبل دخولها إلى الأسواق والرحاب الخاصة في القطر .

الجلاب - ، التيسير ١٥ - ١٦ ، من يأتي بالطعام ، أو بقلية من خارج البلد ويعرف حالياً بالجلاب ، وينصرف عادة إلى الذي يأتي بقلية . وقد يطلق على من يجلب الرقيق لبيع . وهو القحطى .

القطري آداب الحية من ٥٥

الخلاص - يحذف الخلاص ، وهي نوع من الوساطة بين مالكي الأمتعة والتجار ولكل جلاس ، وكان ، وقد يحل في الشراء ، وله أيضاً ذلك ينام على القضا ، بالآثار التي حددتها الخلاص ، وتكون عادة غير قسرية أصحاب الأمتعة ، أي أهل منها ، ليتمكنوا من بيعها ، ولما كان يأتى منهم ومن التجار ، والخلاص أشبه بالتاجر ، ويحمل الخلاص هذه الأشياء إلى وسطاء البيع ، ولذلك فهو المختص من التماسك بين البائعين والبتاعين على التعامل مع الدلائل .

القطري آداب الحية من ٥٥

جاء في عن القاسم ، الأقدم القاسم ، ولم

٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - ٢٢٩٧ - ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠ - ٢٣٠١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩ - ٢٣١٠ - ٢٣١١ - ٢٣١٢ - ٢٣١٣ - ٢٣١٤ - ٢٣١٥ - ٢٣١٦ - ٢٣١٧ - ٢٣١٨ - ٢٣١٩ - ٢٣٢٠ - ٢٣٢١ - ٢٣٢٢ - ٢٣٢٣ - ٢٣٢٤ - ٢٣٢٥ - ٢٣٢٦ - ٢٣٢٧ - ٢٣٢٨ - ٢٣٢٩ - ٢٣٣٠ - ٢٣٣١ - ٢٣٣٢ - ٢٣٣٣ - ٢٣٣٤ - ٢٣٣٥ - ٢٣٣٦ - ٢٣٣٧ - ٢٣٣٨ - ٢٣٣٩ - ٢٣٤٠ - ٢٣٤١ - ٢٣٤٢ - ٢٣٤٣ - ٢٣٤٤ - ٢٣٤٥ - ٢٣٤٦ - ٢٣٤٧ - ٢٣٤٨ - ٢٣٤٩ - ٢٣٥٠ - ٢٣٥١ - ٢٣٥٢ - ٢٣٥٣ - ٢٣٥٤ - ٢٣٥٥ - ٢٣٥٦ - ٢٣٥٧ - ٢٣٥٨ - ٢٣٥٩ - ٢٣٦٠ - ٢٣٦١ - ٢٣٦٢ - ٢٣٦٣ - ٢٣٦٤ - ٢٣٦٥ - ٢٣٦٦ - ٢٣٦٧ - ٢٣٦٨ - ٢٣٦٩ - ٢٣٧٠ - ٢٣٧١ - ٢٣٧٢ - ٢٣٧٣ - ٢٣٧٤ - ٢٣٧٥ - ٢٣٧٦ - ٢٣٧٧ - ٢٣٧٨ - ٢٣٧٩ - ٢٣٨٠ - ٢٣٨١ - ٢٣٨٢ - ٢٣٨٣ - ٢٣٨٤ - ٢٣٨٥ - ٢٣٨٦ - ٢٣٨٧ - ٢٣٨٨ - ٢٣٨٩ - ٢٣٩٠ - ٢٣٩١ - ٢٣٩٢ - ٢٣٩٣ - ٢٣٩٤ - ٢٣٩٥ - ٢٣٩٦ - ٢٣٩٧ - ٢٣٩٨ - ٢٣٩٩ - ٢٤٠٠ - ٢٤٠١ - ٢٤٠٢ - ٢٤٠٣ - ٢٤٠٤ - ٢٤٠٥ - ٢٤٠٦ - ٢٤٠٧ - ٢٤٠٨ - ٢٤٠٩ - ٢٤١٠ - ٢٤١١ - ٢٤١٢ - ٢٤١٣ - ٢٤١٤ - ٢٤١٥ - ٢٤١٦ - ٢٤١٧ - ٢٤١٨ - ٢٤١٩ - ٢٤٢٠ - ٢٤٢١ - ٢٤٢٢ - ٢٤٢٣ - ٢٤٢٤ - ٢٤٢٥ - ٢٤٢٦ - ٢٤٢٧ - ٢٤٢٨ - ٢٤٢٩ - ٢٤٣٠ - ٢٤٣١ - ٢٤٣٢ - ٢٤٣٣ - ٢٤٣٤ - ٢٤٣٥ - ٢٤٣٦ - ٢٤٣٧ - ٢٤٣٨ - ٢٤٣٩ - ٢٤٤٠ - ٢٤٤١ - ٢٤٤٢ - ٢٤٤٣ - ٢٤٤٤ - ٢٤٤٥ - ٢٤٤٦ - ٢٤٤٧ - ٢٤٤٨ - ٢٤٤٩ - ٢٤٥٠ - ٢٤٥١ - ٢٤٥٢ - ٢٤٥٣ - ٢٤٥٤ - ٢٤٥٥ - ٢٤٥٦ - ٢٤٥٧ - ٢٤٥٨ - ٢٤٥٩ - ٢٤٦٠ - ٢٤٦١ - ٢٤٦٢ - ٢٤٦٣ - ٢٤٦٤ - ٢٤٦٥ - ٢٤٦٦ - ٢٤٦٧ - ٢٤٦٨ - ٢٤٦٩ - ٢٤٧٠ - ٢٤٧١ - ٢٤٧٢ - ٢٤٧٣ - ٢٤٧٤ - ٢٤٧٥ - ٢٤٧٦ - ٢٤٧٧ - ٢٤٧٨ - ٢٤٧٩ - ٢٤٨٠ - ٢٤٨١ - ٢٤٨٢ - ٢٤٨٣ - ٢٤٨٤ - ٢٤٨٥ - ٢٤٨٦ - ٢٤٨٧ - ٢٤٨٨ - ٢٤٨٩ - ٢٤٩٠ - ٢٤٩١ - ٢٤٩٢ - ٢٤٩٣ - ٢٤٩٤ - ٢٤٩٥ - ٢٤٩٦ - ٢٤٩٧ - ٢٤٩٨ - ٢٤٩٩ - ٢٥٠٠ - ٢٥٠١ - ٢٥٠٢ - ٢٥٠٣ - ٢٥٠٤ - ٢٥٠٥ - ٢٥٠٦ - ٢٥٠٧ - ٢٥٠٨ - ٢٥٠٩ - ٢٥١٠ - ٢٥١١ - ٢٥١٢ - ٢٥١٣ - ٢٥١٤ - ٢٥١٥ - ٢٥١٦ - ٢٥١٧ - ٢٥١٨ - ٢٥١٩ - ٢٥٢٠ - ٢٥٢١ - ٢٥٢٢ - ٢٥٢٣ - ٢٥٢٤ - ٢٥٢٥ - ٢٥٢٦ - ٢٥٢٧ - ٢٥٢٨ - ٢٥٢٩ - ٢٥٣٠ - ٢٥٣١ - ٢٥٣٢ - ٢٥٣٣ - ٢٥٣٤ - ٢٥٣٥ - ٢٥٣٦ - ٢٥٣٧ - ٢٥٣٨ - ٢٥٣٩ - ٢٥٤٠ - ٢٥٤١ - ٢٥٤٢ - ٢٥٤٣ - ٢٥٤٤ - ٢٥٤٥ - ٢٥٤٦ - ٢٥٤٧ - ٢٥٤٨ - ٢٥٤٩ - ٢٥٥٠ - ٢٥٥١ - ٢٥٥٢ - ٢٥٥٣ - ٢٥٥٤ - ٢٥٥٥ - ٢٥٥٦ - ٢٥٥٧ - ٢٥٥٨ - ٢٥٥٩ - ٢٥٦٠ - ٢٥٦١ - ٢٥٦٢ - ٢٥٦٣ - ٢٥٦٤ - ٢٥٦٥ - ٢٥٦٦ - ٢٥٦٧ - ٢٥٦٨ - ٢٥٦٩ - ٢٥٧٠ - ٢٥٧١ - ٢٥٧٢ - ٢٥٧٣ - ٢٥٧٤ - ٢٥٧٥ - ٢٥٧٦ - ٢٥٧٧ - ٢٥٧٨ - ٢٥٧٩ - ٢٥٨٠ - ٢٥٨١ - ٢٥٨٢ - ٢٥٨٣ - ٢٥٨٤ - ٢٥٨٥ - ٢٥٨٦ - ٢٥٨٧ - ٢٥٨٨ - ٢٥٨٩ - ٢٥٩٠ - ٢٥٩١ - ٢٥٩٢ - ٢٥٩٣ - ٢٥٩٤ - ٢٥٩٥ - ٢٥٩٦ - ٢٥٩٧ - ٢٥٩٨ - ٢٥٩٩ - ٢٦٠٠ - ٢٦٠١ - ٢٦٠٢ - ٢٦٠٣ - ٢٦٠٤ - ٢٦٠٥ - ٢٦٠٦ - ٢٦٠٧ - ٢٦٠٨ - ٢٦٠٩ - ٢٦١٠ - ٢٦١١ - ٢٦١٢ - ٢٦١٣ - ٢٦١٤ - ٢٦١٥ - ٢٦١٦ - ٢٦١٧ - ٢٦١٨ - ٢٦١٩ - ٢٦٢٠ - ٢٦٢١ - ٢٦٢٢ - ٢٦٢٣ - ٢٦٢٤ - ٢٦٢٥ - ٢٦٢٦ - ٢٦٢٧ - ٢٦٢٨ - ٢٦٢٩ - ٢٦٣٠ - ٢٦٣١ - ٢٦٣٢ - ٢٦٣٣ - ٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦ - ٢٦٣٧ - ٢٦٣٨ - ٢٦٣٩ - ٢٦٤٠ - ٢٦٤١ - ٢٦٤٢ - ٢٦٤٣ - ٢٦٤٤ - ٢٦٤٥ - ٢٦٤٦ - ٢٦٤٧ - ٢٦٤٨ - ٢٦٤٩ - ٢٦٥٠ - ٢٦٥١ - ٢٦٥٢ - ٢٦٥٣ - ٢٦٥٤ - ٢٦٥٥ - ٢٦٥٦ - ٢٦٥٧ - ٢٦٥٨ - ٢٦٥٩ - ٢٦٦٠ - ٢٦٦١ - ٢٦٦٢ - ٢٦٦٣ - ٢٦٦٤ - ٢٦٦٥ - ٢٦٦٦ - ٢٦٦٧ - ٢٦٦٨ - ٢٦٦٩ - ٢٦٧٠ - ٢٦٧١ - ٢٦٧٢ - ٢٦٧٣ - ٢٦٧٤ - ٢٦٧٥ - ٢٦٧٦ - ٢٦٧٧ - ٢٦٧٨ - ٢٦٧٩ - ٢٦٨٠ - ٢٦٨١ - ٢٦٨٢ - ٢٦٨٣ - ٢٦٨٤ - ٢٦٨٥ - ٢٦٨٦ - ٢٦٨٧ - ٢٦٨٨ - ٢٦٨٩ - ٢٦٩٠ - ٢٦٩١ - ٢٦٩٢ - ٢٦٩٣ - ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥ - ٢٦٩٦ - ٢٦٩٧ - ٢٦٩٨ - ٢٦٩٩ - ٢٧٠٠ - ٢٧٠١ - ٢٧٠٢ - ٢٧٠٣ - ٢٧٠٤ - ٢٧٠٥ - ٢٧٠٦ - ٢٧٠٧ - ٢٧٠٨ - ٢٧٠٩ - ٢٧١٠ - ٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٢٧١٣ - ٢٧١٤ - ٢٧١٥ - ٢٧١٦ - ٢٧١٧ - ٢٧١٨ - ٢٧١٩ - ٢٧٢٠ - ٢٧٢١ - ٢٧٢٢ - ٢٧٢٣ - ٢٧٢٤ - ٢٧٢٥ - ٢٧٢٦ - ٢٧٢٧ - ٢٧٢٨ - ٢٧٢٩ - ٢٧٣٠ - ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ - ٢٧٣٣ - ٢٧٣٤ - ٢٧٣٥ - ٢٧٣٦ - ٢٧٣٧ - ٢٧٣٨ - ٢٧٣٩ - ٢٧٤٠ - ٢٧٤١ - ٢٧٤٢ - ٢٧٤٣ - ٢٧٤٤ - ٢٧٤٥ - ٢٧٤٦ - ٢٧٤٧ - ٢٧٤٨ - ٢٧٤٩ - ٢٧٥٠ - ٢٧٥١ - ٢٧٥٢ - ٢٧٥٣ - ٢٧٥٤ - ٢٧٥٥ - ٢٧٥٦ - ٢٧٥٧ - ٢٧٥٨ - ٢٧٥٩ - ٢٧٦٠ - ٢٧٦١ - ٢٧٦٢ - ٢٧٦٣ - ٢٧٦٤ - ٢٧٦٥ - ٢٧٦٦ - ٢٧٦٧ - ٢٧٦٨ - ٢٧٦٩ - ٢٧٧٠ - ٢٧٧١ - ٢٧٧٢ - ٢٧٧٣ - ٢٧٧٤ - ٢٧٧٥ - ٢٧٧٦ - ٢٧٧٧ - ٢٧٧٨ - ٢٧٧٩ - ٢٧٨٠ - ٢٧٨١ - ٢٧٨٢ - ٢٧٨٣ - ٢٧٨٤ - ٢٧٨٥ - ٢٧٨٦ - ٢٧٨٧ - ٢٧٨٨ - ٢٧٨٩ - ٢٧٩٠ - ٢٧٩١ - ٢٧٩٢ - ٢٧٩٣ - ٢٧٩٤ - ٢٧٩٥ - ٢٧٩٦ - ٢٧٩٧ - ٢٧٩٨ - ٢٧٩٩ - ٢٨٠٠ - ٢٨٠١ - ٢٨٠٢ - ٢٨٠٣ - ٢٨٠٤ - ٢٨٠٥ - ٢٨٠٦ - ٢٨٠٧ - ٢٨٠٨ - ٢٨٠٩ - ٢٨١٠ - ٢٨١١ - ٢٨١٢ - ٢٨١٣ - ٢٨١٤ - ٢٨١٥ - ٢٨١٦ - ٢٨١٧ - ٢٨١٨ - ٢٨١٩ - ٢٨٢٠ - ٢٨٢١ - ٢٨٢٢ - ٢٨٢٣ - ٢٨٢٤ - ٢٨٢٥ - ٢٨٢٦ - ٢٨٢٧ - ٢٨٢٨ - ٢٨٢٩ - ٢٨٣٠ - ٢٨٣١ - ٢٨٣٢ - ٢٨٣٣ - ٢٨٣٤ - ٢٨٣٥ - ٢٨٣٦ - ٢٨٣٧ - ٢٨٣٨ - ٢٨٣٩ - ٢٨٤٠ - ٢٨٤١ - ٢٨٤٢ - ٢٨٤٣ - ٢٨٤٤ - ٢٨٤٥ - ٢٨٤٦ - ٢٨٤٧ - ٢٨٤٨ - ٢٨٤٩ - ٢٨٥٠ - ٢٨٥١ - ٢٨٥٢ - ٢٨٥٣ - ٢٨٥٤ - ٢٨٥٥ - ٢٨٥٦ - ٢٨٥٧ - ٢٨٥٨ - ٢٨٥٩ - ٢٨٦٠ - ٢٨٦١ - ٢٨٦٢ - ٢٨٦٣ - ٢٨٦٤ - ٢٨٦٥ - ٢٨٦٦ - ٢٨٦٧ - ٢٨٦٨ - ٢٨٦٩ - ٢٨٧٠ - ٢٨٧١ - ٢٨٧٢ - ٢٨٧٣ - ٢٨٧٤ - ٢٨٧٥ - ٢٨٧٦ - ٢٨٧٧ - ٢٨٧٨ - ٢٨٧٩ - ٢٨٨٠ - ٢٨٨١ - ٢٨٨٢ - ٢٨٨٣ - ٢٨٨٤ - ٢٨٨٥ - ٢٨٨٦ - ٢٨٨٧ - ٢٨٨٨ - ٢٨٨٩ - ٢٨٩٠ - ٢٨٩١ - ٢٨٩٢ - ٢٨٩٣ - ٢٨٩٤ - ٢٨٩٥ - ٢٨٩٦ - ٢٨٩٧ - ٢٨٩٨ - ٢٨٩٩ - ٢٩٠٠ - ٢٩٠١ - ٢٩٠٢ - ٢٩٠٣ - ٢٩٠٤ - ٢٩٠٥ - ٢٩٠٦ - ٢٩٠٧ - ٢٩٠٨ - ٢٩٠٩ - ٢٩١٠ - ٢٩١١ - ٢٩١٢ - ٢٩١٣ - ٢٩١٤ - ٢٩١٥ - ٢٩١٦ - ٢٩١٧ - ٢٩١٨ - ٢٩١٩ - ٢٩٢٠ - ٢٩٢١ - ٢٩٢٢ - ٢٩٢٣ - ٢٩٢٤ - ٢٩٢٥ - ٢٩٢٦ - ٢٩٢٧ - ٢٩٢٨ - ٢٩٢٩ - ٢٩٣٠ - ٢٩٣١ - ٢٩٣٢ - ٢٩٣٣ - ٢٩٣٤ - ٢٩٣٥ - ٢٩٣٦ - ٢٩٣٧ - ٢٩٣٨ - ٢٩٣٩ - ٢٩٤٠ - ٢٩٤١ - ٢٩٤٢ - ٢٩٤٣ - ٢٩٤٤ - ٢٩٤٥ - ٢٩٤٦ - ٢٩٤٧ - ٢٩٤٨ - ٢٩٤٩ - ٢٩٥٠ - ٢٩٥١ - ٢٩٥٢ - ٢٩٥٣ - ٢٩٥٤ - ٢٩٥٥ - ٢٩٥٦ - ٢٩٥٧ - ٢٩٥٨ - ٢٩٥٩ - ٢٩٦٠ - ٢٩٦١ - ٢٩٦٢ - ٢٩٦٣ - ٢٩٦٤ - ٢٩٦٥ - ٢٩٦٦ - ٢٩٦٧ - ٢٩٦٨ - ٢٩٦٩ - ٢٩٧٠ - ٢٩٧١ - ٢٩٧٢ - ٢٩٧٣ - ٢٩٧٤ - ٢٩٧٥ - ٢٩٧٦ - ٢٩٧٧ - ٢٩٧٨ - ٢٩٧٩ - ٢٩٨٠ - ٢٩٨١ - ٢٩٨٢ - ٢٩٨٣ - ٢٩٨٤ - ٢٩٨٥ - ٢٩٨٦ - ٢٩٨٧ - ٢٩٨٨ - ٢٩٨٩ - ٢٩٩٠ - ٢٩٩١ - ٢٩٩٢ - ٢٩٩٣ - ٢٩٩٤ - ٢٩٩٥ - ٢٩٩٦ - ٢٩٩٧ - ٢٩٩٨ - ٢٩٩٩ - ٣٠٠٠ - ٣٠٠١ - ٣٠٠٢ - ٣٠٠٣ - ٣٠٠٤ - ٣٠٠٥ - ٣٠٠٦ - ٣٠٠٧ - ٣٠٠٨ - ٣٠٠٩ - ٣٠١٠ - ٣٠١١ - ٣٠١٢ - ٣٠١٣ - ٣٠١٤ - ٣٠١٥ - ٣٠١٦ - ٣٠١٧ - ٣٠١٨ - ٣٠١٩ - ٣٠٢٠ - ٣٠٢١ - ٣٠٢٢ - ٣٠٢٣ - ٣٠٢٤ - ٣٠٢٥ - ٣٠٢٦ - ٣٠٢٧ - ٣٠٢٨ - ٣٠٢٩ - ٣٠٣٠ - ٣٠٣١ - ٣٠٣٢ - ٣٠٣٣ - ٣٠٣٤ - ٣٠٣٥ - ٣٠٣٦ - ٣٠٣٧ - ٣٠٣٨ - ٣٠٣٩ - ٣٠٤٠ - ٣٠٤١ - ٣٠٤٢ - ٣٠٤٣ - ٣٠٤٤ - ٣٠٤٥ - ٣٠٤٦ - ٣٠٤٧ - ٣٠٤٨ - ٣٠٤٩ - ٣٠٥٠ - ٣٠٥١ - ٣٠٥٢ - ٣٠٥٣ - ٣٠٥٤ - ٣٠٥٥ - ٣٠٥٦ - ٣٠٥٧ - ٣٠٥٨ - ٣٠٥٩ - ٣٠٦٠ - ٣٠٦١ - ٣٠٦٢ - ٣٠٦٣ - ٣٠٦٤ - ٣٠٦٥ - ٣٠٦٦ - ٣٠٦٧ - ٣٠٦٨ - ٣٠٦٩ - ٣٠٧٠ - ٣٠٧١ - ٣٠٧٢ - ٣٠٧٣ - ٣٠٧٤ - ٣٠٧٥ - ٣٠٧٦ - ٣٠٧٧ - ٣٠٧٨ - ٣٠٧٩ - ٣٠٨٠ - ٣٠٨١ - ٣٠٨٢ - ٣٠٨٣ - ٣٠٨٤ - ٣٠٨٥ - ٣٠٨٦ - ٣٠٨٧ - ٣٠٨٨ - ٣٠٨٩ - ٣٠٩٠ - ٣٠٩١ - ٣٠٩٢ - ٣٠٩٣ - ٣٠٩٤ - ٣٠٩٥ - ٣٠٩٦ - ٣٠٩٧ - ٣٠٩٨ - ٣٠٩٩ - ٣١٠٠ - ٣١٠١ - ٣١٠٢ - ٣١٠٣ - ٣١٠٤ - ٣١٠٥ - ٣١٠٦ - ٣١٠٧ - ٣١٠٨ - ٣١٠٩ - ٣١١٠ - ٣١١١ - ٣١١٢ - ٣١١٣ - ٣١١٤ - ٣١١٥ - ٣١١٦ - ٣١١٧ - ٣١١٨ - ٣١١٩ - ٣١٢٠ - ٣١٢١ - ٣١٢٢ - ٣١٢٣ - ٣١٢٤ - ٣١٢٥ - ٣١٢٦ - ٣١٢٧ - ٣١٢٨ - ٣١٢٩ - ٣١٣٠ - ٣١٣١ - ٣١٣٢ - ٣١٣٣ - ٣١٣٤ - ٣١٣٥ - ٣١٣٦ - ٣١٣٧ - ٣١٣٨ - ٣١٣٩ - ٣١٤٠ - ٣١٤١ - ٣١٤٢ - ٣١٤٣ - ٣١٤٤ - ٣١٤٥ - ٣١٤٦ - ٣١٤٧ - ٣١٤٨ - ٣١٤٩ - ٣١٥٠ - ٣١٥١ - ٣١٥٢ - ٣١٥٣ - ٣١٥٤ - ٣١٥٥ - ٣١٥٦ - ٣١٥٧ - ٣١٥٨ - ٣١٥٩ - ٣١٦٠ - ٣١٦١ - ٣١٦٢ - ٣١٦٣ - ٣١٦٤ - ٣١٦٥ - ٣١٦٦ - ٣١٦٧ - ٣١

الطرفة - والتبشير ٢٠ ، ما ارتفع من كل شيء ، وهي في التكبير أن يذلي ،
التكبير حتى يرتفع فوقه الطعام ، وهي كيفية جائرة ، بخلاف الحلب
والزرم والزرقة فهي عنها .

المقابل : النعفة - ورقة ٢٢٩

مركز - محارف الحرارة ، وهي كتابة القام والرفي للعرض والمصابين ، والحرفة
مشتركة في نبات كثيرة من العالم المتخلف .

مركز - والتبشير ١٨ ، من يرسم الحدود ، والنهايات ، في الأراضي والعقارات
ويعرف بالقسام ، أو الحسب ، لأنه يستخدم الحبل في القياس .

نوري مجلد ١ ص ٢٣٥

مركز - والتبشير ١٨ - ١٩ ، محارف الحرارة ، وهي صناعة الحد ، والأحذية
والكفة ، عاركة قالة في المغرب الأقصى ، ويولد بها في تونس ،
صناعة القلعة تسمى بـ (الغربية) المحارون ، ينمو مشهور وفيه حركة
ومشاة .

مركز - والتبشير ١٨ ، محارف الحرارة وهي تليب أو تشيب الحطب
والخمر ، والتليب ، بآلة تعرف بالمخرطة ، والمخرطة بالمغرب الأصغر
تخرج من القهتر على شكل منسجي تقاس عليه القباب .

نوري مجلد ١ ص ٢٦٢

مركز - والتبشير ١٨ ، محارف الحرارة ، وهي المائدة على الصانع ، في الأسواق
وهي تعرف قالة حتى الآن ، وفي سوق الكبير بتونس تسمى المائدة
بـ (الكب) عينة ومما بدأ به الزور الفيل ، واسمها (الكب) .

مركز - والتبشير ٢١ ، مصطلح في الأحكام ، معناه كل ما يذلل ويحسم عليه
خريطة من قدام .

مركز - والتبشير ٢١ ، مصطلح في الأحكام ، يعني الإلهاء والتشويق ،
واسمها (الكب) .

مركز - والتبشير ٢١ ، مصطلح في الأحكام ،

نوري مجلد ١ ص ٢٨٧

في حرز أمين حتى تتضح ملامة ربحها من الحمل بواسطة الميزان
شرح التاودي على تحفة ابن عاصم ج ٢ - ص ١٩

الوضيعة - والتيسير ٥٢ ، مصطلح في باب البيع يرد على معنى النص في اثر
لعيب ظهر في المبيع ، أو لفساد حال السوق .

النجش - والتيسير ٥٢ ، مصطلح في باب البيع ، يرد لمعنى الزيادة في ثمن البيع
دون وجود قصد في شرائها ، وهو منتهى عنه بنص الحديث ، لما يعبر
اليه من التفرير ، ويطلق عليه في أسواق تلمسان ، في عصر العباسي
اليزم .

و التحفة - ورقة ١٣١٦

الفهارس

فهرس الآيات

١٥	رقم	المكية	الاسراء	التيسير ٦	٦
٣٦				التيسير ٧	٧
٦				التيسير ٨	٨
١٣				التيسير ٨	٨
١				التيسير ٢٠	٢٠

فهرس الأبيات الشعرية

أقول لأصحابي عن القهوة الخ .. البحر الطويل (٣٢٢) أبو الحسن الكري
وع الكارم لا رحل ليفيتها الخ البحر البسيط (٣٥٥) الخطبة

فهرس الأحاديث

٦ ضرر ولا ضرار و التيسير ١ - ٢٩ ، ورد بطرق مختلفة وهو حديث صحيح
ورد في الأربعين النووية

انظر المعجم المفهرس معك ٣ من ١٩٧-١٩٨ للوطاح ٢ من ٢١٨
من اجلي منكم بشي .. من هذه الخ و التيسير ٥ ، ورد بطريقة اخرى

انظر : المعجم المفهرس معك ٥ من ٢٣٠
ان الله هو الغايض الباسط و التيسير ١١ ، ورد ايضاً بطرق مختلفة
انظر : المعجم معك ٢ من ١٦١-١٦٣

٢٤٣

٥٤٤

من ظم لسيا فاء غصده الخ و التيسير ١٢ ، ورد بطريقة اخرى الا من ظم مباحدا
انظر : المعجم معك ٤ من ٢٠

أج القاسم يروى الله يتخبرهم عن بعض و التيسير ٥٤ ، في رواية اخرى الخ
انظر : المعجم معك ٢ من ٢٥٢

من لم يكف الله ديناً ورواهما الخ و التيسير ٥٥
انظر : المعجم معك ٢ من ٢٥٢

فهرس أبجدي عام

٣٩	ابراهيم بن إسحاق الحربي و عالم حنبلي
٤٠	ابراهيم النخعي و تابعي
٣٧	الاحتكار
٤٠-٣٩	احمد بن حنبل و صاحب مذهب
١	احمد بن سعيد و ابو العباس قاض مغربي
٣	اختصار ابن عرفة و كتاب فقهى
٣	اختصار ابن هرون و كتاب فقهى
٤٩-٢	اصح ابن الفرج و فقيه مصري
٤١	الأصل و المدونة
٨	أعوان القاضي
٨	أعوان المحتسب
٢٥	افريقية و بلاد المغرب
٣٠	الاقيون و مخدّر
٦	أم سليمان بن خيشة و صحابية
٦	أمير المؤمنين و عمر
٢٥	الأندلس
٤١-٤	أهل السنة
٤١	البرزلى و فقيه تونسي
١٨	البرام و صانع البرم
٧	بغداد
٣٩	أبو بكر الروزي
٢٤	البلغام و من الأمازيغة
٤١	البلخ و تروقت
٣٢	البلخ و التباط

١١	الرسالة و كتاب فقهي
٢١-١٦-١٣	ابن رشد و فقيه اندلسي
١٢	رقاع و لباس
١٨	الرمّاح و صانع
٣٥	الزبرقان بن بدر التميمي
٣١	زورق و عالم مغربي متصوف
٢٠	زكاة الفطر
١١-١٢-١١	الزناجير و م رنار
١٠-٩	البحان
٣١	البحر
٥٢-٢٥-٢١	سحنون و فقيه مالكي
٥٠	السطاح و صانع
١٨	السكري
١٨	السمار و وسيط
١٨	السمار و صانع
٣١	السوداء و من الأعرحة
٣١	السكران و مرقه
٧	الشافعي و صاحب مذهب
١٣-٢٥	الشم
١٨	الشرايط و صانع
١٠	الشم و الشافعي
١٧	الشفاء و سبب جود الله
٢١	صاحب الميزان و المؤلفون
٢٤	الصباح و مسكنات
	الصناعات

[illegible]

مالك و صاحب مذهب و

المختار و عامل السوق و

المختصر و كتاب عقبي و

الفت

المدنية و التوراة و

ابن مرزوق و الخطيب و

السمع و كيفية في الكيل و

بطرف و عقبي مالك و

المبار و كتاب في التوراة و

الوقت و عقبي التلوي و

مع ان الرسالة

التي و عهد مر و

التماري

الوية و مكيل و

يحيى بن عمرو و عهد المختار في القوم و

البع

الاسماء و السور و التوراة و

الاسماء و السور و التوراة و

الاسماء و السور و التوراة و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الاسماء و

الملاحق

والقرويا والأسوار ، وسائر الأحياء والحدود .



انظر مجموع ١١٥٤ كبدار التوالت في الزمان
ورقة ٢٢٢ - وهي قطعة من سائر التواريخ
والسمود ، في أحكام العزوات والحدود
التي ألها فقيه الفسالي هو يحيى بن عبد الله
بن أبي البركات ، السلطان الزيدي أبي عبد الله
عبد القلبي .

وتوجد هذه نسخة في الخزانة الملكية في
الرباط رقم ١٠٣

السوق مثل ان يتأثروا او يتظاهروا على فعل يضطرونهم الى الزيادة ، من غير
سبب اوجبه ، من عدم ذلك الشيء او من حوالة أسواقه كما يفعل الآن الدقانون
والخزازون فمن تدعو الحاجة إلى ما في أيديهم ، لأنهم يتواطئون على خلا السوق
من ذلك الصنف ويرفعون أيديهم عن الأعمال حتى تضيق أحوال الناس ويضطروا
إلى الادعاء لما يريدون . فمعالجة دفع هذا الضرر عن المسلمين واجب ومعااملة
هذا تكون بالبحث ... وكل من عظمت إذايته واجب إخراجه من السوق
وإراحة المسلمين من شره . وبأخذ الناس بهذا المأخوذ ولحوقه مما يعد من مصلحة
الكفاة ، في غير اعتداء على أحد في مال أو عقوبة لغير استحقاق وإذا كان من
أهل السوق متحداً غير متفاوت فقام واحد منهم ببيع بأقل ما يبيع به الباقون
فإن كان الجودة ما لديه دونهم لم ينع وإن لم تكن له جودة مما بأيديهم منع ، وإن
خط عن سعرهم وباع بأرخص مما يبيعون به ترك وبيعه ولم يؤمر الباقى بالمعاد
به ، وكذلك لا يؤمر الكثير منهم أن يلتحقوا بالأقل ، ولكن يؤمر القليل أن
يلتحقوا بالأكثر وسادهم في فن المبيعات اه .

الملحق رقم ٢

منكرات الشوارع والطرق

فمن ذلك ما كان في الأبنية ومنه ما كان في الطرق والأقنية . ومنه ما كان
في صفات المتصرفين والمتصرفات ، فأما ما كان في الأبنية ، فكل ضرر عام
مثل ضروره وأشدّها ما كان كالحائط المائل فإنه إذا ترك على الإهمال ولم يقع
في شأنه إنذاراً للمالكه ولا مسارعة بالزوال أدرك من وقوعه بغلة إتلاف الأنفس
والأموال لأنه مفيد ضمان ماله كما بما ، أتلف ، بمجرد إنذاره في المشهور ، وقبل
لا بد من زيادة حكم الحاكم بعد الإنذار . . . قال في المدونة في كتاب الضمان ،
والحائط الخوف إذا شهد على ربه ثم عطب به أحد فريه ضامن ، وإن لم يشهد
عليه لم يضمن وإن كان غوفاً ، ومثل الحائط في الحكم ، الكلب العقور ، والحمل
المسؤول ، قال مالك ومن اتخذ كلباً عقوراً فهو ضامن لما أصاب أن تقدم إليه فيه
ومن ذلك إخراج روض أو سائط ، لا لحذاء مسكن فوق قضاء الطريق فيجوز
صاحبه منعاً بحيث يضرب بركيان المارة ، فيلطم إليه برفعه وإزالته . . . وأما
ما لا ضرر فيه على السكة ولا على أحد من المسلمين فلا يبيع . . . ومن البتة
القطاع تمي ، من حجة المسلمين وجادة طريقهم يزيدونها للقطاع في ملكه خاصة
أو داراً أو غيرهما . . . قالوا يجب على الناظر في مذكر الشوارع قطع مثل ذلك
إما لخدمة مطلقاً ، أو لخدم ما أضرب الطريق ، ومن ذلك البيع من جعل باب على
الرجحة والفتاء الذي لأرباب الدور ملكه والاستفاد به للمسلمين ، لا في ذلك من
الارتفاع إذا ضاع الطريق به . ففي حجاج ابن القاسم وسئل عن رجل له دار
وهي في رجحة وأهل الطريق ، ربما ارتفعوا به ذلك الفتاء وإذا ضاع الطريق من
الإهمال فيستغلون فيه ، فأراد أن يجعل عليه حائطاً ، وإذا هو في رجحة بيت
له وخدم ، ولم يكن على الرجحة باب ولا حائط قال : ليس بذلك . . .

و شيد ليس له أن يحمل على الرحلة خالفاً ولا باباً ليختص بلمعتها ، ويطلع الناس
من الحق في الارتفاق بها ، لأن الأقبية لا تحجر وإنما لأربابها الانتفاع بها
و كراؤها فيها لا يضيفها على المار فيها من الناس ... ومن ذلك إلقاء الأرباب
بالأقبية والطرق فتأذي المارة إما بالتضييق أو بالثوث والتجسس ... ومن
ذلك ما يجمع بالطرق من تكديس الرحاضات وتضييق الطرق ولحوقه . فقال في
تلبية الحكام ، كما يتخذ بعض الناس ما يؤدي إلى أذى المسلمين والتضييق عليهم
في الشوارع كتكديس الرحاضات المستخرجة من سروب الحمرة وقنوات تلك
الحارة وتركها كذلك في المواضع الضيقة بحيث يتجسس المارة وقد يقع بها
الصبيان والماشون ليلاً ، وربما كان المطر وسال بعض ذلك الماء وحالط كيم آمن
طرقات المسلمين فعمطت الضرر به واشتدت الضيقة ... ومن ذلك كيف
الحيوانات غير الآدمية إن كانت في الشوارع ... ومن ذلك فطر السجواب ثم
تجري بالنساء والتجاسة في موضع لا يكاد المارة يعلم من لولها ... وكذلك
اتخاذ مرابط السجواب على الطرق بحيث ينال المارين من ضيق الموضع بها وتضر
الحوار ، مضررة ظاهرة . وربما أدركهم شيء من تلويث ثيابهم من أروابها
وأبوابها . ومن ذلك ما يطعمه الحزازون غنماً من بسط جلوه القدر لحيمة الطريق
فيحصل بذلك مظنة التلويث ، والمشار ، ومن ذلك إيقاف الدواب بالخشب
والخشب وكذلك اجتنارها بالشوك ، وكذلك ذبح الجروور بالطريق . ومن
ذلك ما يلبس الحامة لتقل على ظهرها من الحق في الترفيق والتوسط في قسم
الحقول ، قال في تلبية الحكام ، وقد يستغف بعض الناس من أذى قسائم
الخصوب والزجر ، والتحصيل بالانكاد ، مثلاً اغتيد قسمة الآن من الطائفة الذين
والنفاقين الصغار ، والجص والحكمة والإعمالين والحوم ، فهذا من التناظر التي
يجب الاحتساب فيها ومنهم من ساء تصرفهم على كل حال .

لحدا الناظر وتلبية التذاكر في حفظ الشحات وتلويح التذاكر
رقم ١٣٨٣ - قسم الخطوط طان والكلية فوطية بالحوار
ورقم ١٣٧٧ - بالقرابة العامة لرباط - ورقم ١٣٨٤

الملحق رقم ٤

منكرات الاسواق والحمامات

من التكرات المتعاقبة في الاسواق ، الكذب في المراجحة وإخطاء العيب ومنها
رك الأيجاب والقبول ، والاكتفاء بالمعاطاة. ومنها بيع الملاهي ، وبيع أشكال
الحيوانات المصورة في أيام العيد ، لأجل الصياد فذلك ، تلك ، يجب كسرهما
والبيع من بيعها كالملاهي وكذلك بيع الاواني المتخذة من الذهب والفضة ،
وكذلك بيع ثياب الحرير وقلائد الذهب والحرير ، اعني قلبي لا يصلح إلا
للرجال ، ويعلم بعادة البلد انه لا يليق إلا الرجال ، وكذلك من يعتاد بيع
ثياب البنات المصورة ، التي تلبس على الناس بنسختها المتخالفا ، ويوعم انها
جيدة وكذلك تلبس الخرافات ثياب بالرفق ، وما يؤدي إلى الاتيان او كذلك
جميع التواريخ المعقولة المرددة إلى تلك الحيات .

جميع أنواع العقود المردية إلى تلكات .

أما مكرات الحمامات فمنها الصور التي تكون على باب الحمام أو داخله فذلك
مكر يجب إزالته على كل من غسل الحمام أو من الصور أو من عليها فذلك
أن الوضع سر لقما لا يصل إليه يده فلا يجوز له أن يمسها ولا يصورها . عليه
أن يحام آخره ، فإن شاهده المكر أو جازاه ، ويكتبه أن يذره ويحرقها ،
أثبت بطلان تصويرها ولا شيء من الصور الأربعة .

عليه أن يحام آخره ، فإن شاهده المكر أو جازاه ، ويكتبه أن يذره ويحرقها ،
أثبت بطلان تصويرها ولا شيء من الصور الأربعة .

١٤١

حركة الشهوة . ومنها كشف العورة للرجال الذكوي من الفواحش . فان الرجل
لا يجوز لها كشف بدنيتها للذميات في الحمام . فكيف يجوز كشف العورة له حتى
ومنها أن يكون في مداخل بيوت الحمام . ومجاري مياهها حجارة ملصقة
ينزل عليها الغافلون . منكر يجب قطعه وإزالته ومنكر على المحامي في إحداه
فانه ينفضي إلى السقطة . وقد تؤدي السقطة إلى الكسار عضو والعقاب .
وكذلك ترك السر والصابون الملقى على أرض الحمام منكر . وعلى المحامي تطهير
الحمام ...

مذكرات في الحسية مؤلف مجهول رقم ١٣٧٩ -
قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية بالجزائر
ورقات ١٦ - ١٨ .

ولا يبيع دماغ الجسد ولا
إلا إذا تحققت ملامه
بعد الوقوف من أعيانهم على
أيضا فلمحتب التمزيق
والضرب والطواف بالمضروب
والجلساء لتجار أكثر
وأمنع من اشتغل بالكهانة
أدب كالذي يسب أحدا
شفاق الشقة والليس أفعلا
صنعه ذلك فلا ملامه
ذاك وما ليس به مكمل
والكسر والإراقة والتخريق
ويكلف الشيء الذي يجب
معاملاتهم ربا تستكر
والخط والسحر من إبانة
بالشعر أو حجوه سجنه بفا

الاقنوم : ورقات ١١٦ - ١١٧

الملحون رقم ٦

الحسبة على الخرازين ، وأهل الامراض

وصاحب الحمام

سئل يحيى بن عمر^(١) وصاحب سوق القيروان ، عن الحف بعمله الخراز
من مثل هذه التعلال الصرارة ، هل ينهي الخرازون عن عملها ؟ فان التهاء
بشئها عامدات لذلك ، فليبينها ويثبتن بها في الاسواق ، ومجامع الناس
البا كان الرجل غافلا فيسمع صرير ذلك الحف فيرفع رأسه ، فيقال : ارى ان
يبي الخرازون عن عمل الحفاف الصرارة ، فان عملوها بعد التهي ، رأيت ان
تتم حرارة الحف ويدفع اليه ، وارى عليه الادب بعد التهي .

(١) هو ابو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر فكتاني ، ولد بخرطبة ١٢٠٩ هـ ٢٠٩٥ م
ابا نعم . ورجل عالم بالحج . وفي مصر أخذ على يحيى بن بكير . وأصبح من القروج . وجم
فرحم بن عبد الحكيم . وفي القريفة أخذ على سحنون . وموقعه . وموطأ مالك . ثم استقر في
نوا . والتصب القنبريس في مسجدها . ولفظوه . وفيه استبح من قسرة القسرة من ارفع
كتي . ورتبع له يحيى بن عسكني ويظهر اليه في بعض القرائن . استقام قسوة في
نوا . اذ في القيروان ، وهو صاحب ما كتبت احوال قسوة . في الحسبة القسرية . ففي الحسبة
قنبريس في الجزء السادس من كتابه . وارتفع عليه صاحب القسوة . ثم صاحب
القسوة . واصل ذلك هو من استقام بين القسوة والقسوة . من قسوة قسوة . لا يعرف
شيئا . وله ايضا في الجزء السادس من كتابه . وارتفع من قسوة قسوة . وارتفع
في القيروان في القسوة

الملحق رقم ٥

الحبة على المعلمين والكتبة والمخنثين والصناع

والصنائع والجلال

فصل وفي حاجاته المعلم	ثبنا من الصيان لا يستعمل
إلا إذا ما سمع الأب ولا	لمرأة عليها أن تحمل
ليكتب الحرز اليه مثلا	وأدب الصيان بالضرب على
أرجلهم ثلاثة أو خمسة	أو سعة بالرفق خذ لاته
لا تنهم من حاجة الإنسان	وبالصلاة تمر على الامكان
لا يبا مراعاة ويضرب	ويضع الخنثى كذا يؤم
لأشهر يتصرف بها	ويطاسن كي يقيس
والناتحات أمتع من القاتل	وأجرم عن فعلها وأدب

ورقة ١١٩

ويطلب أمور الصنائع	ويطلب أمور الصنائع
من الأمانة والتسوية	من الأمانة والتسوية
والصنيع إجارة قبل العمل	والصنيع إجارة قبل العمل
فمن عمل في الكتب وما لا يهمل	فمن عمل في الكتب وما لا يهمل

وسئل عن الضرير يبيع الزيت والحل والمائع كله هل ينع من ذلك كله ؟ قال
نعم ، قيل له ، وان كان له غنم ابيع من لبنها وجبنها وهل يبيع بيض دجاجها
فقال ينع من ذلك كله ويرد عليه اذا بيع له فان اشترى ذلك مشرق وهو عام ،
فذلك جائز ، ولا يجوز لذلك المشتري ان يبيع ذلك في اسواق المسلمين .

وسئل عن صاحب الحمام ، اذا دخل ثناء لا مرض بهن ولا تقاس فقال لا
شيء عليه حتى يتقدم اليه فان عاد فعليه الالم على قدر ما يرى الامام
وكتب الى ابن طالب ، قاضي القيروان ، بعض قضائه في حمام قد صافوا منه
ورأوا انه منكر عظيم فآخذوا رأيه في ذلك فكتب اليه احضر وتقبل المحامي
وامره ان لا يدخل الحمام إلا امرأة مريضة او ثناء ، ولا يدخل الرجل
إلا بخير ، فقال نعم ولا تقبل شهادة رجل دخل الحمام بغير مشور حتى
تعرف قوته .

يطلب الحكم وإن تمسكوا برفع الحاكم وقاض ما يرى

أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر القاسمي⁽¹⁾

الأقنوم في مبادئ العلوم

ج ۲ : ورقات ۹۰۹-۹۱۰

[illegible]

المعنى رقم ٩

رسالة أبي سالم العياشي

الى أبي العباس أحمد بن سعيد

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لحج بيته ، والوقوف على الحرمتين
شريفين على أمت ورحمة ، وزيارة النبي (ص) نعمة الله من خلقه وصفوته
مزاياه وسلم وعلى آله واصحابه وأزواجه وأمنه ما من مشتاق
لحج الشرف وروضة ، من العهد القديم إلى الله تعالى : أبي سالم عبد الله بن
محمد أبي بكر ، كان الله له ، وإلى ولي في الله تعالى وأخيه في محبة سيدنا ،
الحسين رضي الله عنه ، في سائر أسواق الصدوق ، إن شاء الله تعالى ، في جميع
أقاليمه وأهله ، سيدي أبي العباس أحمد بن سعيد أسعد الله وإياه بطوع كل من
يسر له في هذا العام الألفه فوق مسعد الخيف من منى ، سلام على اخوتكم
والتسليم ورحمة الله ...

هذا وقد جئنا غير من أحييتكم ، بقا لكم في التوجه إلى البلاد المحيطة في
هذا العام ، واخرتم ذلك إلى عام آخر فسرنا ذلك بسلامنا بآمل به قرة
العين لنا ولكم من المرافقة ، فرأينا ذلك من جهة القسم ، التي لم نزل
نصرها من الله وأطماننا الطوبى إلى ذلك بعض الأطماع ففعلنا ولم نستطع
أن نفي كل علة أمرا فلم يبق لنا ونحن بطريق البحر الطويل في قضاء مسكننا إلا
بوسائل التوسعة تلك الأوراق وأربعة آلاف (رقم) من أبي العباس أحمد بن
أحمد بن محمد بن أبي العباس ، أم العباس الطوبى التي لم نزلنا ورحمة الله
على المصير الأخر من المرافقة ، التسليم من يدنا ، والسلام على من يسير الأمانة

الملحق رقم ٧

الطارون والصيدلة



وهذا أوسع الأشغال شغلهم وأصعب الجهال
ودفع غريم بأن لا يتنصب لهذه الأشياء إلا من يحب
الصالح للإسلام والعروة والخير من ذي الدين والمروعة
والمنفعة للبشر فرمان وورق الصدر وقب بأن
لنا الحادي والعش الفلفل تدبير كرمته أيضاً يلي
والصغار يصنع كسر ورفاعلم والإعطران يطبخ بقم
والسك بالذبح في معطو دم فراح بسر وحام من ثم
يشعم بعض الحبوب من النعير والشمع ثم السلائك المقدس
بهم سودان كذا أو المشبعة بملك شوك معه غشوا بيعة
ولما كتم والعطافير بعد ثلاثة الألف من بعض ورء
وليس لهم أعمار أعمار وكان عشرين عشرين أهل الأمان
من كذا عمل يكون ديسك وعارفا وشاففا ولنا
دليلاً الأمان عن حوراهم وسد الخير من حالهم

واختلنا ولو لبنة من يد الله الذي غرنا الاختلاس قال لا تعرفي ان تتكلمي
بعد هذا أم وماذا يكون هذا اللقاء فيحصل لنا ولكم في ذلك فمن القطعة من
ينجبر به بعض ما فات . منها ان تعرفكم بعض ما يحتاجون اليه من مهيات
الطريق ، والاختلاف احوالها ، وما تستعين به لكل موضع وما تتكلمي به شئها
وتستغني به من أمواتها ، من أمور لا تنوب فيها للكتابة عن المشاهدة وإذا
فاتنا ذلك فله الحمد على كل حال ... والتي لرى من حنى الهبة ، ورحم الآخرة
ان لا اخليك من تعريف بعض ما تدعو الحاجة اليه حتى تكون كأنك معك
سأرون فأقول ايها الأخ ... وسأرسل في وصف الطريق والرحلة

الطريق مجموع ١٣ ك. ورقات ٣٠٢ - ٣٠٤

الملحق رقم ١٠

في الصانع وصنائعهم



ويجوز للمعتمد ان يتفقد امورهم وصنائعهم وينعمهم من مطلق الناس في
مواقعهم كما في ذلك من تعطيلهم الناس عن اشتغالهم واضرارهم بهم ، ويختار على
الحاجة ألا يعطى بغيره حيط ولا يحيط كامل لأنه لا يتمكن من هذه الخطوة
لأنه يكون الحياطة به عطلوة ويختار على صانعي الاستعمال منهم حل بعض حياطة
لأنه لا ينفذ وحده من الناس بالرمل في جوف الكف واخذ يقدر وروى من
توب ويتفقد التفصيل فان من مصلحتهم من يفصل كاملاً ويخرط في الحواس
يطوي القياس في التزييع وهو ضيق وقد سرق منه يقدر الخراط وكذلك يصنعون
أكم الثوب الكساء ويضربون حياطتها طلب التوفير ، فانما ليس ثوب قليلا
فقد حياطة وانفصلت أجزاءه وخسر مثله ، وكذلك يوسعون أطوال الثوب
لكثاني نظير عند القياس كاملة وليل في الناس لأحد مثلي القياس

ويجوز للصانع من ان يصنعوا الاخر بالقيمة فانه لا يثبت وما هذا الصانع
من الأول في القطن والكثبان فان الصانع فيها كذلك لا يثبت وما هذا الصانع
في السوق فذلكس والعش وانما هو يحلو الاثواب اذا صيغت عسله اقل ، ومع
الصانع ألا يلبسوا ثوباً يطوي لهم القصار ، ولا يلبسوا ثوباً يحلو الاثواب
ولا يركون يصنعون الثوب سلباً فقد يطرأ ما يشغل عنه ويحضره لا يملك
استعملون القطن في عسره فانه ذلك يورث قوته ولا يورثه فصاروا على ذلك
ولا يركون الخلف ، فبه في بلاد القصار به ذلك من القطار ايام القطار ويحضر

ويؤثر في قوته ، وينبع الرفائين ان يرفعوا خروفا في ثوب القصار الا عن موافقة
صاحبه ، وينبع الطرازين ان يغيروا رسم ثوب عند قصار لما اخبر من ذلك على
مفسهم ، ولا يساج للدباغ يسع جلد الا ان يكون قد خرج ماؤه وتحملت السهابة
في دباغه ، ومتى يسى وطوي وتكسر فهو غير جيد الدباغ ويتقدم في ذلك
لدلالة ، ومن وجد بعد ذلك فعه ادب وتكمل ، ولا يخلط جلد العنز مع جلد
الضأن في فرق ولا جراب ومن وجد ذلك قطع فانه دلس لا اخبر فيه .

السلطاني - آداب الخبة

ورقة ٤٥

اللامع رقم ١١

في عملة النقيق والخبز وباعتها

لما هؤلاء فأنشأهم بمعلومين يجمعون بين التجارة والصناعة ومعلومهم أهل
علم ولا يترددون إلا بمؤلم التكاليف وشديد العذاب لهم بآفة والمسلمين
هم وعشرون منها أنهم يخططون الطيب مع الطيب ويسمون الجميع بـ **الطيب**
الذي قد رسمه عليهم الحاسب . ومنها أنهم يجعلون الطيب على الطيب ليرة
التي ثم يعرف له من الوسط ويعطيه وهو في علة عمالي . **الطاهر**
يسمونه ذلك الحضر . ومنهم من يخطط فيه النخال الحق ما فيه من الطاهر
السيد وغير ذلك من الدس ثم يضي إلى السيف التي يبيع فيها الطاهر الذي
اشترى فيها ربعا واحدا ويضعه في الجميع فإذا وقف عليه الشاهد وحده
يسمى الدقيق يقول له الآن والله اشتريت بـ **يوم** كذا ويبيع الجميع على **السيد**
اليوم ويحفظه المشركي أنه أحسن إليه بأن أعطاه إياه بـ **يوم** ما أعطاه الله لهم
ذلك من الخدم .

سوم ويحفظه المشركي انه احمد اليه ان
 لك من الخدم .
 ومنهم القراءون ولهم بان لا يتولوا طبه الطعام فانه
 من ذلك اولهم مع ذلك في قولهم حر من مسج الطعام والسك الطبق
 الحريه لهم لالساع القول فيهم . ومنهم الطبايع والهم بان مسج الطعام
 مع الطب ياخذوا من الطب ويسموا الزميه . ومنهم
 والله اعلم في هذا من الساع اليهم من مسج الطعام
 في غير مسج الطعام . ومنهم من مسج الطعام
 من مسج الطعام في مسج الطعام . ومنهم من مسج الطعام
 في مسج الطعام . ومنهم من مسج الطعام . ومنهم من مسج الطعام

في القلح من غير ان يمسى في راسه ، ورايت في ليلة اخرى قد اخذ احدال الصبح
وقنع عنها واستسقى الماء وسقى الصبح بها وقد اخذ منه بقدر الماء قسماً واستار
به فراء الصبح بذلك لبنا ورغوصاً وركه إلى ان دخل الليل ورفعه الطحن وال
حدث فيه من الرخاوة لم تزل الراس تشبك عليه مرة بعد اخرى ويسمى
الدقيق ونفسه لونه ولم يكن له يد من ان يرفع الحجر الر كل عدل وينقش ومع
كثرة التفتت ورفع الحجر في الدقيق مع ما يخرج من قصر من الحجر هذه الدم
حتى فحش لكثرة فتحصل من امره يا فعل ان حلك واقصه .

ويستون ايضا بان ياخذوا من الصبح ويجعلون حوضه ما يكتهم من الطعام
وتوالي البحر وحره في بسك الساحل والتراب الابيض والكدان الراس كما
سمعت به ما رجلا يحدث وقد تعجب مما رأى فقال : كنت واقفاً على قارعة
طريق يقضي الى راسي فلما بطحائها يتوجه اليها على دابة وتحت عدل قارع وقد
احمر الى جانب الطريق قبرة بالية فسمعت يقول : « ربيع دقيق هنا لرقدي »
وزرع من الدابة وجعلها في قبر عدله وعاد الى ركوبه ومضى لوجهه . ويستون
ايضا بان ياخذوا من الدمك ما شالوا ويعرضون عنه شلبة بيضاء مطبوخة
الطحين ولا يكتهم بشر مثلك الا عند احتسار الحزم منه فان لا يوقع في الطح
الرجاح الدمك الدم .

ويأمر من مثلك يجب يجب التحدث به ، وذلك فارد به ان يمسى بغير
ويخلط في الدقيق ويرغم اعل ذلك المخذ ان يمسى ياخذ ما يخلط معا من
الدقيق والشايطون في الحصة بالية يسمون من يستون قم النار عرا ويردون
اخرى ويحرق اعل هذه حجر عليه ويلى به ودم ذلك كذا والقص لا يعل والحم
جا .

ولقد سمعت به ما قلنا ان الراس يلمع الى الطحن فكل من لا يدا ان
توالي حتى التفتت من امره وسمعت فوكك بالداية والطعام فخرجت في حله

لكن لم يكن ذلك الحق اختيار شيء من ذلك بحيث ان ذلك الحق
مع الصداق المسمى وورثه الملقب فتنقص من الورث الاول نصف ربع والحق
فوجهت على العلم وعرفته فجاءه ووقف معي انه لم يحضر واستخدم في ذلك
علي وعلى الصبي عندما كان من العلم على الاطلاق والتحليل فذلك هو حال الصبي
هذا امر لا يتجني منه الا ان ربه ما اخذت فقام الصبي وكشف العلم وحسن
حرفين مملوئين فأخذ وورثه فكان نصف الربع الذي للصبي .

الطغري - كتاب الحجة

ورقات 10 - 11

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً / مصادر التشريع الإسلامي

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - من الأربعين النووي في الحديث
- ٣ - منشآت من صحيح البخاري ومسلم - تونس - مطبعة المنار دون ذكر تاريخ الطبع .
- ٤ - عبد الرحمن بن عبد الطهطاوي :
عدة قبار إلى رتيب أحاديث البخاري ، جزآن . القاهرة ١٣٥٣ هـ .
مطبعة الاستقامة .
- ٥ - مالك بن أنس : الموطأ ونسختها السيوطي - القاهرة - مطبعة دار
أحياء الكتب القديمة .
- ٦ - وسنك ، الأشار إلى
الجمع القوي لأحاديث الحديث النبوي - ٥ مجلدات - بيروت ١٩٦٦ -
١٩٦٨ .

ثانياً / كتب الفروع والأحكام

- ١ - الشافعي في موطأ
- شرح الشافعي في موطأ الشافعي - جزآن القاهرة ١٩٦٦
L'Institut de l'Organisation Juridique en pays d'Islam
41 Place
- ٢ - الشافعي : عبد العزيز :
البيان والبيان : الجزء الأول - الشافعي ١٩٦٨ . مطبعة دار
الشريعة -

١٠ - خليل ابن اسحق

مق المختصر . القاهرة ١٩٣٨ - مطبعة الاستقامة بمنايا احمد نصر
شيخ مالكية مصر .

١١ - ابن خلدون ، عبد الرحمن ،

المقدمة ج ٢ من طبعة علي عبد الواحد وافي - القاهرة ١٩٦٥ .

١٢ - الدمغني ، جمال الدين ،

موسظة المؤمن من احياء علوم الدين - دون ذكر تاريخ الطبع ومكان .

١٣ - الرصاص ، ابو عبد الله محمد الانصاري ،

شرح حذرة ابن عرفة - تونس ١٣٥٠ هـ .

١٤ - معنوك بن معيد

المصورة الكبرى . ومعها ملاحظات ابن رشد - : أجزاء القاهرة ١٣٣١ هـ
الطبعة الأخيرة .

١٥ - الطرطوشي

مراجع التوك - القاهرة ١٢٩٩ هـ

١٦ - ابن عاصم الترمذاني

مق التحفة .

١٧ - الغزالي ، ابو حامد ،

احياء علوم الدين - : أجزاء ، القاهرة مطبعة الاستقامة .

١٨ - ابن قيم الجوزية

الطريق الحكيم في سيااسة التمرية - القاهرة ١٩٥٣ لمخيل حنا

١٩ - الفلكسندري

سبع الاصول في صناعة الانشاء ، التاسع والعاشر منه . تم الطباعة

لصاحب المؤلف والطباعة ، القاهرة .

٢٠ - القزويني

الاختصاص الطبابة . القاهرة ١٢٩٨ هـ

٢١ - القزويني

٣٣ - عبد الرحمن الفاسي ، أبو زيد ،

الأقنوم في مبادئ العلوم مخطوط في مجلدين بالرباط رقم ٢٨٤ .

٣٤ - ابن عبدون ، رسالة في القضاء والحبة المحلة الأسباب جوان ١٩٣١

نشر النص والترجمة ليفي بروفسال .

٣٥ - العقباني ، محمد بن أحمد ،

تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر ، وتجميع المناكر - مخطوط

بتونس والجزائر والرباط $\frac{١٣٥٣}{٢٥٧٧}$ وبالمكتبة الكتابية أيضا .

Levi-Provençal (E) Seville musulmane au Début de XIIe siècle - la - le traité d'Ibn Abdun Paris 1947.

٣٦ - محمد بن سحنون

آداب المعلمين - تونس ١٩٣١ نشره حسن حسني عبد الوهاب

٣٨ - نقولا زيادة

الحبة والخشب في الإسلام بيروت ١٩٦٣

٣٩ - المؤلف مجهول

شعرات في الحبة - مخطوط بالجزائر رقم ١٣٧٦

٤٠ - المؤلف مجهول

مجموعة أدب تركية ، مخطوط بالجزائر رقم ١٣٧٨

رابعاً : كتب التراجم والطبقات

٤١ - ابن الأثير ، محمد بن عبد الله البغدادي ،

شجرة النسب ، القسم المفقود من طبعه القديم ، الجزائر ١٩١٩ نشر القزويني

٤٢ - محمد بن السب ، الحلة السبع ، دراسة وتحقيق ، الطبعة الأولى

بيروت .

٤٣ - أحمد بن الحسيني ،

نبيل الانتباه بتأليف الطاهر بن الحاج قاسم ١٣١٧

٤٤ - أحمد بن الزيد ، أبو جعفر ،

١- القصة - الروايات ١٩٣٦ نشر وتخطيط ليلى بروفسال

٢- عهد بن الناصر
عبد القادر ليلى حل من الاعلام مدينة فاس - فاس ١٣٠٩ هـ
٣- عهد القادر في غرة أسماء الرجال - الروايات ١٩٣١ - ١٩٣٦
٤- عهد القادر وخلق أ - من غلوش

٥- القادر في عهد الصليبي
ملوك القادر من أخبار ملوك القادر القادر القادر - فاس ١٣٠٩ هـ
٦- القادر القادر

٧- عهد القادر بأخبار ملوك القادر القادر - باريس ١٨٨٩ - ١٨٨٩
٨- عهد القادر وروايات هو

٩- عهد القادر القادر
١٠- عهد القادر القادر ١٩٤١ نشر وتخطيط حسين طرابلس

١١- عهد القادر القادر
١٢- عهد القادر القادر ١٩٥٥ - نشر وتصحيح عزت المصطفى

١٣- عهد القادر القادر القادر - فاس ١٩٠٩ هـ نشر وتخطيط
١٤- عهد القادر القادر القادر

١٥- عهد القادر القادر القادر ١٩٥٩ - مطبوعات القادر القادر القادر
١٦- عهد القادر القادر القادر

١٧- عهد القادر القادر القادر
١٨- عهد القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر
١٩- عهد القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر

٢٠- عهد القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر
٢١- عهد القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر
٢٢- عهد القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر القادر

٥٤ - ابن سعيد ، القفري ، المغرب في حلى المغرب ، جزآن - القاهرة

١٩٥٣ - دار المعارف ، تحقيق ونشر شوقي ضيف

٥٥ - ابن شاذكر الكتبي

قوات الوفيات - القاهرة ١٩٥١ مطبعة السعادة - تحقيق علي الدين

عبد الحميد

٥٦ - أبو العرب قم

طغيات علماء إفريقية الجزائر ١٩١١ . نشر محمد بن أبي شب

٥٧ - ابن عسكرو محمد

دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر - فاس

١٣٠٩ هـ

٥٨ - فليان

فهرس المخطوطات العربية بكتبة الجزائر باريس ١٨٩٣

٥٩ - ابن فرحون البصري

السياج الذهب في معرفة أعيان الذهب فاس ١٣١٦

٦٠ - الكتاني ، محمد بن جعفر ، سلوة الانفاس ومحاتة الأكياس بن كهر

من العلماء ، والصلحاء بفاس ٣ أجزاء فاس ١٣١٦ هـ

٦١ - ليفي ورفسك بالاشترالي

فهرس المخطوطات العربية بالاسكوريال ج ١ باريس ١٨٨١

٦٢ - محمد بن محمد مخلوقا

شجرة شجرة الرقية في طبقات المالكية - القاهرة ١٣٥٠ هـ

٦٣ - محمد بن مريم التلمساني

الستان في ذكر الأولياء والعلماء والحسنة - الجزائر ١٩١٤ - نشر محمد

بن أبي شبيب

٦٤ - محمد بن الطيب القادري

نشر الثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني - جزآن فاس ١٣٥٠ هـ

مصادر تاريخ الحضارة

١٠ - تم مبدئ
الحضارة الإسلامية في القرون الرابع الهجري - جزأين ، القاهرة ١٩١٠
إعداد د. روضة ،

١١ - ابن الأثير
تكملة في التاريخ ١٢ جزءاً في ستة مجلدات القاهرة ١٣٩٥ هـ ١٨٧٤ م
الطبعة البعثة ،

Pruschev (R) Bibliotheca Orientalis aux les Bibliothèques
Paris 1948

١٢ - أبو بكر البديق : أخبار الهادي بن نور و إبداء دولة الموحدين
باريس ١٩٢٤ - نشر ليفي بروكس
١٣ - توفيق السلي -

١٤ - هشام باشا - الجزائر ١٣٥٩ هـ ، نشر المكتبة المصرية بالجزائر ،
١٥ - تاريخ السلف في جزرة صليبا - الجزائر هـ ، نشر مكتبة الاسكندرية
بنو نسي -

١٦ - ابن حزم الطنجي
فروع الاسم واللقب - ١٢ جزءاً في ستة مجلدات ، القاهرة ١٣١٥ هـ
الطبعة الخليلية ،
١٧ - حرمي زيات

فروع التسمية الأسلمية ، الجزء - القاهرة ، نشر حرمي زيات
Zaitoun (R) Bibliotheca Orientalis aux les Bibliothèques Paris 1948

١٨ - حرمي زيات
العلم الإسلامي - القاهرة ١٩٩٥ هـ ، الطبعة الثانية ،
١٩ - تاريخ الدولة العثمانية في المغرب ، و مصر ، و سوريا ، و بلاد السودان
القاهرة ١٩٥٥ هـ ، الطبعة الثانية ،
٢٠ - حرمي زيات

ورقات في الحضارة العربية في تونس - جزآن تونس ١٩٦٥ - ١٩٦٦

٧٧ - حسن محمد

قيام دولة المرابطين - القاهرة ١٩٥٧

٧٨ - حسي المندى

الإدارة العربية - القاهرة ١٩٥٨ ترجمة العنوي و طسك ألف كتب

رقم ١٨٦

٧٩ - حسين مؤنس

فجر الأندلس - القاهرة ١٩٥٩

٨٠ - دوز و محمد علي

تاريخ المغرب الكبير - القاهرة - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ثلاثة أجزاء

٨١ - الرئيس و محمد ضياء الدين

التطبيقات السياسية الإسلامية القاهرة ١٩٥٠ طعة الثالثة مطبعة

٨٢ - الخراج من الدولة الإسلامية - القاهرة ١٩٥٧

٨٣ - ابن أبي زرع القاسي

الأيام الطوبى و وصف القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ حنة

قاسي أبو سالة ١٨١٣ م

٨٤ - ابن ريدان و عبد الرحمن

تاريخ القاهرة بأثر الملوك العلويين بقاسي الزاهرة - الرباط ١٩٥٤

٨٥ - الخراف اعلام قاسي بحال أخبار حاضرة مكاني و أخبار - الرباط

١٩٢٩ - ١٩٣٣

٨٦ - المر والصول في معالم نظم الدولة - جزأ - الرباط ١٩٩٢

٨٧ - الزاوي و أبو القاسم بن أحمد

التاريخ العرب على دول المشرق والمغرب و مستندات و مستطرات

بالرباط رقم ٦٥٥ نشر جزأ منه مع الترجمة الأمانة العامة

١٨٨٩ م - ١٩٠٣ هـ

٨٨ - سلطان الشاروني

الأرقام الرياضية في أئمة وملوك الأيوبيين - مطبعة الأزهار القارونية
بالقاهرة - القسم الثاني

٤٩ - سرور و جبال و

الظاهر بيبرس و حضارة مصر في عصره القاهرة ١٩٢٨

٥٠ - السلاوي و أبو العباس الناصري و

الامتصاص لأخبار دول المغرب الأقصى - ١٤ أجزاء القاهرة ١٣٠٥ هـ
Cheira (M.A.) : la lutte entre Arabes et Byzantins - Alexandria, 1917.

٥١ - طرخان

مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة - القاهرة ١٩٦٠

٥٢ - الصادي و عبد الحميد و

الجهل في تاريخ الاندلس - القاهرة ١٩٥٩

٥٣ - عبد الله علي علام

الدعوة للوحدة - القاهرة ١٩٦٩

٥٤ - ابن طشاري

البيان العرب في اسيار العرب يروى ١٩١٢ - ١٩٥٠ مطبعة الأزهار

٥٥ - عبد الكريم عرابية

مطبعة تاريخ العرب الحديث ج ١ دمشق ١٩٦١ مطبعة جامعة دمشق

٥٦ - عبد الحميد حاتم

الكتاب في تاريخ العرب الحديث ١٩٥٩

٥٧ - عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم
١٩٥٩ - ١٩٥٩ - ١٩٥٩

٥٨ - عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم
١٩٥٩ - ١٩٥٩ - ١٩٥٩

٥٩ - عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم
١٩٥٩ - ١٩٥٩ - ١٩٥٩

٦٠ - عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم و عبد الحميد حاتم
١٩٥٩ - ١٩٥٩ - ١٩٥٩

الحركات الاستقلالية في المغرب - تطوان ١٩٤٨

١٠٢ - هناك : الحاكم يأمر أهل القاهرة ١٩٥٩ - طبعة ثانية

١٠٣ - ابن غازي المصالي

فروض الفنون في أخبار مكناسة الزيتون - الرباط - ١٩٦١ منشور

الوهاب بن منصور

Cahier : (Savoyet) Introduction à l'Histoire de l'Orient Méditerranéenne Paris 1961

Letourneau (H) : les avant le Protectorat - Paris 1948

١٠٦ - ليحيى بوفيسال

الإسلام في المغرب والأندلس - القاهرة ١٩٥٦ - ترجمة عبد العزيز

مسلة ألف كتاب

١٠٧ - نبذة تاريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى - باريس ١٩٤٨ -

١٠٨ - محمد القاسي

التعرف بالمغرب - القاهرة ١٩٦١ - معهد الدراسات العربية العليا

١٠٩ - القرني

فتح الطبيب من حصن الأندلس الرعيب وفي أخبار شاعر السان الشيخ

الخطيب - القاهرة : تحقيق علي الدين عبد الحميد

١١٠ - أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر البغدادي

الأحياء والانتعاش في سادات وأهوية أيت عياتر : مطبوع رقم ١٩٦٣

سادسا : نوازل المعارف والمراجع الكبرى

١١١ - إسماعيل باشا البغدادي

إيضاح المكنون في الفيل على كشف الظن - جزالة المطبوع ١٩٤٨

١٩٤٩ -

١١٢ - عبد المارقي في أسواق الأندلس والقرن الحادي عشر - المطبوع

١٩٤٩

Library purchased by Association Internationale 1961
1 vol. Index 1961 - 20

١١٤ - الجسدي ، بطريرك
والثورة العارفي ١١ - جرداً ١٩٧٧

١١٥ - جوسنك فلوجيل - جرد من كشف الطغاة ، لبنان

١١٦ - جاسي حبيبا ، كلب شهي ،

كشف الطغاة عن اسماء الكلب والظنوة جرداً اسطبول ١٩٨١

١١٧ - جرد الدين الزركلي

الأعلام - ١٠ - أجمد الطغاة ١٩٨١ - ١٩٨٩ وطبعا لينا

١١٨ - جرد كيسي ، وصف لينا

معجم الطغاة العربيات والتميز - الطغاة ١٩٧٨ - ١٩٣٠

١١٩ - جرد رضا كعدا

معجم المؤلفين في راجع مصنف الكلب العربية - دمشق ١٩٨٧ - ١٩٨٨

١٢٠ - جرد الحلي الكلب

جرد من الطغاة والآيات ومعجم للمصنف والشيعة والشيعة
جرداً فاني ١٣٦٦ هـ ١٣٦٢ هـ

١٢١ - القرائب الادارية والتميز والصالحات والنام والحيات لينا
في كانت في عهد تأسيس لينا الاسلاميا في الدنيا الثورة - بيروت
١٣٦٦ هـ

١٢٢ - وجلي

الثرى صغار في القرن العشرين - ١٠ - أجمد - الطغاة ١٩٧٢

١٢٣ - والثرى العارفي الاسلاميا - الطغاة العربية ، الطغاة في سبطان
الطغاة ١٩٧٧

١٢٤ - والثرى عارفي الطغاة - الطغاة الشعبية الطغاة ١٩٨١ - ١٩٧٧

لينا

١٢٥ - لينا

وصف افریقیة الشمالیة والمصراعویة ، مستخرج من ترهة المشتاق ، بعناية

فتحي بريس الجزائر ١٩٥٧

١٢٦ - البكري

الحرب في ذكر بلاد افریقیة والمغرب الجزائر ١٩١١ - نشره دوسلان

١٢٧ - العياشي

الرحلة العياشيّة جزآن - فاس ١٣١٦ *

ثمناً : المجلدات والجزائد

Arabica. Tome I 1884 Paris.

- ١٢٨

١٢٩ - الامتحان اللبناني بيروت ، الجامعة الأمريكية ١٩٦٣ - ١٩٦٤

١٣٠ - حوليات معهد الدراسات الشرقية الجزائر ج ١٥ - ١٩٥٧

١٣١ - السعادة القرية ، جريدة ، رقم ٤٦١١ سنة ١٩٣٨ ورقم ٧٨٩٨

سنة ١٩٥٠ .

١٣٢ - المجلة التاريخية المصرية معك ٣ عدد ٣ أكتوبر ١٩٥٠ .

ثمناً : مطابع اللغة

١٣٣ - البستاني

التمجيد في اللغة والآداب والعلوم - بيروت ١٩٦٠

١٣٤ - جمال الدين ابن منظور

لسان العرب بيروت ١٩٥٥

Index (II) : supplement aux Dictionnaires Arabes, 2 Toms. 1881-1882
Paris 1887.

١٣٥ - ابن سينا

الحسن ابي ، غطيات - بيروت مؤلف ذكر تاريخ الطبع

١٣٦ - القديس باسيلي ، عهد الدين ،

القانون المحيظ - لجزائر القاهرة ١٩٣٨ ، طبعة رابطة

Index (II) : supplement aux Dictionnaires Arabes, 2 Toms. 1881-1882
Paris 1887.

١٥٠ - علي إبراهيم حسن

جواهر الصافي - القاهرة ١٩٦٣ - طبعة ثانية

١٥١ - استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي - القاهرة

١٩٦٣ - طبعة ثانية

All Mazaheri : la vie quotidienne des musulmans. Paris 1964, ١٠٠
(Imag Hochelie).

Wustenfeld (F) Vergleichende Tabellen des Muh-Ind christ-...
Leipzig 1854

١٣٩ - إبراهيم شيوخ

إبراهيم شيوخ الرعيني - دمشق ١٩٦٢ - تحقيق ونشر شيوخ

١٤٠ - أسد رستم

مصطلح التاريخ بيروت ١٩٥٥ طبعة الثالثة

١٤١ - أمين الحولي : مالك ابن انس - الامناء القاهرة - دون ذكر تاريخ
الطبع

١٤٢ - ١ - سي - رتون

لعل اللغة في الاسلام - القاهرة ١٩٤٩ ترجمة حسن حبشي

١٤٣ - حسن حسني عبد الوهاب

العلم التاريخي - تونس ١٩٥٥ سلسلة نوابع المغرب العربي

١٤٤ - ابن الخوجة : مصطفى

مجموع مسائل على قواعد ابن مغيرة وتنظيحات جديدة - الجزائر ١٩٥٢

١٤٥ - سيدة اسماعيل الكاشف

علم التاريخ الاسلامي ومناهج البحث فيه - القاهرة ١٩٦٠

١٤٦ - الموسوي : محمد المختار

الموسول في تاريخ علماء السوء - الرياض ١٣٥٨ هـ

Charles Berriain : Concordance des vers Hagiographiques
des Aghas 1888

مجموع الطيف جزء

الموسول في كتابه صحيح الاعشى القاهرة ١٩٦٢

مجموع الكتب ماجد

علم فقهنا في التاريخ الاسلامي - ١٩٦١ طبعة الاولى

مصر

وصف المخطوط

في كتابه الأول
في كتابه الثاني
في كتابه الثالث
في كتابه الرابع
في كتابه الخامس

في كتابه السادس
في كتابه السابع
في كتابه الثامن
في كتابه التاسع
في كتابه العاشر
في كتابه الحادي عشر
في كتابه الثاني عشر
في كتابه الثالث عشر
في كتابه الرابع عشر
في كتابه الخامس عشر
في كتابه السادس عشر
في كتابه السابع عشر
في كتابه الثامن عشر
في كتابه التاسع عشر
في كتابه العشرون

فهرس الكتاب

١٧٠

بند المعلق

صاحب تحقيق الكتاب

بند الكتاب

الباب الاول في فضل الحبة ، وشروط الحساب

الباب الثاني في حكم السعر

الباب الثالث في الاشياء التي سعر ، والتي لا سعر

الباب الرابع في من يسعر عليه ومن لا يسعر عليه

الباب الخامس في المعيا والتمريس والعادي ، وما يباع وروا
او كيل او جمعا ، وفي كيفيتهما

الباب السادس ، في ربح سعر الواحد والاثني لسعر الجملة

الباب السابع في الاشياء التي يبيع ببعها او يكره في الاسواق
وتبرها وفي بيع ذوي العاهات والقروح عن بيع الثالث
وتبرها

الباب الثامن في ما يوزن مع سوز عام من الرفة والى جانب سوز

الباب التاسع في حكم اختلاف السلعي في استقامه مع السعر
المتساوي

الباب العاشر في بيع القطن ، وما يباع به من القطن عليه او
الكم

الباب الحادي عشر في ما يباع به من القطن

الباب الثاني عشر

الباب الثالث عشر في ما يباع به من القطن

الباب الرابع عشر

الباب الخامس عشر

الحمد لله الذي جعل الدنيا داراً مرقاةً إلى الآخرة

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

والموتى من بعد الموت

[illegible]

[The text in this section is extremely faint and largely illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.]

MOUSSA LAKBAL

**KITAB
ETTAYSIR FI AHKAM
ETTASIR**

[illegible][illegible]

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - مصر
١٩٨٠ - ٢٠٠٠